وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التنافس السياسي والاقتصادي الصيني –الأمريكي وانعكاساته على النظام الدولي افريقيا نموذجا

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: التعاون الدولي

من إعداد الطالب :

– بـــــن زاوشة الهام

تحت إشراف الأستاذ :

– محمد حســـن دواجـــي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:	**بوغازي عبد القادر**	**رئيسا**
الأستاذ	**محمد حســـن دواجـــي**	**مشرفا مقررا**
الأستاذ	**عباسي عبد القادر**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

نوقشت يوم: 2024/06/26

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: بكاري وئام إسلام الصفة: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 111148833 والصادرة بتاريخ: 2021-11-01

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: علوم السياسة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

البحث السياسي والاقتصادي الدولي وإشكالية الأمن

بين الاستثمار الدولي والتحديات الراهنة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 03/07/2024

إمضاء المعني

المصادقة على الإمضاء
111148833
بكاري وئام إسلام
2024-07-04
03 JUIL 2024

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

بسم الله الرحمن الرحيم

الى ماقال الله فيهما سبحانه وتعالى "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ر

بي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

سورة الاسراء الآية 2

الى رمز العطف والحنان الى ربيع الحياة وقارب النجاة وخلود الذكريات

الى من كانت السبب في وجودي

"امـــــــــــي "

الغالية اطال الله في عمرها

الى من عقد لي دروب الحياة بالحب والى من ابصرت في عينيه اشراق

المستقبل الى من احتميت به الغدر الزمن

الى منير دربي اطال الله في عمره

"ابـــــــــي "

" الى اخوتـــــــــي "

الى من حملتهم الذاكرة ولم تسعهم السطور في مذكرتي

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل على ان يوفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع .ونشكر استاذنا المشرف

محمد حســــــــن دواجـــــــــي

على مجموعة من النصائح التي امطرنا بها

خلال انجازنا لهذا البحث دون ان ننسى شكر السادة الافاضل أعضاء الجنة المناقشة الموقرين

على ما قرأتم وتصويبهم لهذه المذكرة كما نتقدم بالشكر لجميع الأساتذة الذين ساعدونا ولم

يبخلوا ا علينا بمجموعة من المصادر المفيدة ، وكذلك نشكر كل عمال المكتبات وكل الذين

ساعدونا من قريب او بعيد وفي الأخير نحمد الله ونشكره على ان

يسدد خطانا وييسر سبيلنا في إتمام هذا العمل

مقدمة

يعتبر ميدان العلوم السياسية وخاصة ميدان العلاقات الدولية مسرح دراسة مختلف العلاقات بين البلدان ،ومن بين العلاقات لتي تم دراستها العلاقات الصينية _الامريكية ،وتعتبر هذه العلاقة فريدة من نوعها نظرا لم يحوزها من الاختلاف وتوافق ،يرجع بدوره الى تنوع المصالح بين الدولتين ،بدأت هذه العالقة منذ 1899 حيث تشكلت في هذه السنة الجمهورية الصينية ،وكانت العلاقة مبنية على منهج "الباب المفتوح " وهذا ابان حكم وليام مكيلنلي " الرئيس الأمريكي حيث ينص هذا المنهج على تقبل الصين للتدخلات الأجنبية .

توتر العلاقات الصينية الامريكية وهذا ابان الحرب العالمية الثانية ونتج عن هذا الصراع ازمة الكورية 1953 وأزمة تايوان ،ونتيجة هذا الصراع عزلت الصين تحت ما يسمى بسياسة "الستار الخيزراني " وهذا بسبب مهاجمة الشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة الامريكية ،كما منع رئيس الصين تمويل البشري للمحاربة ضد الو .م.أ .

تميزت العلاقة الصينيةالامريكية بعد الحرب الباردة بالتنافس والتعاون نظرا لما تملكه الصين من مقومات الاقتصادية والعسكرية وهذا يجعلها من القوى الصاعدة التي تسعى الى منافسة الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القوى الدولية الوحيدة

التي تملك التفوق على مستوى المجالات العسكرية ،والسياسية ،والاقتصادية ،والتكنولوجية ، العسكرية والثقافية وهذا يجعل الولايات المتحدة الامريكية الدولة الوحيدة المتفوقة تاريخ كما تميزت فترة الحرب الباردة بتشكيل علاقة دبلوماسية بين البلدين ،خاصة بعد احداث 11 ديسمبر 2001 التي اكدت على وجوب وجود تعاون بين البلدين وهذا للحد من الإرهاب

الدولي ،فاعتبرت هذه الاحداث نقطة تحول في العلاقة الامريكية الصينية وهذا يؤدي الى تعاون بدل الصراع القائم .

في هذا الاطار العام يعالج ضمنه هذه الدراسة والتي هي عبارة هذه التطرق للعلاقة الصينية الامريكية .

الاشكـــــــــــــــــالية

يعد التنافس بين الصين وامريكا منذ نهاية الحرب الباردة احد من الراسمالية لدولة حديثة ، خاصة انها البيت

الاقتصادي والسياسي في مناطق عديدة من العالم خاصة افريقيا .

حيث يشكل التنافس احد معاير يتميز موازين القوى في العالم خاصة افريقيا .

أدى التغير في موازين القوى على الصعيد الدولي الى إعادة صيانة التوجهات الاستراتيجية للقوى الكبرى نحو

مناطق النفوذ ،وإعادة ترتيب أولوياتها داخل هذه المناطق ومن اهم الأقاليم الجغرافية التي شهدت تحول في السياسات

الدولية هي القارة الافريقية وعليه تسعى الدراسة الى إجابة على تساؤل بحثي رئيسي ، **وهو الى أي مدى انعكست التغيرات الدولية الراهنة وخاصة في شكل النظام الدولي وتوزيعات القوة على السياسات الامريكية الصينية اتجاه افريقيا منذ نهاية الحرب الباردة ؟**

الفصل الأول

النظام العالمي على أنواع المشروعية والقوة

تعدُّ مسألة مشروعية استعمال القوة في العلاقات الدولية من أكثر المسائل إشكالًا عبر التاريخ، حيث اختلفت محددات مشروعية استعمالها باختلاف الأديان والثقافات والأزمنة والأمكنة. وفي العصر الحديث استقر النظام الدولي على معايير واضحة لمشروعية استعمال القوة، بحيث تتخلّف تلك المشروعية بتخلّف تلك المعايير، وتوجد بوجودها .

المبحث الأول :تدهور النظام الدولي :

الى اين نحن ذاهبون من هنا ؟مع تدهور العلاقات الصينية الأميركية على مدار السنوات الأخيرة، مثّلت زيارة وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، ومن قبلها زيارة وزير الخارجية أنتوني بلينكن إلى بكين، خطوات مهمة تكشف عن رغبة الطرفين في وقف تدهور علاقاتهما الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية والمالية، شديدة التعقيديمر النظام الدولي الراهن بمرحلة تحول من الهيمنة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب، ويُفترض أن التنافس الأمريكي– الصيني القائم هو أحد العوامل الحاسمة بشأن مستقبل ذلك النظام وفرص تحوله. وبرغم أن العلاقات الأمريكية– الصينية أقل عدائية مقارنةً بنظيرتها الأمريكية– السوفييتية خلال الحرب الباردة، فإن المنافسة بين الدولتين تتجاوز المجال العسكري، لتشمل المجالات التكنولوجية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، كما أن تدهور العلاقات بينهما قد يؤدي إلى زيادة مخاطر الأزمات العسكرية في أنحاء كثيرة من العالم لتكون أشبه بـ"حرب انتقال السلطة" أو "الحروب النظامية"، وهي حروب تشارك فيها دول عديدة، وقد تؤدي إلى إعادة تشكيل النظام الدولي مثل الحربين العالمية الأولى والثانيةفي هذا السياق، يستكشف تقرير "عودة حرب القوى العظمى: سيناريوهات الصراع النظامي بين الولايات المتحدة والصين" الصادر مؤخراً عن مركز راند الدولي لسياسات الأمن والدفاع، سيناريوهات محتملة للصراع النظامي بين الدولتين في ظل اقتراب بكين من تحقيق تفوق عالمي.

المطلب الأول :تدهور النظام الدولي :

مع تصاعد الصراع في اوكرانيا، وزيادة حدة المواجهة بأشكال مختلفة بين روسيا وامريكا وبعض الدول الاوروبية، يبحث العالم عن جهة لديها القدرة على حل الخلافات ومنع انزلاقها لحروب مفتوحة، فلا امريكا كونها الزعيم الاوحد للنظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مع نهاية الحرب الباردة نجحت في حفظ السلام والأمن الدوليين، بل تتهم من البعض بأنها كانت سبب في زيادة الصراعات، ولا المنظمات الدولية المعنية بالأمن والسلم نجحت في ذلك. ومازال العالم يعاني من فراغ في القيادة المسؤولة ويتصف بالفوضى السياسيةanarchy، ونتيجة لذلك تستمر دول وشعوب في دفع اثمان باهظة مقابل استمرار واصرار عدد محدود من الدول بالاحتفاظ بمكاسبها اثناء حقبة الاستعمار او المنتصرين مع نهاية الحرب العالمية الثانية على الرغم من كل التحولات التي شهدها العالمولكن تجربة مجلس الامن لم تكن الاولى وسبقتها تجربة لا تقل اهمية على الرغم من فشلها ويجب علينا الاطلاع عليها لنعلم ان التنظير المثالي لا يحقق اي نجاحات على ارض الواقع

وكذلك الحال بالنسبة لأي مبادرة لا تمتلك آلية تنفيذ فاعلة ولا تمثيل عادل والاهم عدم وجود قيادة قوية وقادرة على تحمل المسؤولية والقيام بما يلزم لا على اسس انتخابية وشعارات شعبية قصيرة المدى انما على اساس ضمان الامن والاستقرار الدوليين، تماما مثل ما فعلت القيادة الفاعلة والمسؤولة في المملكة العربية السعودية عندما احتاجها العالم العربي اثناء الفوضى المفتعلة في **2011** وكذلك فعلت الامارات العربية المتحدة ودفعوا اثمان باهضه لكي يتحقق الامن والاستقرار في المنطقة.

ففي العام **1919** تم تأسيس عصبة الاممم**League of Nations**بعد نهاية الحرب العالمية الاولى عندما سعى مهندسها الرئيس الامريكي الثامن والعشرين وودرو ويلسون لتأسيس منظمة دولية تمنع وقوع الحروب بين الدول والحد من انتشار الاسلحة وضمان الأمن المشترك للأعضاءبالإضافة لمبادئ اخرى (عددها ١٤ مبدأ) قدمها ويلسون في البداية للكونغرس الامريكي كوثيقة ,تضمن السلام الدولي واعادة اعمار اوروبا بعد الحرب، وشكلت هذه المبادئ نواة عصبة الامم التي لم تنجح في تجنيب العالم حرب عالمية ثانية ابشع من الاولى فانتهت معها عصبة الأمم والمبادئ الويلسونية.كانت مثالية ويلسون الاكاديمي السابق والرئيس الامريكي غير كافية لتحقيق ما طمح له، فبعد ان اقنع زعماء اوروبا بتأسيس والانضمام لعصبة الأمم لم يستطع اقناع الكونغرس الامريكي بالانضمام لها فلم تصمد عصبة الامم وتلاها في العام ١٩٤٥ تأسيس منظمة الامم المتحدة على امل ان تنجح في ما فشلت فيه عصبة الامم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع استمرار هذه المنظمة الدولية لغاية اليوم وتوسع نشاطاتها وانبثاق العديد من المنظمات دولية التابعة ومن اهمها مجلس الامن المعني بحفظ السلام والامن الدوليين وعلى الرغم من ان قراراته تعتبر نصوصا قانونية ملزمة بناء على ميثاق الامم المتحدة الا انه فعليا وعلى ارض الواقع عاجز عن حل الخلافات والصراعات الدولية لأسباب كثيرة منها الخلل المؤسسي والهيكلي بوجود خمسة اعضاء دائمي العضوية يملكون حق النقض (الفيتو) على قرارات المجلس، وهم الخمس دول الكبرى التي خرجت منتصرة بعد الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي "روسيا حاليا" والصين).

ومع كل التحولات التي يمر فيه العالم وتصاعد حدة الخلافات بدل حلها اصبح لزامًا على المجتمع الدولي اعادة النظر في وضع مجلس الامن، اما عبر ادخال اصلاحات جدية وشاملة تعالج الخلل الكبير فيه وتمكنه من القيام بدوره في تحقيق السلم والامن الدوليين. او ان تنظر بقية الدول في تأسيس منظمة موازية تكون اكثر مرونة وفاعلية في حماية مصالحهم وتحقيق الامن

المطلب الثاني : الى اين نحن ذاهبون

ذات مرة قبل بضعة أعوام، تحدث بطريرك السياسة الأميركية المعاصر هنري كيسنجر عن حال ومآل عالمنا المعاصر، عبر تساؤل مثير للتفكر: **"إلى أين نحن ذاهبون من هنا؟."**

كان من الواضح أن كيسنجر أحد أهم قادة السياسة الواقعية حول العالم يدرك الحد والمد لتغير جيوبولتيك العالم بعد سبعة عقود ونصف من نهاية الحرب العالمية الثانية، وثلاثة عقود من انهيار حائط برلين.

لم يقدر في واقع الأمر لأي قوة دولية، والولايات المتحدة الأميركية في مقدمها، قيادة وسيادة العالم بشكل أحادي، وبدا أن فكرة النظام العالمي الجديد لصاحبه جورج بوش الأب، لم يقدر لها أن تخلد طويلا..

تكاد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أن تكون مفتاحا لفهم أبعاد رؤية كيسنجر لبناء نظام عالمي جديد، حيث تطفو على السطح نماذج متصارعة، بعضها يمضي في طريق الدولة الويستفالية التقليدية، وأخرى تحاول إحياء نماذج من الماضي الذي ولى، كما يفعل الآغاالعثمانليأردوغان والذي يهيئ له خياله أن الماضي يمكن أن يعود، وأن الدولة العثمانية قابلة للإحياء من جديدليس خافيا أن رقعة الشطرنج الإدراكية الدولية يعاد رسمها بحسب توازنات دقيقة من الجغرافيا والديموغرافيا، وعبر حسابات تميل إلى فكرة الواقعية وليس المثالية، انطلاقا من أنه إذا كان لأرسطو ماضي فلسفي، فإن ميكيافيللي له مستقبل سياسيالذين يقرأون لا ينهزمون، وفي مقدمة القراءات الحاكمة للمشهد الدولي الجديد، تعزيز المفهوم الخاص بالعلاقات بين الأمم وبعضها بعضا، حيث لا صداقات، بل مصالح فقط، وقد يبدو غالبا سلوك العلاقات الدولية عندما تسعى جميع الدول ببساطة إلى تحقيق مصالحها الذاتية فوضويا، ومحفوفا بالمخاطر، وغالبا ما يكون عشوائيا، حيث يسود الأقوى على الأضعفتبدو تركيا – أردوغان اليوم أسوأ مثال على الاضطراب الناجم عن عدم المقدرة على فهم مقدرات العالم، وقد شهدت الأيام القليلة الماضية تراجعات مذلة لسفن السلطان المتوهم في شرق المتوسط، بعدما بدأت الإرادة الدولية للنظام العالمي تلتقي على توجه واحد، وهو ألا تتجاوز أنقرة خطوط حمر

بعينها، رسمتها أوروبا القديمة بقيادة فرنسية، ونسجت خيوطها الولايات المتحدة الأميركية بضغوط استوعبها الآغا في الربع ساعة الأخير، خوفا من بطش العقوبات الاقتصادية الأوروبية من جهة، والسياسة الأميركية من جهة ثانية.

لا تبدو حركة أقاليم العالم منضبطة مؤخرا، بل أقرب إلى العشوائية لا سيما في ظل فيروس شائه، بدل الأوضاع وغير الطباع، وانتقص ولاشك كثيرا جدا من مساحة القطبية القادمة للصين، فيما الدب الروسي الذي لم يعد مقيدا، حاضرا مترصدا، يملأ مربعات النفوذ التي تخسرها واشنطن منذ عهد باراك أوباما بنوع خاص، ومتحسبا لصحوة التنين الصيني، والذي لم يكن يوما ما صديقا موثوقا للقيصرية التاريخية، بل عدوا مباشرا لها في الكثير من الأوقات.

والشاهد أنه وسط الفوضى التي تتناولها كثير من الرؤى والتحليلات في الأعوام الأخيرة، وتشبيه الوقت الحاضر بالسنوات التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى، تشتد المقاربات بين عالمين على صعيد السياسة الدولية، الأول.

موصول بالأنموذج المثالي، فيما الثاني يغلب الواقعي، وبينهما يحدث شغب فكري كبير، لا سيما بين منظومات سيكولائيةاجترارية، وبين أفكار وطروحات غير معلبة من خارج الصندوق الاتباعي التقليدي، ما يعود بنا إلى عالم الديالكتيك الذي خبر عنه كارل ماركس النظام التركي الحالي مرة أخرى هو تطبيق لما تقدم، وأن كان تطبيق منزوع الذكاء، فهو لا يجيد قراءة التاريخ، ولا دالة له على فهم مسارات ومساقات الجغرافيا، وآية ذلك نزوعه إلى اللعب على أوتار المتناقضات، ومن غير أن يبادر إلى تقديم نموذج يؤسس لعلاقات أممية قائمة على العدالة والاحترام الويستفالي القديم.

يدرك الأميركيون أن تركيا أردوغان تحاول مغازلة الصين للمكايدة السياسية، كما تفعل الشيء ذاته مع الروس، لكن ما لا يمكن لأنقرة أن تدركه هو أنها غير قادرة لأسباب جوهرية أن تكون حجر زاوية في أي بناء أممي قادم.

لا تبدو الخارطة العالمية قادرة في الوقت الراهن على اجتراح نظام عالمي جديد، ومرد ذلك غياب استراتيجية متماسكة لترسيخ مفهوم للنظام داخل المناطق أو الأقاليم المختلفة.

هل العالم في حاجة إلى يالطا جديدة تعيد ذكرى سابقتها بعد الحرب الكونية الثانية؟

هذا ما كان قد اقترحه القيصر بوتين، غير أن الاقتراح بحال من الأحوال لن يكون قابلا للتنفيذ أو الرفض قبل حسم الانتخابات الرئاسية الأميركية في 3 نوفمبر المقبل، ومعرفة ما إذا كان الرئيس ترمب سيملأ الدنيا ويشغل الناس لسنوات أربع أخر، أم سيكون بايدن في سدة الحكم ليشهد العالم فترة رئاسية ثالثة مقنعة لباراك أوباما، وفكر قيادته من وراء الكواليس، ما يعني أن واشنطن ستكون غير معنية بتطوير نظام عالمي يخص القرن الحادي والعشرين..

المطلب الثالث تكنواوجيا المعلومات والنظام العالمي:

ومع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت السياسة الدولية تحولات بدا انها متعارضة ، ولكنها متكاملة من الناحية الفعلية **التحول الأول** يتمثل في التحول من الثورة الصناعية الثالثة زمن مفهوم الاقتصاد الصناعي الى ثورة تكنولوجيا المعلومات ومفهوم اقتصاد المعرفة ،وقد أدى هذا التحول الى تغير جذري في الأسس الاقتصادية للسياسة الدولية نحو مزيد من التطور التكنولوجي [1].

ويمثل **التحول الثاني** في اندماج الاقتصادات العالمية في اطار اقتصاد عالمي واحد يخضع لأسس شبه موحدة اما **التحول الثالث** من ظاهرة الاعتماد المتبادل الى ظاهرة العولمة ،وبالنسبة **التحول الرابع** ارتدت السياسة الدولية الى بعض

الأنماط التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر مثل هيمنة الغرب الرأسمالي على النظام العامي ، كما أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات الى ظهور شكل جديد من الاقتصاد يعتمد على توظيف المعرفة وتحويلها الى تكنولوجيا قابلة للنقل والتطوير من أهمها الانترنت وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال فيما عرف باسم اقتصاد المعرفة واسمها(**knowledgeeconomy**

[1] – محمد السيد سليم ،"**تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** "القاهرة دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع 2008،ط3 ص662

وقد صعد ذلك النوع من الاقتصاد متمثلا في وحدات اقتصادية جديدة أصبحت تمثل المرتبة الأولى في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تراجعت فيه الشركات الصناعية الكبرى كشركات النفط وصناعة السيارات وصناعة الحديد والصلب الى المرتبة الثانية ، كذلك أرى التحول نحو اقتصاد العرفة الى اضعاف سيطرة الدولة على تدفق المعلومات نتيجة السرعة الشديدة في الانتقال المباشر المعلومات ،وقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في مجال اقتصاد المعرفة سابقة به التحول نحو اندماج الاقتصادات الوطنية في اقتصاد عالمي يتعامل طبقا لقواعد موحدة وتنتقل فيه عناصر الإنتاج بحرية ، وظهور شكل جديد من الشركات هي الشركة العالمية التي تتميز بوجود مقر رئيسي محدود مع نشر أنشطتها في العالم كلما كان ذلك مؤيدا الى الأرباح وادى هذا التطور التكنولوجي الى تحول عملية الاعتماد المتبادل الى عملية العولمة حيث كانت العولمة بمثابة تطور نوعي لظاهرة الاعتماد المتبادل ،لكن بينهما كان هيكل الاعتماد المتبادل يتأسس على الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول فان هيكل العولمة اصبح بناء على علاقات فوق مكانية ، وبينما كان العنصر الأساسي للاعتماد المتبادل هو التجارة في

السلع ،فان العنصر الأساسي للعولمة عي المعلوماتية والبيئة العالمية بالضافة الى التحول نحو الدول الرأسمالية أي الدولة التي تعطي الأولوية للقطاع الخاص [1].

كذلك سادت مفاهيم اقتصادية ابرزها الجغرافيا الاقتصادية والتي تنصرف الى ان القضايا الاقتصادية المتعلقة باستثمار والتجارة والتكنولوجيا قد أصبحت عي القضايا المحورية في اجندة السياسة الدولية ، وبالتالي فان القضايا المتعلقة بالجغرافيا السياسية كقضايا الأمنية التقليدية قد تراجعت لكي تمثل مكانة ثانوية ،وهو ما يعني ان الدولة ينبغي ان تقلل اهتمامها بتلك القضايا على نحو نسبي .

بالضافة الى التركيز على مفهوم تحرير التجارة العالمية ويقصد بذلك الغاء التعريفات الجمركية بحيث يمكن انتقال السلع والخدمات بين الدول بحرية تأسيسا على انه كلما تم ذلك التحرير زادت رفاهة جميع الدول ،وبالتالي اصبح مفهوم تحرير التجارة الدولية من مفاهيم المحورية في فترة ما بعد الحرب الباردة ،تمت ترجمة في اطار منظمة التجارة العالمية التي تشرف على التطبيق ،لكن ظل تحرير التجارة في اتجاه واحد أي ان تفتح دول العالم الثالث حدودها امام تدفق الصناعية الغربية في الوقت الذي تقوم فيه الأخيرة بإغلاق حدودها امام السلع الزراعية من العالم الثالث ، أي ان تحرير التجارة ظل بالأساس في مجال السلع التي يتمتع فيها الغرب بميزة نسبية [2].

كما شهدت الالفية الجديدة العديدة من التطورات على الساحة الاقتصادية الدولية منها التغيير في طبيعة المنظمات الدولية ، والتحول الهيكلي في الاقتصاد السياسي الدولي ،فخلال حقبة التسعينات كانت المنظمات مثل صندوق النقد الدولي ،منظمة التجارة العالمية ، والبنك الدولي تمثل نماذج للسيطرة الإمبراطورية ، لكن مع مرور الوقت والتحولات الدولية بدأوا يفقدون بعضا من وظائفهم ونفوذهم وعلى سبيل المثال جدثت تحولات في تراتبية الدول واهمية المنظمات

[1] – المرجع السابق ص ص 663-664

[2] – المرجع السابق ص 670

الاقتصادية على الساحة الدولية من المنظور الاقتصادي ، حيث يفضل العديد من الدول في العالم النامي المساعدات الصينية على المساعدات البنك الدولي ،حيث ان المساعدات الصينية – عل النقيض من البنك الدولي – لا تتضمن شروطا ولا متطلبات للإصلاح السياسي ومن ثم نجد ان كولومبيا مينامار ، الفلبين ، اندونيسيا ، نيجيريا ، وانغولا يتلقون المساعدات من الصين بالضافة للعديد من الدول ، ففي الفلبين تقدم الصين حزمة من ملياري دولار قروض سنويا مقارنة ب **200**مليون دولار يقدمهم

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمى متمردة :

تشكل هذه القوة العظمى المرتقبة والولايات المتحدة مجتمعة 68% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي، و62.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (تعادل القوة الشرائية)، أكثر من ثلث إجمالي مساحة الأرض وأكثر من 50% من سكان العالم.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اليوم وحدها قوة عظمى كونها تستوفي المعايير المطلوبة لتكون كذلك. وفي الجانب الآخر يشار إلى الصين كقوة عظمى ناشئة، فبالرغم من قوة بكين في الوقت الحالي فهي لا زالت تعتبر خارج تصنيف القوة

المطلب الأول أمريكا على المسرح العالمي :

وعرفت أمريكا نفسها بانها قوة جديدة عندما بدأت تأكيد استقلالها ، وعرض ميثاق استقلالها مبادئها وافترض ان الجمهور الذي يخاطبه هو اراء البشرية ،وفي مقال افتتاحي للأوراق الفيديرالية المنشورة عام 1787، وصف "الكسندر هاملتون " الجمهورية الجديدة بانها امبراطورية من عدة وجوه والاهم في العالم الذي سيثبت نجاحها او فشلها قابلية بقاء الحكم الذاتي في أي مكان ، وتعامل مع هذا الافتراض كمعرفة عامة . لكن الإباء المؤسسين كانوا متطورين ادركوا توازن القوى الأوروبي ووظفوه لصالح البلد الجديد ، واقاموا تحالفا مع فرنسا ووظفوه في الحرب من اجل الاستقلال عن بريطانيا ، المتحدة بان تحقق ما لم تستطيع قوة أخرى في العالم تحقيقه ،أصبحت قوة كبرى في مساحة قارة من خلال تراكم القوة الداخلية مع سياسة خارجية ركزت بشكل كامل تقريبا عل الهدف السلبي بإبقاء التطورات الخارجية لأبعد ما يمكن.

وشرعت الولايات المتحدة على الفور في نشر هذه الحكمة في الأمريكيين ،وسمحت تسوية ضمنية مع بريطانيا ،القوة البحرية الرئيسة للولايات المتحدة بان تعلن في مبدا مونرو في عام 1823 ان نصف الكرة الغربي كله خارج نطاق الاستعمار الأجنبي قبل عقود امتلاكها

لشيء قريب من القوة لتنفيذ هذا الإعلان الشامل ،وجرى تفسير مبدا مونرو في الولايات المتحدة على انه توسيع لحرب الاستقلال وحماية نصف الكرة الغربية من تطبيق ميزان القوة الأوروبي ،ويشير كينسجر الى انه لم تتم استشارة أي دولة من دول أمريكا اللاتينية ونظر الى توسع أمريكا باعتبارها تطبيق لقانون الطبيعة ،وأعطى الامريكيون اسما اخر لعملية توسعهم التي عرفت في أماكن أخرى باعتبارها إمبريالية :تحقيق قدرنا في القارة التي اختصها العناية الإلهية للتطور الحر للملايين التي تضاعف سنويا وجرى التعامل مع الاستلاء على مساحات كبيرة من الأرض باعتباره صفقة تجارية بشراء أراضي لويزيانا من فرنسا والتطور الحتمي لهذا المصير في حالة المكسيك ،ولم تكن الولايات المتحدة تورطت في عملية حربية كاملة في الخارج مع قوى عظمى أخرى ، الا مع الحرب الامريكية الاسبانية في عام 1898.

وكان لدى الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ثورة جديدة تمكنها من التعامل مع التحديات التي تواجهها بالتتابع واحيانا فرض حلول حاسمة ، وبعد فترة من النشاط شهدت التقدم نحو المحيط الهادي وإقامة حدود مواتية في الشمال والجنوب ، وتثبيت الوحدة بعد الحرب الاهلية واستخدام القوة ضد الإمبراطورية الاسبانية ووراثة الكثير من ممتلكاتها ، عادت أمريكا الى مهمة الرخاء وتحسين الدمقراطية ، وعززت التجربة الامريكية افتراض ان السلام هو الحالة الطبيعية التي لا يمنعها سوى عدم معقولية البلدان الأخرى او نواياهم حان كي تظهر قدرتها وارادتها للتحرك كقوة عظمى في وقت كانت تقيم فيه أهمية الدولة الأوروبية بحجم إمبراطوريتها في الخارج .

ومثلت الحرب الامريكية الاسبانية دخول أمريكا الى سياسة القوى العظمى والى الصراع التي كانت ترتفع عليه لزمن طويل ، وكان الوجود الأمريكي عابرا للقارات في حجمه يمتد من الكاريبي الى المياه البحرية في جنوب شرق اسيا ، وستكون الولايات المتحدة مساحتها وموقعها ومواردها من بين اللاعبين العالميين الأكثر تأثيرا ،

المطلب الثاني: تيودور روزفلت : أمريكا قوة عالمية:

ويشير كيسنجر الى انا اول رئيس تعامل بشكل منهجي مع تداعيات الدور العالمي للولايات المتحدة كان تيودور روزفلت الذي تولى الرئاسة في عام 1901 خلفا للرئيس وليام مكينلي الذي اغتيل[1] بعد صعود سياسي سريع وملحوظ اوصله الى منصب نائب الرئيس ، ويشير الى ان روزفلت رأى ان الولايات المتحدة من المحتمل ان تكون اعظم قوة ،ومؤهلة بموجب ميراثها السياسي والجغرافي والثقافي لان تلعب دورا عالميا أساسيا ، وتبنى مفهوما للسياسة الخارجية لم تشهد أمريكا مثيلا له من قبل ،يستند الى حد كبير عل الاعتبارات الجيوسياسية ،ووفقا له ،فان أمريكا ستلعب في التقدم في القرن العشرين الدور الذي لعبته بريطانيا مع أوروبا في القرن التاسع عشر : الحفاظ على السلام بنظام التوازن وبتحويل الميزان ضد أي قوة من الممكن ان تصبح منطقة استراتيجية ،وقال في خطاب تنصيبه في عام 1905. [1].

نحن كشعب .....حصلنا على الكثير ويتوقع منا الكثير ،علينا واجبات اتجاه الاخرين واتجاه انفسنا ، اصبحنا امة عظمى ،مدفوعة من واقع عظمتها الى علاقات مع الأمم الأخرى وعلى ان نتصرف كشعب عليه هذه المسؤوليات .بخطوات تستبق هذه القوة .وعزز شق قناة بنما الجديدة صوره الطموح اذا مكنت هذه القناة الولايات المتحدة من نقل اسطولها بين المحيطين الأطلسي والهادي دون ان تضطر الى الالتفاف حول الطرف الجنوبي لأمريكا اللاتينية . وبدا المشروع في عام 1904 بتمويل وخبرة هندسية أمريكية على الأرض تم الاستلاء عليها من كولومبيا من خلال تمرد محلي دعمته الولايات المتحدة وسيطرت عليها من خلال تأجير امريكي طويل الاجل .وافتتحت القناة رسميا في عام 1914 وكان الامن في نصف الكرة الغربي محور الدور الأمريكي العالمي وظهر روزفلت خلال الحرب الروسية

[1] – وليام مكينلي (29 يناير 1943 -14 سبتمبر 1901) هو الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة حكم من 4 مارس 1897 حتى وفاته يوم 14 سبتمبر . 1901 متأثرا بجراحة بعد تعرضه لعملية الاغتيال في 6 سبتمبر . وكان تيودور روزفلت نائبا له واكمل فترة ولاية مكينلي ،وتولى الرئاسة في الفترة من 1901- 1909.

اليابانية في عام 1904 –1905 كيف سيطبق مفهومه الدبلوماسي على ميزان القوة الاسيوي وميزان العالمي اذا اقتضى الامر .وفي المحيط الأطلسي كانت مخاوف روزفلت منصبة أساسا على قوة المانيا وطموحاتها المتزايدة ، خصوصا برنامجها الطموح لبناء اسطول كبير . ودعا روزفلت في بداية الحرب العالمية الأولى بعد تقاعده الولايات المتحدة الى زيادة انفاقها العسكري ودخول الحرب الى جانب دول الوفاق الثلاثي ،بريطانيا وفرنسا وروسيا ، حتى لا يمتد التهديد الألماني الى نصف الكرة الغربي ويعتقد روزفلت ان النظام العالمي سيتقرر من خلال الطموحات المتصارعة للقوى الكبرى ويرى ان النجاح الجيوسياسي للدول الليبرالية في السعي وراء مصالحها والحفاظ على مصداقيتها في مواجهة هذه التهديدات سيكون في صالح القيم الإنسانية ، وتبنى روزفلت بشكل عام رؤية متشككة في.

الادعاءات المجردة عن حسن النوايا الدولية وقال انه لا فائدة من ان تقدم أمريكا بيانات اذ لم تكن في وضع يسمح لها بفرضها في مواجهة معارضة مصممة .

ويشير كيسنجر الى انه مع رحيل روزفلت عادت السياسة الخارجية الامريكية الى رؤية المدينة المشعة والمفارقة ان أمريكا اضطلعت بالدور الرائد الذي تصوره روزفلت لها وفي حياته ، لكنها فعلت ذلك على أساس من المبادئ التي سخر منها روزفلت وعلي يد رئيس كان يزدريه

المطلب الثالث :وودرو ويلسون : أمريكا ضمير العالم :

يشير كيسنجر الى ان وودرو ويلسون الذي فاز في الانتخابات عام 1912 بنسبة 42 بالمائة من أصوات الناخبين بعد عامين من انتقاله من المجال الاكاديمي الى ميدان السياسة القومية حول الرؤية التي اكدتها أمريكا لنفسها الى نوع من البرنامج العملي الذي يطبق على العالم باسره ، ويشير الى انه عندما دخلت أمريكا الحرب العالمية الاولي الحرب التي دمرت النظام الدولي الأوروبي ، فإنها لم تفعل ذلك استنادا الى رؤية روزفلت الجيوسياسية وانما تحت لافتة عالمية الاخلاق التي لم ترها أوروبا منذ عصر الحروب الدينية قبل ثلاثة قرون واعلن ويلسون المشيع أمريكا التاريخي برسالتها الأخلاقية ان أمريكا لم تتدخل من اجل إعادة ميزان القوة الأوروبي وانما لكي تجعل العالم مكانا امنا للديمقراطية ، وقبل زعماء أوروبا هذا المفهوم رغم انه يتعارض مع تراثهم كثمن دخول أمريكا الحرب .

ومثل كثير من الزعماء الأمريكيين الذين سبقوه اكد ويلسون ان التدبير الإلهي جعل أمريكا دولة من نوع مختلف من الدول . لكن ويلسون أضاف الى هذه الرؤية تأكيده بان من الممكن تحقيق نظام دولي استنادا اليها خلال جيل واحد او خلال فترة ولاية واحدة للإدارة الامريكية . عندما أدى ويلسون اليمين تعهد بان تضل أمريكا محايدة في الشؤون الدولية ، وعرض خدماتها كوسيط ليس له مصلحة وروج لنظام للوساطة الدولية لإحباط الحرب . وبدا ويلسون دبلوماسية جديدة عندما تولى الرئاسة وكلف وزير خارجيته بالتفاوض على سلسلة من اتفاقية التحكيم الدولي ، الذي نجح في التواصل الى نحو 30 اتفاقية في عامي

1913 و 1914 وبشكل عام اشتركت هذه الاتفاقيات على إحالة كل نزاع يتعذر حله الى لجنة لتحقيق ليس لها مصلحة والا يكون هناك لجوء للقوة الى بعد ان توصية الأطراف ، ويشير كيسنجر الى انه لايوجد سجل يفيد بان أي من هذه الاتفاقيات طبق على قضية ملموسة وكانت أوروبا ومعظم العالم في حالة حرب بحلول يوليو بعام 1914 .

وبحلول عام 1917 اصر ويلسون على ان اهداف أمريكا ليس بدافع من مصلحة ذاتية وانما بدافع من القيم العالمية ، وكان الافتراض الأساسي لاستراتيجية ويلسون الكبرى هو ان شعوب العالم حول العالم بالقيم ذاتها التي تحفز أمريكا. ويرى ويلسون ان نشر الديمقراطية يمكن ان يكون نتيجة تلقائية لممارسة حق تقرير المصير .وبينما كانت الحروب تنتهي منذ مؤتمر فينا باتفاقية على استعادة ميزان القوة من خلال تعديلات إقليمية .دعا تصور ويلسون لنظام العالمي عوضا عن ذلك الى حق تقرير المصير لكل امة في ان يكون لها دولة ويرى ان كل الشعوب يمكن ان تعبر عن ارادتها الكامنة للتناغم الدولي من حكمها لذاتها ويرى انه لم يكون لدى الدول دافع للعدوان اذا حققت استقلالها ووحدتها الوطنيةويشير كيسنجر الى ان ادلة شحيحة تؤيد تصور ويلسون ،بان الراي العام كان اكثر تفهما لمصلحة البشرية من رجال الدولة التقليديين الذين انتقدهم ويلسون .فالدولة الأوروبية التي دخلت الحرب في عام 1914 كانت ليدها مؤسسات تمثيلية ليها درجات متباينة من التأثير . ويرى ان ضبط النفس ينسب بدرجة اكبر الى الأرستقراطيين الذين تفاوضوا في مؤتمر فينا .عل الأقل لان لديهم قيما وخبرات مشتركة ويرى مفهوم تجاوز الحرب لان يكون لكل امة دولة والذي قد يكون محل اعجاب كمبدأ عام واجه صعوبات مماثلة في التطبيق .فإعادة رسم الخريطة أوروبا وفق للمبدأ الجديد للمستند الى حق تقرير المصير استنادا الى رؤية ويلسون عزز الفرص الجيوسياسية الألمانية .وكان يجب تعزيز تنفيذ رؤية ويلسون بالنشاء مؤسسة دولية جديدة وبممارسات تسمح بالخل السلمي للمنازعات .وحلت عصبة الأمم محل ميزان القوة السابق ، والتي استبدلت مفهوم ميزان القوة بمفهوم مجتمع القوى وحل مفهوم السلام المشترك المنظم محل مفهوم الصراعات المنظمة وكان مفهوما انه بعد الحلاب التي كانت نتيجة للمواجهة بين نظامي التحالف الجامدين فان رجال الدولة قد يسعون لبدبل افضل لكن مجتمع القوى الذي كان ويلسون يتحدث عنه استبدل الجمود بعد القابلية للتنبؤ

ويشير كيسنجر الى ان الذي كان يعنيه ويلسون بمجتمع القوى والذي كان مفهوما جديد اصبح فيما بعد يعرف بمبدأ الامن الجماعي .ويرى ان عصبة الأمم وخلافا للسياسة الدولية التقليدية ، كانت مؤسسة على معارضة العدوان العسكري في حد ذاته مهما يكن مصدره او هدفه او مبرره المعلن .ولم يكن يستهدف قضية معينة وانما انتهاك المعايير .ونظرا لان تعريف المعايير ثبت انه يخضع لتفسيرات متباينة ، فان تطبيق الامن الجماعي ، لم يكن من الممكن التنبؤ بهذا المعنى .وجميع الدول في عصبة الأمم ستلزم نفسها للتطبيق المحايد بمجموعة مشتركة من قواعد السلوك النزيه .ويربكيسنجر ان التمييز اذي اجراه ويلسون بين الاحلاف الامن الجماعي .العنصر الرئيسي في عصبة الأمم ، كان محولا المعضلات التي تبعته بعدئذ ، فالحلف ينشا كتركيب بخصوص وقائع محددة اوتوقعاتمحددة .انه ينشئ التزاما رسميا بالتحرك على نحو محدد وبطريقة محددة في حالات طوارئ محدد .انه يوجد التزاما استراتيجيا قابل للتحقيق على نحو متفق عليه .انه ينشا على وعي بالمصالح متشابهة كلما كان التحالف اكثر تماسكا وفي المقابل فان الامن الجماعي مفهوم قانوني لا يواجه حالة طوارئ يعينها ولا يحدد أي التزامات خاصة باستثناء التحرك المشترك عندما تنتهك قواعد النظام الدولي السلمي من الناحية العملية يجب التفاوض على الاجراء في كل حالة على حدة

ويرى كسينجر ان الاحلاف تنشا من وعي بمصلحة محددة مشتركة جرى تحديدها سلفا .اما الامن الجماعي فانه يعلن معارضته لأي سلوك عدواني في أي مكان يقع في حدود اشراف الدول المشاركة .لكن الخبرة الخارجية كذبت فكرة انه في مثل هذه الحالات فان الدول ستحدد ما يشكل انتهاكا للسلام بطريقة واحدة وستتحرك ضدها بشكل مشترك ومنذ عهد ويلسون الى الوقت الحالي سواء في عصبة الأمم .او في الأمم المتحدة التي حلت محلها فان التحركات العسكرية التي يمكن ان تصنف كامن جماعي كانت الحرب الكورية وحرب العراق الأولى ،

وحدث هذا لان الولايات المتحدة هددت وأوضحت في حالتين بانها ستتحرك بشكل احادي اذا تطلب الامر (وفي الواقع .فأنها بدأت في الحالتين بنشر القوات قبل صدور قرار رسمي من الأمم المتحدة) وصادقت الأمم المتحدة على القرار الأمريكي بدلا من ان تكون ملهمة له .والالتزام بدعم الولايات المتحدة كان بدرجة اكبر ، وسيلة للحصول على تأثير على التحركات الامريكية .والتي بدأت بالفعل ، اكثر من كونها تعبيرا على توافق أخلاقي .

ويشير كيسنجر الى انه بينما كان انهار نظام توازن القوة باندلاع الحرب العالمية كان لان الاحلاف التي افرزها لم تكن مرنة وطبقت بطريقة عشوائية على قضايا هامشية،الامر الذي أدى الى تفاقم جميع الصراعات .فان نظام الامن الجماعي اظهر

العكس ، والفشل عندما ووجه بالخطوات الأولى نحو الحرب العالمية الثانية ، فكانت عصبة الأمم عاجزة في مواجهة تقطيع اوصال تشيكو سلوفاكيا والهجوم الإيطالي على الحبشة وانسحاب المانيا من معاهدة لوكارنو والغزو الياباني للصين وكان تعريفها للعدوان ، غامضا وكان الاحجام عن القيام بتحرك جماعي عميقا وثبت انه لا يعمل حتى في مواجهة التهديدات الصارخة للسلام وكشف الامن الجماعي مرارا انه غير قادر للعمل في الحالات التي تشكل اعظم تهديدات للسلام والامن الدولي (على سبيل مثال ، لم يجتمع مجلس الامن التابع للأمم المتحدة اثناء حرب الشرق الأوسط في عام 1973 نتيجة لتواطؤ الأعضاء الخمسة الدائمين الى ان تم التوصل الى وقف لإطلاق النار بين واشنطن وموسكو)

ومع هذا شكلت تركت ويلسون التفكير الأمريكي المتمثلة في خلط الزعماء الأمريكيين بين الامن الجماعي وبين الاحلاف ، واصر المتحدث باسم الإدارة الامريكية في شرحه منظومة حلف الأطلسي للكونجرس الذي كان يشعر بالقلق على ان الحلف هو التطبيق البحث لمبدا الامن الجماعي .والنتيجة التي خلص عليها هو ان الحلف لم يكن موجها ضد احد ولا يسعى الى احداث أي تغيير على ميزان القوة وانما يسعى على تعزيز ":ميزان المبادئ" ويشير الى ان الاختيار الذي واجهه مبادئ ويلسون لم يكن يتعلق قط بما اذا كان العالم نجح في ضمان

السلام من خلال قواعد تفصيلية كافية ذات قاعدة عريضة كافية من الموقعين وانما السؤال الجوهري : ماذا نفعل اذا انتهكت هذه القواعد او جرى توظيفها لغايات تتعارض مع روحها

ويشير الى ان الدبلوماسية القديمة كانت ستلجأ الى تحقيق التوازن بين مصالح الدولة المتصارعة وبين مشاعر القوميات المتخاصمة على نحو يحقق التوازن بين القوى المتنافسة .فبهذه الروح اعيدت فرنسا الى النظام الأوروبي بعد هزيمة نالبليونبدعوته للمشاركة في مؤتمر فينا وبالنسبة للدبلوماسية الجديدة التي وعدت بتنظيم الشؤون الدولية استنادا الى المبادئ الأخلاقية وليس الى المبادئ الاستراتيجية لم يكن من المتصور وجود مثل هذه الحسابات

ويرى كيسنجر ان هذه الدبلوماسية وضعت رجال الدولة في عام 1919 في وضع صعب .

"مبدأ ويلسون تأسيس عصبة الأمم "

وفي السنوات الأخيرة التي ثلت رئاسة ويلسون لم يعز فشله بشكل عام .الى أوجه القصور في تصوره للعلاقات الدولية وانما في ظروف طارئة .الانعزالية التي تبناها الكونجرس (والذي لم يسع ويلسون الى معالجة مخاوفه او تهدئتها)او الجلطة التي اصابته وهو يتحدث اثناء جولة لتاييد عصبة الأمم ويجب القول هنا بان فشل رؤية ويلسون كان سبب عدم وجود التزام امريكي كافي برؤيته .وحاول الرؤساء الذين خالفو ويلسون تنفيذ برامج من خلال وسائل أخرى معاصرة لكنها حافظت على رؤيته وقدمت الولايات المتحدة وحلفائها الديمقراطيون في العشرينيات والثلاثينات التزاما بدبلوماسية فض الاشتباك والتسوية السلمية

وحاولت الولايات المتحدة في عامي 1921 و 1922 ان تحبط سباقا للتسلح لان عرضت الغاء 30 سفينة بحرية من اجل التشجيع على خفض الاساطيل الامريكية والبريطانية والفرنسية والإيطالية

ويشير كيسنجر الى ان مسيرة ويلسون العملية تصلح كمادة لمسرحيات شكسبير بأكثر مما تصلح لكتب السياسة الخارجية التعليمية ، ويرى انه لمس وترا في الروح الامريكية ، ذلك انه تحتل باستمرار مكانا بين اعظم الرؤساء الأمريكيين في استطلاعات الراي المعاصرة رغم انه ابعد ما يكون عن الشخصيات البارعة من الناحية الجيوسياسية او التي تتمتع بمهارات في مجال السياسة الخارجية الامريكية .من مؤشرات على الانتصار الفكري لويلسون ان الرئيس ريتشارد نيكسون الذي جسد معظم مفاهيم تيودور روزفلت اعتبر نفسه من اتباع مدرسة ويلسون وعلق له صورة في غرفة اجتماعات الإدارة ، وعظمة ويلسون النهائية يجب ان تتطلع لرؤيته وعندما تواجه أمريكا ازما از حربا .في الحرب العالمي الثانية والحرب الباردة او في الاضطرابات في العالم الإسلامي –فانها تعود بطريقة او أخرى لرؤية وودرو ويلسون لنظام عالمي يحقق السلام من خلال الديمقراطية والدبلوماسية العلنية وغرس القواعد والمعايير المشتركة .

ويرى كيسنجر ان عبقرية رؤية ويلسون كانت في قدرتها على شحذ المثالية الامريكية لخدمة التزامات السياسة الخارجية وحقوق الانسان وحل مشكلات بطريقة تعاونية ويصبغ القوة الامريكية بالامل في عالم افضل واكثر سلاما .وكانت تلك الرؤية مسؤولة الى حد كبير من انتشار الحكم القائم على المشاركة في انحاء العالم في القرن المنصرم والاقتناع المتزايد والتفاؤل الذي جلبته أمريكا الى العالم بمشاركتها في الشؤون الدولية لكنه يرى ان مأساة رؤية ويلسون انها اورثت العالم مبدأ في السياسة الخارجية متحرر من التاريخ او الجغرافيا السياسية

المطلب الرابع فرانكلين روزفلت والنظام العالمي الجديد

ويشير كيسنجر ان مبادئ ويلسون كانت من الانتشار والارتباط القوي بتصور أمريكا لنفسها والعالم وان قضية النظام العالمي أثيرت مرة أخرى بعد عقدين وان الفشل في فترة ما بين الحربين لم يمنع عودته المظفرة .وفي ظل الحرب العالمية الأخرى عادت أمريكا مرة أخرى الى بناء نظام عالمي جديد يقوم بشكل أساسي على مبادئ ويلسون فعندما التقى فرانكلين ديلانو روزفلت (وهو ابن عم لتيودور روزفلت والرئيس الأمريكي الوحيد الى الان الذي اتم ثلاث فترات رئاسية وانتخب لولاية رابعة لكنه توفي في العام الأول [1]) مع رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل لأول مرة كزعيمين في نيوفوندلند على متن السفينة الحربية برينس اوف ويلز في أغسطس عام 1941 عبرا عما وصفاه بانه رؤيتهما المشتركة لميثاق االاطلسي الذي يقوم على ثمانية مبادئ – كان ويلسون قد اقرها جميعا بينما لم يكن أي رئيس وزراء بريطاني سابق يشعر بالارتياح لها واشتملت هذه المبادئ على حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم الذين يرغبون في العيش في ظله ، وانهاء احتلال الأراضي ضد إرادة الشعوب المقهورة والتحر من الخوف والحاجة وبرنامج لنزع التسلح الدولي يسبق التخلي اللاحق عن استخدام القوة وإقامة نظام دائم للامن العام ولم يبادر تشرشل الى طرح أي من هذه النقاط وخصوصا النقطة المتعلقة بتصفية الاستعمار .وما كان له ان يقبلها او يقتنع بانها اساسية لكسب شراكة أمريكية كانت افضل امل وربما الامل الوحيد كي تتجنب بريطانيا الهزيمة ويشير الى ان روزفلت ربما تجاوز ويلسون في ترجمة أفكاره بخصوص أساس السلام الدولي [1].

.فويلسون الذي جاء من الحقل الاكاديمي ، اعتمد بشكل أساسي على المبادئ الفلسفية في بناء نظام دولي .اما روزفلت الذي جاء أساسا من دوامات السياسة الامريكية المناورة فاعطي أولوية

[1] – فرانكلين ديلانو روزفلت (30 يناير 1882 – 12 ابريل 1945) كان رئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة وكان ينتمي الى الحرب الديمقراطي شغل فرانكلين منصب حاكم ولاية نيويورك مابين اول يناير عام 1929 الى 31 ديسمبر عام 1932 تولى روزفلت منصب رئيس الولايات المتحدة من تاريخ 4 مارس 1933 الى 12 ابريل 1929 وذلك لانه اعيد انتخابه اربع مرات متتالية لكنه توفي في عام الأول من ولايته الرابعة

كبيرة للاعتماد على إدارة الأشخاص . ومن ثم عبر عن اقتناعه بان النظام الدولي الجديد سيبنى على أساس من الثقة الشخصية وعادت الى هذه النقطة في خطاب تنصيبه في فترة ولايته الرابعة في عام 1945. وطبق روزفلت هذه الآراء عندما تعمل مع الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين اثناء الحرب .ويشير ان روزفلت قبل عرض سوفيتيا اثناء اول لقاء مع ستالين في طهران في عام 1943 باستضافته في السفارة السةفيتية المحصنة والقريبة من انعقاد المؤتمر لحمايته من مؤامرة نازية لاغتياله اكتشفتها المخابرات السوفيتية ، ورفض الإقامة في السفارة البريطانية القريبة كي لايعطيه انطباعا اثناء الاجتماعات بعدم ارتباطه بتشرشل .

كان التحدي المباشر الذي يواجههروزفلت هو تحديد مفهوم السلام .وما هي المبادئ التي ستوجه العلاقات بين القوى العالمية ؟ وماهي المساهمة المطلوبة من الولايات المتحدة في التخطيط النظام الدولي وتأمينه هل يجب تحقيق مصالحة الولايات المتحدة ام مواجهته ؟ واي شكل من العالم سينشأ اذا طبقت هذه المبادئ بنجاح ؟ وهل سيكون السلام وثيقة ام عملية ؟

ويشير كيسنجر الى ان التحدي الجيوسياسي في عام 1945 كان معقد كأي تحدي واجهه أي زعيم امريكي اخر .ويشير الى ان الاتحاد السوفيتي شكل عقبتين لبناء النظام الدولي بعد الحرب .رغم ان الحرب دمرته فبالإضافة الى حجمه أطاحت غزواته بميزان القوة في أوروبا وشكلت حماسته الأيديولوجية تحديا لاي هيكل مؤسسي غربي يرفضه جميع المؤسسات باعتبارها اشكالا للاستغلال غير المشروع فالشيوعية كانت تدعو الى ثورة عالمي لإطاحة بطبقات الحاكمة واعادت السلطة الى من وصفهم كارل ماركس بعمال العالم .

وواجه العالم مع انتصار روسيا في الحرب تحديا روسيا مماثلا للتحدي الذي فرضته روسيا بعد حروب نابليون .كيف سيتعامل هذا العملاق الجريح مع الفراغ الذي بات مفتوحا امامه في نهاية الحرب ؟ وكانت استراتيجية ستالين العالمية معقدة .كان مقتنعا بان النظام الرأسمالي ينتج الحروب حتما : من ثم ؟ فان نهاية الحرب العالمية الثانية ستكون هدنة

في افضل الأحوال .واعتبر هتلر ، بغض النظر عما يقوله زعمائها او يفكرون فيه ووفقا لرؤية ستالين العالمية فان القرارات لا تفرضها العلاقات الشخصية وانما تفرضها عوامل موضوعية .وعليه فان النوايا حسنة لفترة الحرب .كانت ذاتية وستطغى عليها الظروف الجديدة للنصر وهدف استراتجية السوفيتية هو تحقيق اقصى درجة من الامن للمواجهة القادمة وهذا يعني توسيع حدود الامن لروسيا الى أوسع حد ممكن واضعاف الدول التي تقع وراء هذه الحدود من خلال الأحزاب الشيوعية والعمليات السرية .والثروات التكنولوجية للعصر .ودعمت الحكم الديمقراطي القائم على المشاركة في كل من الدول الصديقة والعدو .ولعبت دورا قياديا في بلورة المبادئ الإنسانية الجديدة وبذلت دماء الأمريكيين في خمسة حروب منذ عام 1945 في اركان بعيدة في العالم من اجلها .ولم يكن لدى أي بلد اخر المثالية والموارد لكي يتعامل مع مثل هذه المجموعة من التحديات وان ينجح في الكثير منها وكانت المثالية الامريكية والاستثناء الأمريكي هما القوة الدافعة وراء بناء نظام عالمي جديد .

وكان هناك تطابق غير عادي استمر لعقود قليلة بين المعتقدات التقليدية لامريكا وتجربتها الخارجية وبين العالم الذي وجدت فيه .وبنهاية الحرب كانت الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الوحيدة التي خرجا دون ان يلحق بها ضرر كبير وكانت تنتج نحو

60بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم .وكانت قادرة بالتالي ان تعرف القيادة بانها بالضرورة التقدم العالمي وفق الخطوط التي صاغتها التجربة الداخلية لامريكا واحلاف الامن الجماعي وفق المفاهيم التي صاغها ويلسون .والحكم باعتباره برامج الإنعاش الاقتصادي والإصلاح الديمقراطي وبدا دخول أمريكا في الحرب الباردة كدفاع عن البلدان.

المبحث الثالث : نحو نظام دولي اسيوي مجابهة ام شراكة

لعل السمة الأكثر شيوعا للدول الآسيوية مي شعورها بانها تمثل بلدانا "ناشئة" أو "بعد استعمارية" (متحررة من الاستفسار) . حاولت جميعها التغلب على إرث الحكم الاستعماري عبر تأكيد هوية قومية وطنية قوية تتقاسم نوما من الاقتناع بأن نظاما عالميا بعيد توازنه الآن بعد فتنة غربية غير طبيعية على امتداد عدد من القرون، غير أنها سارت بعيدا على طريق استخلاص العبر المختلفة من رحلاتها التاريخية، وحين يحاول مسؤولون كبار استحضار مصالح جوهرية، كثيرون منهم يتطلعون نحو تراث ثقافي مختلف مضفين ثوب الكمال والمثالية على عصر ذهبي مغاير،

في أنظمة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الأوروبية، كان الحفاظ على التعادل – والأمر الواقع ضمنا – بعد من الفضائل الإيجابية، أما في آسيا فكل واحدة من أكثرية الدول ملزمة بديناميتها الخاصة مقتنعة بأنها أصاعدة ". تتحرك من منطلق الإيمان بان العالم ما زال مطالبا بتاكيد ما تستحقه من دور كامل. حتى حين لا تشكل أي دولة بسيادة وكرامة أخرى ولجميع بصرين على اعتماد دبلوماسية غير صفرية" ؛ وعملية المتابعة المتزامنة لعدد كبير من برامج بناء صرح هيية قومية وطنية، تفضي إلى قدر من الهشاشة إزاء النظام الإقليمي. ومع تطور التكنولوجيا الحديثة، تسلحت القوى الرئيسية في آسيا بترسانت عسكرية أكثر تدميرا بما لا يقاس حتى من تلك التي كانت تمتلكها اتوى الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، ما أدى إلى مضاعفة مخاطر الحسابات الخاطئة.

وهكذا فإن تنظيم آسيا تحد متجذر، كامن في العمق، بالنسبة إلى النظام العالمي، رؤية الدول الرئيسية ومتابعتها لمصالحها القومية الوطنية، بدلا من توازن القوة نظاما، تمخضت عن تشكيل جملة ليات النظام لني تطورت. وسيتمثل اختبارها بمدى إمكانية اجتراح شراكة عابرة للمحيط الهادئ، موفرة إطارا سلما لتفاعل حشد من المصالح الراسخة.

المطلب الأول :نظام اسيا الدولي والصين :

بين سائر تصورات النظام العالمي في آسيا، اعتمدت الصين الشكل الأطول مدى، الأوضع تحديدا، والأبعد عن الأفكار الوستفالية. كذلك قامت الصين باكثر الرحلات نعنبا من حضارة قديمة إلى مكانة نوة عظمى حديثة، مرورا بإمبراطورية كلاسيكية وثورة شيوعية – رحلة كان لا بد لها من أن تترك بصمات عميقة على البشرية

بدءا بتوحيدها كيانا سياسيا واحدا في ٢٢١ ق. م. وحتى أوائل القرن العشرين، بقي موقع الصين في مركز النظام العالمي شديد التجذر في أذهان نخبتها إلى درجة أن اللغة الصينية لا تملك كلمة نعبر عنه. استعاديا فقط قام الباحثون بتعريف نظام خراجي "مركزي صيني" ، قائم على قاعدة "المركزية الصينية" ، ووفق هذا المفهوم التقليدي، راحت الصين ترى ذاتها، بمعنى ماء حكومة العالم السيادية الوحيدة. صار إمبراطورها بعامل بوصفه شخصية نات ابعاد كوئية ومسمار العجلة أو الرابط الأساسي بين البشري والإلهي، صلاحبانه لم تكن محصورة بسيادة دولة الصين – أي المساحات الجغرافية الخاضعة الحكمة المباشر – بل كانت شاملة ل "كل ما تحت السماء" ، الذي كانت الصين تؤلف الجزء المحوري، المتمدن، المتحضر: "المملكة الوسطى، الدائبة على إلهام باقي البشر وترقينهم."

ومن وجهة النظر هذه، كان النظام العالمي بعكس تراتبية هرمية كونية، لا نوعا من التعامل بين دول سبانية متنافسة. كل مجتمع معروف كان ينظر إليه كما لو كان على نوع من العلاقة الخراجية مع الصين، علاقة قائمة في جزء منه على مدى قربه من الثقافة الصينية؛ لم يكن أي منها – من المجتمعات – مؤهلا.

لأن يصل إلى مستوى المساواة مع الصين. الملوك والعوامل الآخرون لم يكونوا أندادا نوي سيادة بل تلاميذ مجتهدين في مدرسة فن الحكم، ساعين نحو الحضارة، لم تكن الدبلوماسية سيرورة مساومة بين مصالح سيادية متعددة بل سلسلة من الطقوس المجترحة بإتقان حيث كانت

المجتمعات منح فرصة تاكيد مكانها المخصص في الهرم العلمي. وانسجاما مع هذا المنظور، كان ما بات يطلق عليه الآن اسم السياسة الخارجية من اختصاص وزارة الطقوس النى كانت تحدد درجة ظلال العلاقة الخراجية من جهة، ومكتب الشؤون الحدودية المسؤول عن إدارة العلاقات مع القبائل البدوية من جهة ثانية، لم يتم إحداث أي وزارة خارجية صينية حتى منتصف القرن التاسع عشر، واضطرارا عندئذ من أجل التعامل مع المتطفلين الآتين من الغرب، حتى آنذاك، ظل

الرسبونيرون مهمتهم هي نفسها الممارسة التقليدية للإدارة البربرية، ممارسة لا علاقة لها البنة بما يمكن تصنيفه في خانة دبلوماسية وستفالية. حملت الوزارة الجديدة العنوان المعبر التالي: مكتب إدارة شؤون جميع الأمم "، بما يوحي بان الصين لم تكن منخرطة في أي علاقة دبلوماسية دبينية مع دول على الإطلاق كان هدف النظام الخراجي تشجيع الإذعان، لا تحصيل المنفعة الاقتصادية أو السيطرة على مجتمعات أجنبية عسكريا. أقدم الإمبراطور كين شي هوانغ، الذي كان للتو قد هزم جميع المنافسين عسكريا، وأظنا حدا لفترة الدول المتقاتلة ومواء الصين، على أساس الإنجاز الهندسي الأكثر إثارة للدهشة، السور العظيم السند أخيرا أكثر من نحو خمسة آلاف مبل، كان السور شاهدا استثنائي الفخامة على النصر العسكري ولكنه شكل في الوقت نفسه دليلا على محدوديتهالمفاصلة، ثم، بيزا إلى قوة هائلة مصحوبة بنوع من الوعي لمدى الهشاشة، عبر ألاف السنين، حاولت الصين خداع خصومها وإغواء هم أكثر مما سعت لإلحاق الهزيمة بهم بقوة السلاح. ثمة وزير في سلالة الهان (7–2 قم 2200 م) قدم وصال خمسة طعوم (إغراءات) ، يمكن استخدامها حسب اقتراحه لتدبر أمر إدارة قبائل الفرسان من الخيولنحو المقيمة على امتداد حدود الصين الشمالية – الغربية، مع أن الصين كانت القوة العسكرية المتفوقة من منظور النحليل التقليدي. يقول الوزير (3إعطاؤهم .. ملابس وعربات متقنة لإفساد أبصارهم إعطاؤهم طعاما لنبدا لإفساد

أتوقاهم؛ إعطاؤهم موسيقا ونساء لإفساد أسماعهم؛ تزويدهم بعبان فخمة، مخازن عامرة، وعبيد لأفسد معدهم .. أما أولئك الذين يأتون للاستسلام فإن على الإمبراطور لن يتلقهم بتكريمهم في حفل استقبال إمبراطوري بتعين فيه على الإمبراطور أن يصب لهم الخمر والطعام وصولا إلى إفساد عقولهم. هذه هي الأمور التي يمكن أن تحمل عنوان الطعوم (الإغراءات الخمسة

من المؤكد أن السجود، تمغط الطقوس الدبلوماسية الصينية – الركوع وإيصال الراس إلى الأرض تسليما بمرجعية الإمبراطور وسلطته العليا – كان نوعا من الإذلال دون شك، وأثبت أنه عقبة على طريق أي علاقات مع دول غربية حديثة إلا أن السجود هذا كان طوعا على الصعيد الرمزي: كان الإذعان التمثيلي لقوم تم زرع الرعب في قلبه (قلوبهم) أكثر من إلحاق الهزيمة به (بهم) . والخراج المقدم إلى الصين في مثل هذه المناسبات كان في الغالب بنوق من حيث القيمة هدايا الإمبراطور المقابلة)

حاولت الصين السيطرة سيكولوجيا بإنجازاتها، وتلقين "الدروس" للبرابرة المشاكسين بسلوكها المزركش بين الحين والآخر بحملات عسكرية، مع الإغراء بالاحترام، هذان الهدفان الاستراتيجيان لهذه النظرة السيكولوجية الأساسية إلى النزاع المسلح كانا، كلاهما، منجليين في تاريخ قريب قرب حربي الصين مع الهند في 1972 وفيتنام في 1989، كما في الأسلوب المعتمد لتاكيد مصالح جوهرية في التعامل مع بلدان مجاورة أخرى.

ومع ذلك فإن المجتمع الصيني لم يكن مجتمعانبشبرا (رسوليا) بالمعنى العربي للعبارة. أراد التشجيع على الاحترام، لا على الاهتداء إلى نين جديد وذلك الخط الحساس (الأحمر) لم يكن قابلا للتجاوز قط، تمثلت رسالة الصين بأدائها، الذي كان الاعتراف به وإقراره منتظرين من الأجانب. كان من السكن لأي بلد آخر أن يصبح صديقا، بل وصديقا قديما، غير أن التعامل معه بوصفه

ندا للصين بقي مستحب استحالة مطلقة. ومن المفارقات الباعثة على السخرية أن الأجانب الوحيدين الذين فازوا بما هو قريب من هذه المرتبة كانوا من الغزاة الفاتحين، في إحدى أكثر مآثر تاريخ الإمبريالية الثقافية، اثنان من الأقوام الني غزت الصين – المغول في القرن الثالث عشر والمنتشر في القرن السابع عشر – جرى تشجيعهما على تبني عناصر جوهرية من الثقافة الصينية تيسيرا لإدارةشعب بهذا العدد الكبير وعلى هذه الدرجة العالية من العناد في إيمانه بتفوقه الثقافي، تعرض الغزاة لقدر لافت من تمثل المجتمع الصيني المهزوم، إلى حد أن أجزاء السياسية من موطنهم باتت تعامل كما لو كانت صينية تقليديا. لم تكن الصين قد حاولت تصدير نظامها السياسي لعلها كانت قد شهدت، بدلا من ذلك، مجيء آخرين إليه. وبذلك المعنى فإنها لم تتوسع غزوا بل تناضحفي الحقبة الحديثة حاول ممثلو الغرب، بالانطلاق من إحساسهم الخاص بتفوقهم الثقافي، ضم الصين إلى نظامهم العالمي الأوروبي، الذي كان في طريقه لأن يصبح البنية الأساسية للنظام الدولي. ضغطوا على الصين لدفعها إلى بناء علاقات مع باقي العالم عبر تبادل السفراء والتجارة الحرة ورفع مستوى شعبها عن طريق اعتماد اقتصاد سائر في طريق الحداثة ومجتمع منفتح على التبشيرالمسيحيما رآه الغرب سيرورة تنوير وانخراط تعاملت معه الصين بوصفه عدوانا. حاولت الصين تجنب الأمر في البداية ثم مقاومته مباشرة حين وصل المبعوث البريطاني الأول جورج ماكارتني أواخر القرن الثامن عشر جالبا معه بعض الثمار الأولى للثورة الصناعية مع رسالة من الملك جورج الثالث تقترح التجارة الحرة وتأسيس سفارئين مقيمتين متبادلتين في بكين ولندن،

كان القارب الصيني الذي نقله من غوانغجو إلى بكين موشا بلافتة أعلنته "السفير البريطاني الجالب خراجا لإمبراطور الصين" ، وقد تم صرفه مع رسالة إلى ملك إنكلترا تبين استحالة السماح لأي سفير بالإقامة في بكين لأن "أوروبا مؤلفة من عدد كبير من الأمم والأقوام الأخرى غير منكم: وإذا طالب الجميع بالتمثيل في بلاطنا، فكيف لنا أن نوافق؟ إنه لأمر متعذر كليا" . لم يكن

الإمبراطور بري أي حاجة إلى تجارة خارج ما كان جاريا بمقادير محدودة، وخاضعة لقدر صارم من الضبط، لأن بريطانيا لم تكن متوفرة على أي سلع ترغب فيها الصين.

مسكا بزمام الحكم لواسع، لا أرى سوى هدف واحد مثلا امامي، تحدينا صون إدارة متصلة بالكمال وسليية واجبات الدولة: الاشياء الغريبة والمكلفة لا تهمني، وإنا أمر بقبول الهدايا الخراجية التي ارسلتموها، ليها الملك، فليس ذلك إلا اعتبارا للروح التي دفعتكم إلى إرسالها من بعيد وكما يستطيع سفيركم أن يرى بنفسه، نحن نملك كل الأشياء

قدمت بريطانيا، مع اكتساب توسعها التجاري زخما، بعد إلحاق الهزيمة بنابليون، عرض انفتاح آخر إذ أوفدت مبعوثا آخر مع اقتراح مشابه لم يكن استعراض بريطانيا للقوة البحرية إبان الحروب النابليونية قد أحدث تغييرا نا شان في تقويم الصين لمدى جانبية العلاقات الدبلوماسية. فحين امتنع المبعوث وليم أمهرست عن حضور طقس السجود، متحججابتأخر وصول ملابسه الرسمية، تم طرد بعثته، وجرى صرف النظر صراحة عن أي محاولة دبلوماسية الاحنة، بعث الإمبراطور برسالة إلى ولي عهد إنكلترا [الامير الوصي على العرش موضعا فيها أن الصين "بوصفها صاحبة السيادة العليا على كل ما تحت السماء" ، لا يمكن إزعاجها بتسيير كل مندوب بربري عبر بروتوكولها الصحيح، فالسجلات نقر كما ينبغي أن مملكتكم لبعيدة الواقعة فبما وراء المحيطات تعرض ولاءها وتتوق إلى الحضارة، ولكن

لا حاجة، من الآن فصاعدا لإيفاد أي مندوبين على هذه الطريق الطويلة، لأن النتيجة لا تعدو كونها تبديدا عبثيا لطاقة السفر. إذا كنتم قادرين على دفع قلبكم نحو الامتثال لمتطلبات الخدمة المذعنة، فيمكنكم المبادرة إلى إرسال بعثت إلى البلاط في فترات معينة؛ ذلك هو الأسلوب القويم للتوجه نحو الحضارة. يمكنكم الامتثال الأبدي للفرمان الذي نصدره الآن.<

والصناعية – فإن الإمبراطور كان يعبر عن نفسه بأسلوب منسجم مع الآراء المسندة حول موقعه في العالم، تلك الآراء الساندة منذ آلاف السنين، والتي كانت اقوام مجاورة كثيرة قد شممت الله على الامتثال لها . .

ما لبثت قوى الغرب، ويا لعارها، أن أوصلت الأمور إلى نقطة الحسم حول قضية التجارة الحرة بأكثر المنتجات التي كانت تبيعها ضررا، مصرة على الاستيراد غير المقيد للافيون– من بين سائر ثمار التقدم العربي، في عهد سلالة كنغ اللاحقة كانت الصين قد أهملت تكنولوجيتها العسكرية جزئيا لأنها لمتكن قد تعرضت لأي تحديد مدة طويلة، ولكن بسبب المكانة المتدنية للجيش في هرم الصين الكونفوشيوسي، الأمر المعبر عنه إلى حد كبير بعبارة "الحديد الجيد لا يستخدم لصنع المسامير. الرجال الجيدون لا يصبحون جنودا" . حتى عند التعرض لعدوان قوى غريبة، قامت سلالة كنغ بتحويل المخصصات العسكرية في1893 لترميم قارب رخامي فاخر في قصر الصيف الملكي.

مسحوقة مؤقتا بضغوط عسكرية في ١٨٤٢، وقعت الصين معاهدات ممتثلة المطالب غربية. غير أنها لم تتخل عن إحساسها بالفرادة وخاضت حركة خلفية عنيدة، وبعد تسجيل انتصار حاسم في حرب 1852 – 1858 (النى خيضت حول احتجاز غير لائق مزعوم لسفينة مسجلة ببريطانيا في غوانغجو) ، أصرت بريطانيا على معاهدة تكرس حقها المطالب به منذ زمن طويل في تعيين ممثل مقيم في بكين، اكتشف المبعوث البريطاني الذي وصل في العام التالي لبتولي منصبه مصحوبا بحاشية مظفرة، أن الطريق المائية الرئيسية إلى العاصمة مغلقة بالسلاسل والأوتاد، وحين أمر فصيلا من البحرية البريطانية بإزلة الحواجز، بادرت القوات الصينية إلى إطلاق النار؛ 519بريطانيا ماتوا و 452 جرحوا في المعركة التي أعقبت. ثم أرسلت بريطانيا قوة عسكرية بقيادة اللورد إلفن قصفت بكين وأحرقت القصر الصيفي مع هروب بلاط كنغ. تمخض هذا التدخل الفظ من موافقة السلالة الحاكمة القسرية على تخصيص "في

انتدب الإيواء الممثلين الدبلوماسيين. إذعان الصين لمفهوم الدبلوماسية المتبادلة في إطار نظام وستفالي قائم على تول سيادية كان قسريا على مضض ومثيرا للاستياء".

في لب هذه النزاعات كانت ثمة مشكلة اكبر: هل كانت الصين نظاما عالميا بحد ذاتها أم هي دولة كغيرها من الدول جزء من منظومة دولية أكبر؟ تمسكت الصين بالفرضية التقليدية. وفي تاريخ متأخر يعود إلى 1823، بعد هزيمتين عسكريتين أمام قوي بربرية وانتفاضة داخلية هائلة (عصيان تائينغ) لم يتم إخمادها إلا عبر دعوة قوات أجنبية، وجه الإمبراطور رسالة إلى آبراهام

لنكولن مطمئنا إياه إلى حسن نوابا الصين وعواطفها الودية 'حاصلين، باحترام، على تكليف السماء بحكم الكون، نرى كلا من الإمبراطورية الوسطى (الصين) والبلدانوفي 1872 عبر السوسيولوجيالسكوتلندي المرموق جيمس ليغ عن الأمر واضا النقاط على الحروف وبثقة الحقبة المميزة بالتفوق الواضح وضوح الشمس لمفهوم النظام العالمي الغربي قائلا.

إبن الأعوام الأربعين الماضية كان وضعها (وضع الصين) نسبة إلى امم العالم الأكثر تقدما قد تفير كليا، عقدت معها معاهدات بشروط متكافة: إلا أنني لا اظن أن وزراءها وشعبها قد تفهموا هذا الأمر، وصولا إلى إدراك حقيقة أن الصين ليست إلا واحدة بين عدد كبير من الأمم – النول المستقلة في العالم، وان ما "تحت السماء" ، حيث يمسك إمبراطورها بزمام الحكم، ليس كله تحت السماء، بل هو جزء منه وحسب، جزء محدد على سطح الأرض وقابل للإشارة إليه على الخريطة.

مع قيام التكنولوجيا والتجارة بإجبار أنظمة متناقضة على علاقة أمتن وأوثق، ما نوع معايير النظام العالمي التي ستسود؟

في أوروبا، كان نظام وستفاليا نتاج حشد من دول الأمر الواقع المستقلة مع انتهاء حرب الأعوام الثلاثين. أما أسيا فدخلت الحقبة الحديثة دون أي أداة مميزة التنظيم قومي وطني ودولي. كانت متوفرة على عدد غير قليل من المراكز

الحضارية المحاطة بمالك أصغر، مع جملة حساسة ومتقلبة من آليات التفاعل فيما بينها..

والخصوبة الغنية لسهول الصين مع ثقافة استشائية العراقة إضافة إلى دهاء سياسي مكنت الصين من أن تبقى موحدة على امتداد الجزء الأكبر من حقبة الفينين ومن أن تمارس نفوذا لافتا ومنبرا على مختلف الصعد السياسية الاقتصادية، والثقافية – حتى حين كانت ضعيفة عسكريا بالمقاييس التقليدية. كان نفونها النسبي كامنا في غنى اقتصادها الذي كان ينتج سلقا مرغوبة من جميع جيرانها، ومؤطرة بهذه العناصر، جاءت نظرة الصين إلى النظام العالمي واضحة الاختلاف عن التجربة الأوروبية القائمة على تعددية باقة من الدول المتكافئة.

ناحية ثانية، هي نجمع كل التركات الموروثة عن شعار "كل ما هو تحت السماء" ، التحديث التكنوقراطي، وكفاح القرن العشرين المضطرب على نحو غير عادي طلبا للمزاوجة بين عنصري الحضارة القديمة والقوة العظمي المعاصرة كلتيهما

المطلب الثاني:الصين والنظام الدولي :

انهارت السلالة الحاكمة الإمبراطورية الملكية) في 1911، وادي تاسيس جمهورية صينية بقيادة ممن يات يمن 1912 إلى بقاء الصين في ظل حكم مركزي ضعيف مدشنا عقدا من طغيان أمراء الحرب. ما لبثت حكومة مركزية اقوى بقيادة نشان كاي تشيك آن انبثقت 1928 وحاولت تمكين الصين من احتلال موقع لها في إطار المفهوم الوستفالي للنظام العالمي كما في المنظومة الاقتصادية العالمية، طامحة إلى أن تكون حديثة من جهة وصينية تقليديا من جهة ثانية، حاولت أن تنخرط بانسجام في نظام دولي كان بذاته في حالة فورة واضطراب، غير أن اليابان التي سبق لها أن أطلقت اندفاعة تحديثية قبل نصف فرن كانت، عند تلك المنعطف، قد بدات تسعى للهيمنة على أسيا. فاحتلال منشوريا في 1931، أعقبه أجنباح اليابان المساحات واسعة من الصين الوسطى والشرقية في 1937. منعت الحكومة الوطنية من تعزيز موقعها، وحصل التمرد الشيوعي على فرصة لالتقاط

الأنفاس. ورغم انبثاقها بوصفها إحدى القوي المتحالفة المنتصرة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945، فإن الصين قد تمزقت جراء الحرب الأهلية والفوضى الثورية اللتين شكلنا تحديا لجميع العلاقات والموروثات[9].

زعيم الحزب الشيوعي المنتصر، في بكين، إقامة جمهورية الصين الشعبية قائلا

لقد صعد الشعب الصيني "، قام ماو بتطوير هذا الشعار جاعلا إياه تعبيرا عن صين عاكفة على انطهر واكتساب الفوة عبر عقيدة الثورة المستمرة وواصل تفكيك جملة المفاهيم الراسخة للنظام على الصعيدين الداخلي والدولي، مجمل الطيف المؤسسي صار هدفا للهجوم: الديمقراطية الغربية، القيادة السوفيتية للعلم الشيوعي، وإرث الماضي الصيني. تم فرض الحزم على الفنون والأوابد، على الأعياد والتقاليد، وعلى لائحة من المفردات والأزياء، إذ غدت مسؤولة عن السلبية التي كانت قد أبقت الصين مجردة من القدرة على التصدي للغزوات الأجنبية وحسب مفهوم ماو للنظام – الذي أطلق عليه اسم" التناغم العظيم "، مريدا أصداء الفلسفة الصينية الكلاسيكية – كان من شان صين جديدة أن تخرج من ركام تدمير الثقافة الكونفوشيوسية التقلبية مؤكدة صفة التناغم. اعلن ماو أن كلا من موجات الاندفاعة الثورية كان من شأنها أن تكون مقدمة للتالية. كان لا بد،

براي ماو، من الاستمرار ابدا في تزخيم الثورة وتصعيد سرعتها، كي لا بصاب الثوربون بالرضا عن الذات والكسل، كتب ماو بقول" للاتوازن قانون موضوعي عام.

تتطور الدورة، التي هي لانهائية، من اللاتوازن إلى التوازن ومنه إلى اللاتوانن من جديد، غير أن كل دورة تنقلنا إلى مستوى أعلى من التطور. اللاتوازن طبيعي ومطلق في حين أن التوازن مؤقت ونسبي

في النهاية، كانت الانتفاضة مصممة لإنتاج نوع من أنواع المحصلة الصينية صيغة شيوعية تخص الصين، صيغة عازلة لنفسها عبر سلوك مميز سائد بإنجازاته، مع مرجعية الصين الفريدة التي باتت الآن أخلاقية ثورية سائدة، من جديد، على كل ما تحت السماء. ""

راح ماو بدير الشؤون الدولية بالنعويل ذاته على الطبيعة الفريدة للصين. ومع أن الصين كانت ضعيفة موضوعيا بمعيار لقوة لدى باقي العالم، فإن ماو بني مصرا على دورها المركزي عبر تفوقها السايكولوجي والإيديولوجي، هذا الدور الذي تعين إبرازه عبر تحدي عالم قائم على تأكيد تفوق القوة المادية لا التصالحمعه، منحدنا في موسكو أمام مؤتمر دولي لقادة الأحزاب الشيوعية في 1957ء صدم مار رفاته المندوبين إذ تنبا بان

الكتلة السكانية الصينية الأكبر والثقافة الصينية الأعرق ستكونان هما المنتصرين أخيرا في حال نشوب حرب نووية وبان مئات الملايين من القتلى لن يتمكنوا من حرف الصين عن مسارها الثوري. ومع أن من شان هذا أن يكون نوعا من المزايدة في جزء منه لإحباط بلدان حائزة على ترسانات نووية بالغة التفوق، فإن ماو أراد أن يقنع العالم بأنه كان بتأمل الحرب النووية برباطة جاش. في تموز/يوليو 1921– إبان زيارتي السرية البكين – نام جو إنلاي بتلخيص تصور ماو للنظام العالمي عبر استحضار صلاحية أباطرة الصين المزعومة من قبل الرئيس مع إضافة مسحة نهكم ساخرة قائلا: "كل ما تحت السماء في فوضى، الوضع رائع ومن عالم كله فوضى من شأن

الجمهورية الشعبية، تلك الجمهورية التي صقلتها وصلبتها سنوات من الصراع، أن تبرز أخيرا منتصرة ظافرة لا في الصين وحسب بل وفي كل مكان" تحت السماء "، من شان النظام العلمي الشيوعي أن يتزاوج مع النظرة التقليدية للبلاط الإمبراطوري".

مثل مؤسس السلالة الصينية الأولى ذي الجبروت الشديد (221– 2.2 قم) ، الإمبراطور كين شيء هوانغ، حاول ماو أن يؤخذ الصين مع السعي في الوقت نفسه لتدمير الثقافة القديمة التي حملها مسؤولية ضعف الصين

ونعرضها للإذلال، حكم بأسلوب بعيد عن اسلوب أي إمبراطور (مع أن الأباطرة لم يكونوا يحشدون مسيرات جماهيرية) ، ودالب على دمج ذلك مع ممارسات لينين وستالين. كان حكم ماو تجسيدا صارخا لمازق الثورة. كلما كانت التغييرات التي يلتمسها الثوري أكثر شمولا، كانت المقاومة التي يوجهها أكبر، لا من جانب خصوم إيديولوجيين وسياسيين بالضرورة، بل من تثبيط ما هو مألوف. نبي لثورة منجنب أبدا إلى إغراء تحدي فنانيه عبر تعجيل برنامجه الزمني ومضاعفة وسائل فرض رؤيته، أطلق ماو ننزته الكبرى الكارثية إلى الأمام في 1958لفرض عملية تصنيع مجموعة كاسرة للظهر، والثورة الثقافية في 1922لتطهير الفئات الحاكمة للحيلولة دون مأسستها في حملة إيديولوجية دامت عقدا وتمخضت عن نفي جيل من الشباب المتعلم إلى الأرياف. عشرات الملايين دفعوا أرواحهم ثمنا لأهداف ملو – زالوا دون حب أو كره، مستنفرين لحصر ما كان بعد من قبل سيرورة تاريخية في إطار جيل واحدبفوز الثوريون حين يتم التسليم بإنجازاتهم دون جدال ويجري التعامل مع الأثمان المدفوعة مقابلها على أنها حتمية. بعض قادة الصين المعاصرة عانوا كثيرا إبان الثورة الثقافية،

إلا أنهم يعرضون تلك المعاناة الآن كما لو كانت قد منحتهم القوة وقابلية اكتشاف الذات اللازمتين لصقل أنفسهم استعدادا للاضطلاع بالمهمات الشاقة الكامنة في قيادة فترة أخرى زاخرة بتحولات كبري أما الجمهور الصيني، لا سيما أولئك الذين هم أصغر سنا من أن يكونوا قد عشوا المخاض على نحو مباشر، فيبدو مسلما بتصوير ماو على أنه بطل توحيد في المقام الأول باسم كرامة الصين. الوجه الذي يطفئ بين وجهي هذا الإرث – وجه التحدي المالي

المشحون بالتوبيخ الساخر للعالم من جهة، أو وجه التسوية الهادئة المحصلة عبر ترويض انتفاضات ماو من جهة ثانية – سيؤثر كثيرا في حسم علاقة الصين مع نظام القرن الواحد والعشرين العالمين.

في المراحل الأولى من الثورة الثقافية، لم يكن لدي الصين، باختيارها مي سوي اربعة سفراء في طول العالم وعرضه، وكانت في حالة مجابهة مع القوتين النوويتين كلتيهما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومع انتهاء ستينيات القرن العشرين، اعترف ماو بان الثورة الثقافية كانت قد أرهقت حتى قدرة الشعب الصيني المصقولة عبر آلاف السنين على التحمل وبان من شا=

عزلة الصين لن تغري تدخلات أجنبية كان قد سعى للتغلب عليها بالصرامة الإيديولوجية والتحدي، في ١٩٦٩ بدا الاتحاد السوفيتي على حافة مهاجمة الصين إلى حد نفع ماو إلى نشر جميع الوزارات في الأقاليم مستبقا رئيس الوزراء جو إني فقط في

بكين، على هذه الأزمة، رد ماو باتخاذ اتجاه معاكس غير متوقع بامتياز، وضع حدا للجوانب الأكثر فوضوية من الثورة الثقافية عبر استخدام القوات المسلحة للإجهاز على الحرس الأحمر الذين كانوا قواته الصادمة – مرسلا إياهم إلى الأرياف حيث التحقوا بركب ضحاياهم السابقين، إلى الأعمال الشاقة، عمليا، وحاول استفزاز الاتحاد السوفيتي وإغاظته عبر التحرك نحو الخصم المذموم حتى ذلك التاريخ الولايات المتحدة..

فتر ماو أن من شأن الانفتاح على الولايات المتحدة أن ينهي عزلة الصين ويوفر لبلدان أخرى كانت عازفة تبريرا للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية. (من اللافت أن تحليلا للسي آي إيه، كتب فيما كنت أستعد لرحلتي الأولى، رأي آن التوترات الصينية السوفيتية كانت بلغة الحدة بما يجعل التقارب الأمريكي الصيني ممكنا ولكن من شان حماسة مار الإيديولوجية أن تحول دونه في حياتهلا بد للثورات، مهما كانت كاسحة، من أن تتعزز وتترسخ، وصولا آخر المطاف، إلى التحول من لحظة نشوة مفرطة إلى ما هو قابل للإدامة في غضون فترة زمنية محددة، ذلك كان

الدور التاريخي الذي لعبه دنغ هسپارينغ. ومع أنعمليات تطهير ماو شملته مرتين، فإنه أصبح الحاكم الفعلي بعد عامين اثنين من موت ماو في 1982. سارع إلى مباشرة إصلاح الاقتصاد ودفع المجتمع إلى الانفتاح، سائرا في طريق ما أطلق عليه اسم "اشتراكية بقسمات صينية" ، حرر طاقات الشعب الصيني الكامنة. وفي أقل من جيل، تقدمت الصين لتصبح ثاني اكبر الاقتصادات في العالم، وتعجيلا لعملية التحول المسرحية المثيرة هذه – وإن دون اقتناع بالضرورة – انضمت الصين إلى المؤسسات الدولية وسلم بجملة القواعد المعتمدة للنظام العالميغير أن مشاركة الصين في جوانب من البنية االوستفاليةحملت معها تناقضا خارجا من رحم التاريخ الذي ساقها إلى الدخول في منظومة الدول الدولية، لم تنس الصين أنها أجبرت اسلنا على الانخراط في النظام الدولي القائم بطريقة شديدة التناقض مع صورتها التاريخية لذاتها، أو، بالمناسبة، مع المبادئ المكرسة النظام وستفاليا، وعند مطالبتهم بالتزام 'قواعد لعبة "و" مسؤوليات النظام الدولي، فإن رد الفعل الغريزي للكثير من الصينيين – بمن فيهم قادة كبار – ظل عميق التأثر بإدراك أن الصين لم تكن قد شاركت في وضع قواعد النظام. وهم مطالبون – وقدوافقوا حصافة منهم – بالتزام قواعد لم يكن قد سبق لهم أن كانوا جزءا من عملية صوغها، ولكنهم يتوقعون – وسوف يتصرفون وفقا)

لهذا النوع عاجلا أو آجلا – نطور النظام الدولي بما يمكن الصين من أن نصبع منخرطة مركزيا في المزيد من عمليات صوغ القواعد الدولية، وصولا حتى إلى إعادة النظر في بعض القواعد السائدة. .

وانتظارا لحدوث هذا، باتت بكين أكثر نشاطا وفعالية بما لا يقاس على المسرح العالمي، فمع احتمال انبثاق الصين بوصفها أكبر اقتصادات العالم، باتت آراؤها وألوان تأييدها مطلوبة في كل من المنابر الدولية. لقد شاركت الصين في عدد كبير من جوانب اعتبار او هيبة أنظمة القرنين التاسع عشر والعشرين الغربية: استضافة الألعاب الأولمبية خطب رؤسائها في الأمم المتحدة: الزيارات المتبادلة مع رؤساء دول وحكومة بلدان رئيسية في العالم. استعانت الصين،

بكل المقاييس، المكانة التي عرفت بها عبر قرون نمنعها بأوسع الوان النفوذ. والمسالة الآن في الكيفية التي ستختارها للالتحاق بركب عملية البحث المعاصر عن نظام عالمي، ولا سيما في علاقتها مع الولايات المتحدة.

كل من الولايات المتحدة والصين ركيزة لا يمكن الاستغناء عنها لأي نظام علمي، ومن اللافت أنهما، كلتيهما، اتخذنا تاريخيا موقفا ملتبسا إزاء النظام العالمي الذي تلوذان به الآن، مؤكدين التزامهما إياه حتى وهما تحفظان حول جوانب من تصميمه، لا تتمتع الصين بأي سوابق بشان الدور الذي يطلب منها أن تضطلع به في نظام القرن الواحد والعشرين، بوصفها دولة رئيسية بين أخرى، كذلك لم يسبق للولايات المتحدة أن خاضت تجربة التفاعل على قاعدة مستدامة مع بلد متوفر على قدر مشابه من الحجم، النفوذ، والأداء الاقتصادي يتبنى أنموذج نظام داخلي، نظام حكم محلي، مختلفا اختلافا صار.

خلفيتا الطرفين على الغد الثقافية والسيال، ية تتباينان من نواح مهمة المقاربة الأمريكية للسياسة ذرائعية (براغماتية) ومقاربة الصين مفهومية.

(نظرية). لم يسبق لأمريكا أن تعايشت مع جيران أقوياء مهنيين ولم يسبق الصين أن كانت دون خصم قوي على حدودها. ما من مشكلة إلا ولها حل بنظر الأمريكيين، أما الصينيون فيرون أن كل حل ليس إلا بطاقة دخول في سلسلة جديدة من المشكلات، يلتمس الأمريكيون نتيجة متجاوبة مع الظروف المباشرة أما الصينيون فيتركز اهتمامهم على التغيير التطوري المتدرج. يقوم

الأمريكيون بإيجاز برنامج يتضمن بنودا عملية "قابلة للإنجاز؛ يحلو للصينيين أن يطرحوا مبادئ عامة ويحللوا ما ستؤول إليها. التفكير الصيني مؤطر، في جزء منه،بالشيوعية، إلا أنهبقوم على تبني طريقة تفكير صينية تقليديا إلى حدود متزايدة؛ أي منهما ليست مألوفة نسيا لدى الأمريكييلم تشار الصين والولايات المتحدة، في تاريخيهما، مشاركة كاملة في أي جهاز

تولي المنظومة دول سبابة إلا مؤخرا. ظلت الصين نعتقد أنها فريدة ومنكفئة إلى حد كبير على واقعها الخاص. أمريكا أيضا ترى نفسها فريدة – أي "استثنائية – ولكن مع واجب أخلاقي بقضي بدعم قبها في طول العالم وعرضه لأسباب تتجاوز علة وجود الدولة. ثمة مجتمعان

عظيمان بثقافتين مختلفتين ومبادئ متباينة باتا، كلاهما، مبادرين إلى إحداث تغييرات وتعديلات او عمليات تكيف داخلية عميقة؛ ما إذا كان الأمر ستترجم إلى منافسة أم إلى صيغة شراكة جديدة سيكون عاملا مهما من عوامل تشكيل جوانب من نظام

الفرن الواحد والعشرين العالميالصين الأن محكومة من قبل الجيل الخامس من القادة منذ الثورة. كل قائد سابق كان تلخيصا لرؤية جيله الخاص لحاجات الصين. كان ماو زيدونغ عازما على استئصال المؤسسات القائمة بما فيها حتى تلك التي بناها في المرحلة الأساسية من انتصاره، كي لا نستنقع في زحمة نزعات الصين البيروقراطية ادرك ينغ هسياوبينغ تعثر محافظة الصين على دورها التاريخي ما لم نصبع منخرطة بولا، تركز أسلوب تنغ بحدة لا على النباهي– منا لإزعاج بلدان اجنبية – لا على ادعاء القيادة بل على توسيع نفوذ الصين عن طريق تحديث كل من المجتمع والاقتصاد على حد سواء. ومن هذا المنطلق المعتمد في ١٩٨٩ نجع جبانغزيمن، المعين إبان ازمة ساحة تياننمن، في التغلب على عواقب تلك الأزمة بدبلوماسيته الشخصية دوليا وعن طريق توسيع قاعدة الحزب الشيوعي داخلبا، نجح في إيصال جمهورية الصين الشعبية إلى العضوية الكاملة في المنظومة الدولية للدول والتجارة، أما هو جينتاو الذي اختاره دنغ فقد برع في تهدئة الهواجس حول قوة الصين المتنامية وأرسى القاعدة المناسبة لمفهوم النمط الجديد لعلاقة القوى الكبرى الذي دشنه كسيجيينغ.

دأبت فبادة كسي جيبنغ على السعي للبناء على اساس هذه الموروثة من طريق اعتماد برنامج إصلاح واسع بضاهي برنامج تنغ. تصورت هذه النباذة نظاما من شأنه أن يكون، رغم عزوفه عن الديمقراطية، اكثر شفافية حيث تحددالحصائل بالإجراءات الحقوقية بدلا من نمط العلاقات الشخصية والعائلية المرخ. بادرت إلى تحدي عدد كبير من المؤسسات والممارسات المعتمدة –

مشروعات تسيرها الدولة، إقطاعات رسميين إقليميين، وفساد واسع النطاق – بطريقة تزاوج الرؤيا بالجرأة ولكنها جلية، بالتأكيد، فترة تدفق وبعض اللايقين.

تركيبة القيادة الصينية تعكس تطور الصين نحو المشاركة في – وحني صوغ – شؤون كوكب الأرض، في ١٩٨٢، لم يكن أي من أعضاء المكتب السياسي حائزا على شهادة جامعية. أما الآن، فإن جلهم خريجو كلبات، وعدد لافت منهم يحملون شهادات متقدمة والشهادة الجامعية في الصين تقوم على منهاج غربي الطراز، ليست تركة موروثة عن نظام كتاتيب الماندرين القديمة (أو من منهاج الحزب الشيوعي اللاحق، الذي كان بفرض صبغته الخاصة للاستيلاء الفكري لغسيل الدماغ]) . وهذا بمثل انفصالا حاسما عن ماضي الصين، مع بقاء الصينيين شديدي التعصب المتباهي في تصورهم للعالم خارج دائرتهم المباشرة. قادة الصين المعاصرون متأثرون بمعرفتهم لتاريخ الصين غير انهم ليسوا أسرى

المطلب الثالث منظور أطول مدى :

التوترات المحتملة بين السلطة الراسخة ونظيرتها الصاعدة ليست جديدة، من المحتوم أن السلطة الصاعدة نصطدم ببعض الأمور التي ظلت إلى الآن من محميات السلطة القائمة، ومن المنطلق نفسه، تبقى السلطة الصاعدة مسكونة بالارتياب جراء

احتمال مبادرة منافستها إلى شل نموها قبل فوات الأوان. ثمة دراسة صادرة عن هارفارد بينت أن عشرا من أمثلة التاريخ الخمسة عشر التفاعل سلطة صاعدة مع أخرى راسخة انتهت بحروب ليس مفاجئا، إننا، أن يكون مفكرون استراتيجيون مرموقون على الجانبين مستحضرين انماط سلوك وتجارب تاريخية للتكهن بحتمية الصراع بين المجتمعين، من الجانب الصيني، جملة من التحركات الأمريكية تعد نوعا من التصميم على شل حركة الصين الصاعدة، مع رؤية التأييد الأمريكي لحقوق الإنسان مشروعا يهدف إلى تقويض البنية السياسية الداخلية للصين. بعض كبارالشخصيات ترى سياسة أمريكا المحورية المزعومة تمهيدا لنوع من المكاشفة

المصممة لإبقاء الصين على الدوام في مرتبة ثانوية – موقف شديد الأهمية لأنه لم ينطر حتى تاريخه على أي تطورات عسكرية نات شان.اما من الجانب الأمريكي فإن الخوف هو أن من شأن أي صين متنامية أن تعمد منهجا لى تقويض التفوق

الأمريكي، وصولا ،إلى تقويض أمن أمريكا. ثمة فئات مهمة ترى الصين عازمة، مثلها مثل الاتحاد السوفيتي ايام الحرب الباردة، على بلوغ السيطرة العسكرية كما الاقتصادية على جميع الأقاليم المحيطة، وصولا، آخر المطاف، إلى الهيمنة

وشكوك كل من الطرفين تتعزز جراء المناورات العسكرية والبرامج الدفاعية لدى الطرف المقابل، حتى حين تكون هذه المناورات والبرامج "طبيعية" – أي مؤلفة من تدابير يتخذها أي بلد على نحو معقول دفاعا عن المصلحة الوطنية كما هي مفهومة عموما – بجري تفسيرها في ضوء السيناريوهات الأكثر سوءا. تترتب على كل من الطرفين مسؤولية الحذر كي لا يتم تصعيد تطوره وسلوكه الأحاديين إلى نوع من انواع سباق التسلحالطرفان، كلاهما، بحاجة لاستبعاب تجربة العقد الذي سبق الحرب الباردة عندما تصاعد الانبثاق التدريجي لنوع من أجواء الريبة والمجابهة المضمرة إلى كارثة، أوقع قادة أوروبا أنفسهم في فخ التخطيط العسكري والعجز عن التمييز بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجيثمة أمران آخران يساهمان في تونير العلاقات الصينية الأمريكية تعترض الصين على الراي الذي يقول إن النظام الدولي بتعزز بنشر الديمقراطية الليبرالية وإن من واجب الاسرة الدولية أن تحقق ذلك، ولا سيما أن تجسد تصورها الحقوقالإنسان عبر تحرك دولي، قد نستطيع الولايات المتحدة أن نعدل تطبيق آرائها حول حقوق الإنسان وفقاللأولويات الاستراتيجية، غير أن أمريكا لن نتمكن أبدا، في ضوء تاريخها وقناعات شعبها، من التخلي الكلي عن هذه المبادئ، أما من الجانب الصيني فإن النظرة النخبوية السائدة حول هذا الموضوع قد عبر عنها بنغهسياوينغ قائلا"

على الصعيد الفعلي، تبقى السيادة الوطنية القومية أهم بكثير من حقوق الإنسان، إلا أن مجموعة السبعة (أو الثمانية كثيرا ما تنتهك سيادة بلدان العالم الثالث.

الفقيرة، الضعيفة، وكلام أولئك عن حقوق الإنسان، عن الحرية، وعن الديمقراطية إن هو إلا لحماية مصالح البلدان القوية، الفنية، التي تستغل قوتها لإخافة البلدان الضعيفة، والتي تواصل الهيمنة وتمارس سياسة القوة

ليس ثمة أي حل وسط رسمي ممكن بين هذين الرأيين؛ لعل أحد الواجبات الرئيسية لقادة الطرفين كلبهما هو الحيلولة دون طيران الاختلاف لولبيا إلى اشتبك

ثمة نظامية اكثر مباشرة تتعلق بكوريا الشمالية، التي ينطبق عليها بالتأكيدكلام بسمارك الذي أطلقه في القرن التاسع عشر قائلا: "نعيش في زمن عجيب، حيث القوي ضعيف جراء تردده الوسواسي، وحيث الضعيف قوي بسبب جراته المتهورة، تخضع كوريا الشمالية الحكم لا علاقة له بمبدأ الشرعية المقبول، بما في تلك شرعيتها الشيوعية المزعومة، تمثل إنجازها الرئيسي ببناء

بضع أدوات نووية، ليست متوفرة على أي قدرة عسكرية تمكنها من الدخول في حرب مع الولايات المتحدة، غير أن تأثير وجود هذه الأسلحة بفوق نفعها العسكري كثيرا. إنها تحفز اليابان وكوريا الجنوبية على اجتراح قدرة نووية عسكرية. إنها تشجع بيونغ بانغ على المخاطرة غير المتناسبة مع قدراتها، بما يضاعف من خطر نشوب حرب أخرى في شبه الجزيرة الكوريةبالنسبة إلى الصين، تجسد كوريا الشمالية تركات ملتبسة. بنظر كثير من الصينيين كانت الحرب الكورية رمزا لتصميم الصين على وضع حدد "قرن إذلالها وعلى الوقوف فوق المسرح العالمي، غير أنها في الوقت نفسه تحذير من خطر التورط في حروب لا تتحكم لصين بجذورها ومن شان عواقبها أن تكون ذات نتائج خطيرة، بعيدة المدى، غير مقصودة. هذا هو السبب الكامن وراء اتخاذ الصين والولايات المتحدة موقفين متوازيين في مجلس الأمن الدولي إزاء مطالبة كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي، لا تقليصهاما بالنسبة إلى نظام بيونغ

يانغ، فإن من شأن التخلي عن البرنامج أن ينطوي، حسب أقوى الاحتمالات، على تفكك هذا النظام السياسي. إلا أن النخلي بالذات هو ما طالبت به الولايات المتحدة والصين، على الملا، في قرار الأمم المتحدة الذي

تولتا رعايته. يتعين على البلدين تنسيق سياساتهما إذا كانا راغبين في نحقق أهدافهما المعلنة. ما مدى إمكانية الدمج بين هواجس وأهداف الطرفين

حول كوريا؟ هل تستطيع الصين والولايات المتحدة أن تعملا مقا لاجتراح استراتيجية منسقة لكوريا موحدة منزوعة السلاح النووي، استراتيجية تطمئن الجميع وفي سائر الأطراف أكثر أمنا وأوفر حرية سيكون من شأن ذلك أن بشكل خطوة كبرى نحو "نمط جديد من أنماط العلاقات بين القوى العظمي" ، وهو نعط كثير الورود (الاستحضار) وبطيء الانبثاق سيعترف قادة الصين الجدد بان رد فعل الجماهير أو الكتلة السكانية الصينية على برنامجهم الواسع لا يمكن الوقوف عليه؛ إنهم يبحرون في مياه مجهولة، هم لا يستطيعون أن برغبوا في التماس مغامرات خارجية، غير أنهم سيقاومون أي تجاوزات على ما

بدونها مصالحهم الجوهرية ربما بقدر أكبر من الإصرار مقارنة مع أسلافهم، تحديدا لأنهم يشعرون بأنهم ملزمون بتفسير التعديلات غير القابلة للفصل عن الإصلاح عبر أي تأكيد معزز للمصلحة الوطنية القومية، أي نظام دولي حاضن لكل من الولايات المتحدة والصين يجب أن يكون منطويا على توازنللندوة، إلا أن الإدارة التقليدية للتوازن بحاجة للتيسير عبر الاتفاق على معايير، كما للتعزيز عن طريق عناصر التعاون.

اقر قادة الصين والولايات المتحدة صراحة أن البلدين، كليهما، مصلحة مشتركة في اجتراح محلة بناءة. ثمة رئيسا جمهورية امريكيان (باراك أوباما وجورج دبليو بوش) اتفقا مع نظيريهما الصينيين (كسي جينغ وهو جبنتاو) على بناء صرح شراكة

استراتيجية في منطقة المحيط الهادي، وسيلة للحفاظ على توازن القوة مع العمل على اختزال التهديد العسكري الكامن فيه. إلى الآن لم تتم ترجمة إعلانات النوايا إلى خطوات عملية محددة في الاتجاه المتفق عليه .

لا يمكن تحقيق الشراكة بالإعلان، وما من اتفاق يستطيع ضمان مكانة دولية للولايات المتحدة. إذا ما باتت الولايات المتحدة ثرى قوة متقهقرة – مسلة اختبار لا قدر مكتوب – فإن الصين وبلدانا أخرى ستخلفها في جزء كبير من قيادة العالم التي مارستها أمريكا طوال الجزء الأكبر من الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بعد مرحلة فوضى واضطراب انتقاليةكثيرون قد برون الولايات المتحدة قوة عظمى تجاوزت قمتها. غير أن بين القيادة الصينية ثمة ايضا اعتراف صريح بان الولايات المتحدة ستحتفظ بقدر مهم من القدرة القيادية إلى المستقبل المنظور. وجوهر إنشاء نظام عالمي بناء.

هو أن أي بلد بمفرده، بما في ذلك الصين أو الولايات المتحدة، ليس في وضع يمكنه من أن يضطلع، وحده، بدور قيادة العالم، وهو نور شبيه بذلك الذي تولته الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة مباشرة، حين كانت مهيمنة على الصعيدين المادي والسايكولوجي

في شرق آسيا، ليست الولايات المتحدة عنصر توازن بمقدار ما هي جزء لا ينجزا من هذا التوازن، الفصول السابقة سلطت الضوء على مدى هشاشة التوازن حين يكون عدد اللاعبين قلبك ومن شأن أي انزياح في الولاء أن يصبح حاسئا. من المحتمل لأي مقاربة عسكرية خالصة للتوازن في شرق آسيا أن تفضي إلى تحالفات اكثر جمودا حتى من تلك التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى

ثمة في شرق آسيا شيء قريب من توازن القوة بين الصين، كوريا، اليابان، والولايات المتحدة، مع كل من روسيا وفيتنام بوصفهما شريكتين هامشيتين. غير أن هذا مختلف عن توازنات القوة

التاريخية من ناحية كون مركز ثقل أحد الأطراف الأساسية، الولايات المتحدة، واقع في مكان بعيد عن المركز الجغرافي الشرق آسيا – ولأن قادة البلدين اللذين ترى القوات المسلحة فيهما

نفسيهما خصمين في مجالاتهما العسكرية وثمة بيانات تعلن الشراكة أيضا بوصفها هيئا على الصعد السياسية والاقتصادية، وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة حليفة اليابان وشريكة معلنة للصين – في وضع شبيه بوضع بسمارك حين عند حللا مع النمسا

وازنة بمعاهدة مع روسيا. ومن المفارقات أن تلك الضبابية بالتحديد هي التي حافظت على مرونة التعادل الأوروبي. فما إن تم التخلي عنها – باسم الشفافية – حتى انطلقت سلسلة من المجابهات المتزايدة وصولا آخر المطاف إلى الحرب العالمية الأولى

طوال أكثر من قرن – منذ سياسة الباب المفتوح وتوسط تيودور روزفلت في الحرب الروسية – اليابانية – بقيت السياسة الأمريكية الثابتة متمثلة بالحيلولة دون الهيمنة في آسيا. وفي ظل الأوضاع المعاصرة، من المحتوم أن سياسة الصين تهدف إلى إبقاء

الخصوم المحتملين بعبدين قدر الإمكان عن حدودها. البلدان يبحران في تلك الفضاء، والحفاظ على السلم يتوقف على ضبط النفس الذي ينحلبان به في متابعة أهدافهما كما على قابليتها لضمان إبقاء المنافسة سياسية ودبلوماسية..

في الحرب الباردة، كانت خطوط الفصل تتحدد من قبل القوات العسكرية. أما في الفترة المعاصرة، فإن من غير الجائز أن تتحدد الخطوط عن طريق الانتشار العسكري في المقام الأول، لا تجوز رؤية المكون العسكري بوصفه لعنصر الوحيد او حتى الرئيسي لتحديد طبيعة التعادل، ومن المفارقات أن على مفاهيم الشراكة أن تصبح عناصر توازن القوة الحديث، لا سيما في

آسيا – مقاربة من شانها، إذا ما طبقت بوصفها قاعدة طاغية، أن تكون غير مسبوقة بمقدار ما هي مهمة، لن تكون مزاوجة استراتيجية توازن القوة مع دبلوماسية الشراكة نادرة على إزالة

جميع الجوانب السجلية، غير أنها تستطيع التخفيف من جننها. بنكنها، قبل كل شيء، أن توفر لقادة الصين وأمريكا تجارب في التعاون البناء، وتزود مجتمعي البلدين بطريقة بناء مفضية إلى مستقبل اكثر اتصاقابالسلم..

على الدوام يشترط النظام توازنا دقيقا على أصعدة ضبط النفس، القوة والمشروعية، لا بد له، في آسيا، من أن يزاوج نوعا من توازن القوة مع نوع من مفهوم الشراكة. أي تحديد عسكري صرف للتوازن سينزلق إلى مجابهة. وأي مقاربة سايكولوجية خالصة للشراكة ستؤدي إلى إثارة مخاوف مبنية. بتعبن على السياسة الحصيفة أن تحاول الاهتداء إلى تلك التوازن ويون ذلك، فإنالكارثة تغري.

المطلب الرابع :الايدولوجية الثورية لماو سي تونغ :

الماركسية اللينينية وماو تسي تونغ كانت الماركسية – اللينينية أول أيديولوجيا رسمية للحزب الشيوعي الصيني، وهي مزيج من الماركسية الكلاسيكية (أعمال كارل ماركس وفريدريش إنجلز) واللينينية (أفكار فلاديمير لينين). وفقًا للحزب الشيوعي الصيني، «تكشف الماركسية اللينينية عن القوانين العالمية التي تحكم تطور تاريخ المجتمع البشري.

أشرنا في مقال "الحقبة الماوية بسلبياتها وايجابياتها، لعبت دورا بالغ الأهمية في تهيئة الشعب الصيني للقبول بإصلاحات مابعد 1978..." إلى أهم الإنجازات التي تم تنفيذها طيلة الحقبة الماوية و خاصة بعد "الثورة الثقافية"، هذه الإنجازات كان لها دور بالغ الأهمية في تسهيل وإنضاج عملية الانتقال إلى مرحلة ما بعد 1978، فتضامن الشعب مع تيار المعتدلين، وقناعة "ماو" ذاته بأن سياساته قادت البلاد في مناسبتين إلى الوراء، واستنجاده بالجناح المعتدل بعد الثورة "الثانية" و"الثالثة"، كلها عوامل أعطت ل "دنغ شياوبينغ" وأنصاره قدرا كبيرا من المشروعية لقيادة عملية التحديث الأيديولوجي للحزب، حتى يتمكن بدوره من قيادة الصين نحو التحديث فمن دون شك أن الحزب الشيوعي الصيني كان و لايزال طليعة الطبقة العاملة

الصينية، وهو كذلك طليعة الشعب الصيني والأمة الصينية، والنواة القيادية لقضية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، و يمثل متطلبات تطور القوى المنتجة المتقدمة الصينية، كما يمثل اتجاه التقدم للثقافة المتقدمة الصينية ، ويمثل المصالح الأساسية للغالبية الساحقة من الشعب الصيني. والمثل العليا والهدف النهائي للحزب هو تحقيق الشيوعية.

و يتخذ CCP من الماركسية اللينينية وأفكار "ماو تسي تونغ" ونظرية "دنغ شياوبينغ"[2] وأفكار"التمثيلات الثلاثة[3]" الهامة دليله المرشد في العمل.

أما الخط الأساسي لCCP في المرحلة الأولية للاشتراكية فهي : قيادة وتوحيد أبناء مختلف القوميات في البلاد، اتخاذ البناء الاقتصادي مركزا،و التمسك بالمبادئ الأساسية الأربعة والإصلاح والانفتاح، الاعتماد على الذات والعمل الشاق، الكفاح في سبيل بناء دولة اشتراكية حديثة قوية غنية وديمقراطية ومتحضرة.

والتمسك بالطريق الاشتراكي، وبالديكتاتورية الديمقراطية الشعبية، وبقيادةCCP والتمسك بالماركسية اللينينية وأفكار "ماو تسي تونغ"، ومعارضة النزعات الليبرالية البرجوازية..

كما أن الحزب يرى في سياسة الإصلاح والانفتاح الطريق لتقوية البلاد، وضرورة إصلاح النظام الاقتصادي الذي يقيد تطور القوى المنتجة إصلاحا جذريا، والتمسك بنظام اقتصاد السوق الاشتراكي وتعميقه. وللتكيف مع توجه اقتصاد السوق الاشتراكي يجب إدخال إصلاحات على الهيكل السياسي وعلى مجالات أخرى. ويجب التمسك بسياسة الدولة الأساسية للانفتاح على العالم الخارجي، واستيعاب والاستفادة من كافة المكاسب الحضارية التي يبدعها المجتمع البشر

ويتولى الحزب الشيوعي قيادة الشعب الصيني في تنمية اقتصاد السوق الاشتراكي. وتوطيد وتطوير اقتصاد القطاع العام ، مع تشجيع ودعم اقتصاد القطاع ، ويعترف دستور الحزب بأن الدور الأساسي للسوق يظهر في توزيع الموارد.

كما أن الحزب مطالب بإنشاء نظام متكامل للتنسيق والسيطرة الكلية، و بالتخطيط الموحد للتنمية الحضرية والريفية والتنمية الإقليمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المتناغمة بين الإنسان والطبيعة، والتنمية المحلية والانفتاح على العالم الخارجي. وتعديل الهيكل الاقتصادي وتحويل نمط التنمية الاقتصادية. كما يعمل الحزب على بناء الريف الجديد الاشتراكي، وسلوك طريق التصنيع ذي الخصائص الصينية، وإقامة الدولة المبتكرة، وبناء مجتمع الوفرة والصديق للبيئة

ويقصد بتمثيل المسار التقدمي للثقافة المتقدمة الصينية، أن تجسد نظرية الحزب وخطه ومنهاجه وسياسته ومبدأه وكل أعماله متطلبات تطوير الثقافة الاشتراكية القومية والعلمية والجماهيرية التي تواجه التحديث والعالم والمستقبل، ودفع الارتفاع المستمر للنوعية الفكرية والأخلاقية والعملية والثقافية لكل الأمة الصينية لتقديم قوة محركة معنوية وأفكار للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي الصيني؛

ويقصد بتمثيل المصالح الأساسية للأغلبية الساحقة للشعب الصيني أن نظرية الحزب وخطه ومنهاجه وسياسته ومبدأه وكل أعماله أن تنطلق من مصلحة الشعب الأساسية وتعود إليها، وإظهار مبادرة الجماهير وقدرتها علي الابتكار والإبداع بصورة كاملة، لتحصل على المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية الفعلية وباستمرار على أساس التطور والتقدم الاجتماعي.

ويلتزم الحزب بتطوير علاقات الصين مع سائر دول العالم على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. وتطوير علاقات حسن الجوار والصداقة للصين مع الدول المجاورة، وتعزيز التضامن والتعاون مع سائر الدول النامية

ويقوم الحزب على أربع مبادئ أساسية ينبغي على كل عضو بداخل الحزب الالتزام بها وهي

التمسك بخط الحزب الشيوعي.

التمسك بتحرير الأفكار وطلب الحقيقة من الواقع.

التمسك بخدمة الشعب بكل أمانة وإخلاص.

التمسك بنظام المركزية الديمقراطية السياسية والتنظيمية وسنحاول تحليل هذا المبدأ الرابع نظرا لأهميته في صنع.

القرار بداخل ومن تم بداخل مختلف هياكل الدولة.

المطلب الخامس : واقعية هو بينتاو :

انضمّ إلى الحزب الشيوعي الصيني في العام 1964 عندما كان طالب هندسة مائية في جامعة سينغوا، والتقى بـ ليو يونغ شينغ التي أصبحت زوجته فيما بعد ليتخرج في سنة 1974 مهندسا مائيا.

في العام 1974، نقل إلى محافظة غانسو حيث التقى سونغبينغ الذي كان قائد من قادة الحزب الشيوعي الصيني في ذلك الوقت الذي ساعد جينتاو ليصبح وكيل وزارة الأشغال والتعمير.

في العام 1981، ذهب إلى مدرسة الحزب الشيوعي المركزي. في تلك المدرسة، صادق بنت دينغشياوبينغ (قائد من قادة الصين من العام 1956 إلى العام 1993). صادق ابن هو ياو بانغ (قائد من قوات الصين من العام 1980 إلى العام 1987) أيضًا ..

في العام 1984، رُفع إلى موقعهِ قائد للجنة الشباب الشيوعيين. من جانب ذلك، زار مع هو ياو بانغ في كل الصراع

...والواقعية السياسية من مكان في إرثهم الاستراتيجي، والتعرض لا يرجح على الدفاع. وللصين إرث الإخلاص لجيرانها والثقة بهم، كما يقول الرئيس السابق هيوجينتاو". وما يختزنه إرثها الاستراتيجي من قيم وأخلاق (ولدت في الصين)، هو (ملك للعالم كله).

المبحث الرابع : القطب الأوحد في مواجهة القوتين التنافسيتين الصين وروسيا

وردت روسيا والصين باتهام الكتلة الأطلسية بالتوسعية وفرض الأحادية القطبية والعمل على افتعال الأزمات حول العالم..

ويرى مراقبون أن المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو سيدفع الدب الروسي والتنين الصيني لتعزيز تحالفهما ووقوفهما سوية في وجه حلف الناتو، وربما الذهاب حتى نحو تحويل ما أسماه بيان الناتو شراكتهما الاستراتيجية لتحالف استراتيجي، مما سيشكل تحديا مركزيا ووجوديا للكتلة الأطلسية حول العالموتعليقا على إعلان المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو وانعكاساته على تسعير الصراع الأطلسي مع روسيا والصين، يقول الخبير العسكري والاستراتيجي محمد الحربي، في حديث لسكاي نيوز عربية :"الصين وروسيا، أعلنتا صراحة رفضهما لتوسع حلف الناتو شرقا وسعيهما لبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، ليس الآن فقط وإنما حتى قبل بدء الحرب بأوكرانيا، وتحديدا في يوم 4 فبراير خلال القمة بين الرئيسين الروسي والصيني في بكين"

المطلب الأول :إدارة بوش لابن وتكريس القيمة الامريكية الأحادية :

برز الابن الأكبر لجورج إتش دبليو بوش، الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة، جورج دبليو بوش، بصفته منافسًا رئاسيًا بفوزه في انتخابات حاكم ولاية تكساس عام 1994. بعد فوزه في إعادة الانتخاب بهامش حاسم في انتخابات حاكم ولاية تكساس عام 1998، أصبح بوش المرشح الأول المعترف به على نطاق واسع في السباق على الترشيح الجمهوري في انتخابات الرئاسة لعام 2000. في السنوات التي سبقت انتخابات عام 2000، شكل بوش مجموعة من المستشارين، شملت محامي اقتصاد الموارد الجانبية لورانس بي. ليندسي وخبيرة السياسة الخارجية كونداليزا رايز. كسب بوش بوجود فريق مالي بقيادة كارل روف وكين ميلمان ميزة مالية قيادية على المرشحين الجمهوريين المحتملين الآخرين. على الرغم من رفض عدد كبير

من الجمهوريين البارزين تحدي بوش، أطلق السيناتور عن ولاية أريزونا جون ماكين تحديًا حماسيًا، وكسب دعم قسم كبير من المعتدلين وصقور

السياسة الخارجية. أدت خسارة ماكين في الانتخابات الأولية في كارولاينا الجنوبية إلى انتهاء الانتخابات الأولية الجمهورية عام 2000، وترشح بوش رسميًا للرئاسة في المؤتمر الوطني الجمهوري لعام 2000. اختار بوش وزير الدفاع السابق ديك تشيني لمنصب

نائب الرئيس؛ على الرغم من أن تشيني لم يملك سمات كافية للانتخاب وكان يعاني مشكلات صحية، اعتقد بوش أن خبرة تشيني الواسعة ستجعله شريكًا قيمًا في الحكم.

بعد انتهاء ولاية الرئيس بيل كلينتون المحدودة، رشح الديمقراطيون نائب الرئيس آل جور للرئاسة. أكدت حملة بوش على شخصية مرشحها على النقيض من حملة كلينتون، الذي كان متورطًا في فضيحة لوينسكي. حقق بوش تقدمًا كبيرًا في العديد من استطلاعات الرأي التي أجريت بعد المناقشة الأخيرة في أكتوبر، لكن فضيحة اعتقال بوش بتهمة القيادة تحت تأثير الكحول عام 1976 استنزفت زخم حملته. بحلول نهاية ليلة الانتخابات، برزت فلوريدا ولاية رئيسية في الانتخابات، إذ إن المرشح الذي يفوز بالولاية هو الفائز بمنصب الرئيس. تقدم بوش بفارق ضئيل جدًا في الأصوات بحلول نهاية ليلة الانتخابات، ما أدى إلى إعادة فرز الأصوات تلقائيًا. أمرت المحكمة العليا في فلوريدا بإعادة الفرز الجزئي للأصوات يدويًا، لكن المحكمة العليا للولايات المتحدة أمرت بإنهاء هذه العملية، على أسس الحماية المتساوية، في قضية بوش ضد جور، تاركةً بوش للفوز في كل من الولاية والانتخابات. رغم أن جور حصل على أغلبية الأصوات الشعبية على الصعيد الوطني بفارق ضئيل، فاز بوش في الانتخابات الرئاسية بـ271 صوتًا انتخابيًا مقابل 266 صوتًا لجور. وفي انتخابات الكونغرس المتزامنة، احتفظ الجمهوريون بأغلبية ضئيلة في مجلس النواب، لكنهم خسروا خمسة مقاعد في مجلس الشيوخ، محققين التوازن الحزبي في مجلس الشيوخ متمثلًا بخمسين جمهوريا وخمسين دمقراطيا .

رفضًا لفكرة النفوذ الواسع لرئيس موظفي البيت الأبيض، كان لدى بوش مسؤولون رفيعو المستوى يرسلون التقارير إليه مباشرة بدلًا من رئيس الأركان أندرو كارد. برز نائب الرئيس تشيني بصفته أقوى عضو في البيت الأبيض بعد بوش نفسه. أحضر بوش عددًا كبيرًا من الأفراد الذين عملوا تحت إدارته في تكساس إلى البيت الأبيض، بما في ذلك رئيسة المرشدين كارين هيوز ورئيس المستشارين كارل روف والمستشار القانوني ألبرتو جونزاليس وسكرتيرة الموظفين هارييت مايرز. ومن بين الموظفين الآخرين المهمين في البيت الأبيض مستشارة شؤون السياسة الداخلية مارغريت سبيلينغز، ورئيس محرري الخطابات مايكل جيرسون، و رئيسي موظفي البيت الأبيض جوشوا بولتن وجو هاجين. تعين بول إتش أونيل، الذي عمل كنائب مدير مكتب الإدارة والميزانية في عهد جيرالد فورد، وزيرًا للخزانة، وتعين السيناتور السابق عن ولاية ميزوري جون آشكروفت نائبًا عامًا

بسبب قلة خبرة بوش في السياسة الخارجية، لعبت تعييناته دورًا مهمًا في إملاء السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال فترة ولايته. خدم العديد من كبار الموظفين في السياسة الخارجية تحت إدارة والده. كان نائب الرئيس تشيني وزيرًا للدفاع، وعملت مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايز في مجلس الأمن القومي، وعمل نائبا الوزير بول ولفويتس وريتشارد ارميتاج في أدوار مهمة. كان وزير الخارجية كولن باول قد شغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة في عهد الرئيس بوش الأول. لطالما كان بوش معجبًا

بباول، وكان الجنرال السابق خيار بوش الأول لشغل هذا المنصب. جمع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، الذي عمل في نفس المنصب في إدارة فورد، الشخصيات الرئيسية في فريق الأمن القومي. ظهر رامسفيلد وتشيني، اللذان عملا معًا في إدارة فورد، كشخصيتين بارزتين في السياسة الخارجية خلال ولاية بوش الأولى..

استُبدل أونيل، الذي عارض حرب العراق وخشي من أن يؤدي قرار بوش بتخفيض الضرائب إلى عجز في الميزانية، بجون دبليو. سنو في فبراير عام 2003. بسبب الإحباط من قرارات

إدارة بوش، لا سيما شن حرب العراق، استقال باول بعد انتخابات عام 2004. حلت رايز محله، بينما تولى نائب مستشار الأمن القومي آنذاك ستيفن هادلي منصب رايز السابق. بقي معظم كبار موظفي بوش في منصبهم بعد انتخابات عام 2004، رغم أن سبيلينغز انضمت إلى مجلس الوزراء كوزيرة للتعليم، واستُبدل أشكروفتبجونزاليس لمنصب النائب العام. في أوائل عام 2006، غادر كارد البيت الأبيض في أعقاب النزاع على موانئ دبي العالمية والعديد من مبادرات البيت الأبيض الفاشلة، وحل محله جوشوا بولتن. جرّد بولتن روف من بعض مسؤولياته وأقنع هنري بولسون، رئيس غولدمان ساكس، باستبدال سنو كوزير للخزانة..

بعد انتخابات عام 2006، استُبدل رامسفيلد بمدير وكالة المخابرات المركزية السابق روبرت غيتس. جعلت التبديلات المستمرة للموظفين رايز إحدى أبرز الأفراد في الإدارة، ولعبت دورًا قويًا في توجيه سياسة بوش الخارجية الثانية. غادر كل من غونزاليس وروف في عام 2007 بعد جدل بشأن طرد المحامين الأمريكيين، واستُبدل غونزاليس بمايكل موكاسي، وهو قاضٍ فيدرالي سابق.

المطلب الثاني :روسيا واستعادة المكانة المفقودة :

عقب عقد من التيه الذي تلا انهيار الاتحاد السوفيتي العام 1991، بدت روسيا جادة في البحث عن عظمتها المفقودة. العقد التالي، الذي ارتبط أساساً بالرئيس السابق ورئيس الوزراء الحالي فلاديمير بوتين، بدا حتماً مختلفا بكل المقاييس عما سبقه. لكن الربيع العربي تحديداً، يكاد يؤكد أن سنوات الصعود الروسي الماضية قد سلكت، في المحصلة، طريقاً خاطئة نحو استعادة المجد الروسي الذي بات مضيعاً أكثر منه ضائعاً، على المستوى الدولي.

فروسيا لا تدرك حتى الآن أن الربيع العربي هو اللحظة التاريخية التي انتظرتها عقوداً للولوج إلى مكانة العظمة الدولية مجدداً. وقد ارتكبت أولى خطاياها في حق نفسها بموقف مهتز من الثورة وواضح الميل إلى نظام معمر القذافي. ومع تأكد انهيار نظام الديكتاتور متعدد الولاءات

الدولية، يحاول الكرملين إيجاد مكان بين المنتصرين والعودة للتأثير من خلال الأمم المتحدة، بالدعوة إلى دور أكبر لها في ليبيا ما بعد القذافي، بدلاً من حلف "الناتو" وأعضائه الغربيين الذين لا يكنون لروسيا ولا تكن لهم كثير ود، وإنما كثير ريبة وتشكك! لكن هنا تبدو القيادة الروسية وكأنها تخادع نفسها فقط، لأنها المسؤولة أساساً (مع نظيرتها الصينية) عن تحييد المنظمة الدولية، وبالتالي تمكين "الناتو" من أن تكون له اليد الطولى، والفضل الأكبر دولياً، في ليبيا الثورة..

"روسيا العظمى" لا تتعلم من خطاياها وأخطائها، بل تكررها في اليوم التالي تماماً، وهذه المرة في سورية.

فقد كان بمقدور روسيا أن تكون عظمى فعلاً، وأن تكون وحدها صانع الربيع في سورية بأقل الخسائر وبأعظم قدر من المكاسب للجميع، بما فيهم النظام السوري الحليف. لكن سطوة النفوذ والتأثير الروسيين يقدمان لذاك النظام بثمن بخس،

وليتم استخدامه سفكاً لدماء المواطنين السوريين، وهدراً لمكانة وهيبة روسيا التي تغدو راعية لكل استبداد في العالم العربي، وضد كل الشعوب الطامحة لحياة أفضل..

ولعل من المثير للكثير من الغرابة أنه فيما ترفض "الدولة العظمى" إدانة النظام السوري في قمعه الوحشي لمواطنين عزل، وتندد بالعقوبات الأوروبية، بل وتدين المعارضة السورية التي "ترفض الحوار!"؛ يقرر أقرب حلفاء النظام السوري في المنطقة والعالم ككل، الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، الكف عن التعامي وإنكار الواقع، مطالباً بشار الأسد صراحة وعبر تلفزيون دولي "بالكف عن استخدام العنف" ضد شعبه.

ولا تبدو هذه الغرابة قابلة للتبديد إلا باستنتاج أن روسيا "العظمى" تصر على أن تستلهم عظمة الاتحاد السوفيتي، إنما في ملمح واحد، هو الأكثر سواداً وبؤساً: الإمعان في إهدار حقوق الإنسان، واعتبار ذلك القيمة الروسية العليا على امتداد تاريخ طويل. لكن إذا كان هذا الملمح

هو من أجهز على الاتحاد السوفيتي وأدى إلى تفككه رغم كل ترسانته العسكرية والنووية، أفليس منطقياً القول إن الموقف الروسي من الربيع العربي قد يودي بعظمة روسيا الدولية إلى التهلكة، وإلى الأبد؟ ذلك أن الشعوب العربية ستنتصر رغم موقف روسيا وسواها؛ وإن كان لهذا الموقف من تأثير حقيقي فهو ليس أكثر من تأخير الوقت ورفع فاتورة دماء الأحرار..

المطلب الثالث : الصين الصاعدة وتحطيم القيمة الامريكية :

يحتل صعود الصين على الساحة الدولية حيزاً كبيراً من النقاش الأكاديمي والجدال السياسي، بين من يرى في ذلك الصعود حدثاً طبيعياً سيتم احتوائه ضمن النظام الدولي الحالي، وبين من يتخوف من "فخ ثوسيديديس" القاضي بحتمية الصدام العسكري بين القوة الصاعدة "الصين" والمهمينة "الولايات المتحدة.."

تستند الصين في زيادة تفاعلاتها الدولية على اقتصاد قوي كان الأسرع نمواً في العقدين الماضيين ليضعها في المرتبة الثانية من حيث الناتج الإجمالي المحلي الذي نمت قيمته من 0.73 تريليون دولار عام 1995 إلى 14.7 تريليون دولار عام 2020 موسّعة بذلك حصتها من الناتج الإجمالي المحلي العالمي من 2.4% إلى 17.3

إلا أن الاقتصاد لوحده لا يكفي لممارسة حضور دولي ما لم يكن مقترناً برؤية مميزة حول الوقائع الدولية؛ قادرة على التفسير وتشكيل خصوصية سياسية صينية تحترم –حتى هذه المرحلة – القواعد المسيرة للنظام الدولي ولا تسعى إلى تقويضها.

أسس السياسة الخارجية الصينية

تقوم أسس السياسة الخارجية الصينية على مبدأين أساسيين: احترام سيادة الدول ووحدتها، وعدم التدخل في شؤونها، وهذين المبدأين أسهما في تحصين سلمية الصعود الصيني ورفض كل الأنشطة التي تتعارض معهما حتى لو صدرت من روسيا كما ضمنياً في الأزمة الأوكرانية

ويمكن الاستدلال على الاستراتيجية العليا للصين من خلال أطروحات شكلت عقيدتها السياسية الجديدة، كالصعود السلمي الذي صاغه كمفهوم متكامل المفكر الصيني، زنغبيجان، عام 2003 ودخل ضمن الاستراتيجية الصينية عام 2004 باعتماده من قبل الأمانة العامة للحزب الشيوعي..

ونشر بيجان مقالاً في "ForeignAffairs" في سبتمبر 2005 بعنوان "صعود الصين السلمي نحو مكانة القوة العظمى" وفيه يقدم المنظّر الصيني للمجتمع الدولي ركائز الصعود الصيني بانتهاج التعاون والتنمية والمنفعة المتبادلة عبر مختلف دول العالم..

ووفق المقال، تنمّي الصين قدراتها بالاستثمارات التكنولوجية والموارد المتأتية بطرق شرعية لتعويض النقص خصوصاً في مصادر الطاقة الهيدروكربونية. وكأولوية ستعمل الصين على تعزيز التنمية المحلية ومن ثم الانتقال إلى الأسواق العالمية.

وبحسب ما جاء في المقال، الصين بحاجة حتى 2050 لتصنّف دولة متقدمة من الدرجة المتوسطة. وهو بذلك يبعث برسالة إلى دوائر الإعلام والفكر في واشنطن عبر مجلة أمريكية بأن المخاوف من صعود الصين غير مبررة فهي لا ترغب ولا تقدر على كسر قواعد النظام الدولي القائم.

ويمكن القول إن ثمة نمط صيني منذ بداية صعودها الاقتصادي، يُظهر حالة من التواضع وبشكل يحد من المخاوف المُرتبطة بصعود الصين على حالة النظام الدولي، تجنباً لإثارة غضب الولايات المتحدة ودفعها لعرقلة النمو الصيني، فبكين لا تريد استنزاف قدراتها في صراعات جانبية تحيد بها عن أهدافها الاستراتيجية في التوسع عالمياً بأدوات سلمية

وهذه السلمية ليست غاية بحد ذاتها وإنما تعكس رفض الصين للقوة العسكرية بحكم ماضيها القريب والبعيد، كما أن الثقافة الكونفوشية المسالمة تميل إلى تجنب الصدامات مع القوميات المختلفة، ويجسّد سور الصين العظيم هذه الثقافة المعبّرة عن ماهية العقل الجمعي الصيني،

فرغم اتساع النطاق الجغرافي للصين وحيازتها عناصر القوة في ذلك الوقت إلا أنها انتهجت الاستراتيجية الدفاعية وتقوقعت خلف سور تحصن ذاتها به، من غزو القوى المحيطة

وبالتالي لسلمية الصعود عوامل سيكولوجية وتاريخية، ولكن هذه الاستراتيجية لا توفر فهماً متكاملاً للمنطق الذي تدير به الصين تمددها الإقليمي والعالمي.

الفصل الثاني

تأثير التنافس على الاستثمارات الاقتصادية في افريقيا :

أخذت القارة الأفريقية تكتسب بعدا استراتيجيا متزايدا في السنوات القليلة الماضية على الرغم من التهميش والإبعاد الذي عانت منه في العقود السابقة ولاسيما بعد رحيل الاستعمار الأوروبي في منتصف وأواخر القرن الماضي.

وقد فرضت الأهميّة التي تتمتع بها القارّة إضافة إلى المعطيات الدوليّة على عدد من القوى العالميّة ولاسيما الصين والولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا الدخول في حلبة تنافس لحجز موطئ قدم لها بما يحقق مصالحها ويفتح لها آفاقا لتحقيق أكبر قدر من المكاسب..

وفي هذا الإطار، فقد كان من اللافت جدا أن تشهد القارة زيارة رؤساء هذه الدول الثلاث لعدد من الدول فيها خلال أربعة أشهر فقط من العام المنصرم..

إذ زار الرئيس الصيني "هو جين تاو" ثمان دول أفريقية في فبراير/ شباط 2009 وهي الكاميرون وليبيريا والسودان وزامبيا وناميبيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق وسيشيل، وعمل خلال الزيارة على الحث على تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية وأعفى بعض الدول من ديونها ووقّع اتفاقيات اقتصادية مع البعض الآخر..

ثمّ تبعه الرئيس الروسي "مدفيديف" في يونيو/ حزيران من نفس العام وزار مصر ونيجيريا وناميبيا وأنغولا، حيث توصّل إلى اتّفاق تعاون استراتيجي مع مصر، وسعى إلى توقيع عقد لبناء أوّل مفاعل نووي فيها بقيمة 1.8 مليار دولار، ثم انتقل إلى نيجيريا وتمّ الاتفاق على عقد لمشروع مشترك في مجال النفط بقيمة 2.5 مليار دولار، بعدها توصّل إلى اتفاق تعاون اقتصادي مع أنغولا بعدما تمّ إعطاؤها 300 مليون دولار كقرض..

وزار الرئيس الأمريكي في يوليو/ تموز غانا، وإن كان السبب المعلن للزيارة هو الإشادة بالنموذج الديمقراطي *لغانا* في أفريقيا ودعم النهج الإصلاحي والسياسي للدولة والترويج للديمقراطيّة، إلاّ أنّ العديد من المراقبين قدّروا أنّ الهدف الحقيقي هو النفط الغاني المكتشف حديثا.

أيّا يكن الموضوع، فقد جاءت هذه الزيارات المحمومة الوتيرة لتسلّط الضوء من جديد على التنافس الذي تشهده القارة، ولتفتح باب التساؤلات والنقاش حول عدد من المواضيع المتعلّقة بها والتي سوف نتناولها في التقرير وهي:

دوافع التنافس الدولي على القارة

الاستراتيجيات الدولية في أفريقيا

الملفّات المتقاطعة للتنافس الدولي في أفريقيا

مستقبل التنافس الدولي في أفريقيا

المبحث الأول :الوجود الصيني في افريقيا :

يعتبر وصول الصين إلى إفريقيا أهم تطور في القارة بعد الحرب الباردة؛ حيث أصبح حضورها المتنامي يعكس أولوياتها من الناحية الاقتصادية والسياسية، ومن الواضح أن الأمر يتعلق أولًا بضمان التفوق التجاري والتنمية الاقتصادية للصين، ويتطلب هذا التطور داخليًّا وخارجيًّا تأمين المواد الأولية الاستراتيجية.

اجتذب الوجود الاقتصادي المتنامي للصين في إفريقيا (تحديدًا إفريقيا جنوب الصحراء) على مدى العقدين الماضيين قدرًا كبيرًا من الاهتمام؛ حيث إن الزيادة السريعة في مشاركة الصين الاقتصادية وحضورها السياسي في إفريقيا يعتبران أهم تطور في قارة إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة. ويشار إلى الصين على أنها "إمبريالية جديدة"، وطرف فاعل حديث، واقتصاد عملاق، وقوة ناشئة. كما يُلاحَظ أن هناك ميلًا قويًّا إلى إطلاق الأحكام الأخلاقية خلال تقييم حضورها في القارة؛ فأنشطة الصين في إفريقيا كثيرًا ما تعتبر "شريرة" عندما يُنظر إليها على أنها تمثل سعي الصين للحصول على الموارد الطبيعية والإضرار بجهود الأفارقة لتحسين الاقتصاد وبناء مستقبل مستدام، في حين أنها توصف بأنها "حميدة" عندما ينظر إليها على أنها تسهم في إرساء أسس للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال مشاريع البنيات الأساسية.

وتهيمن سرديتان على دوافع مشاركة الصين في إفريقيا: الأولى ترى في الدور المتنامي للصين في إفريقيا جزءًا من التدافع الجديد على الفرص الاقتصادية والموارد الاستراتيجية، وخاصة

النفط وبعض المعادن، وتشدِّد الثانية على أن طموحات الصين السياسية في إفريقيا جاءت لكي تتحدى النفوذ الغربي في المنطقة.

تسلّط هذه الدراسة الضوء على إستراتيجية الصين الرامية إلى تعزيز وجودها في القارة الأفريقية الغنية بالثروات التي تحتاج إليها قوى متقدمة وصاعدة على حدٍ سواء، كالقوة الصينية. وتعمل على متابعة التوجهات والأسس التي تنتهجها

الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، إضافةً إلى الأشكال التي يتخذها الوجود الصيني في القارة؛ كالوجود الديموغرافي الذي تنامى تناميًا مثيرًا. تحاول الدراسة أيضًا أن تقف على تقييم الآثار والتأثيرات التي يمكن أن تتركها إستراتيجية الوجود الصيني في القارة الأفريقية. كما تحاول إلقاء نظرة مستقبلية على آفاق تطور إستراتيجية الصين الأفريقية وأبعادها. .

المطلب الأول : تبني الاستراتجية الاقتصادية والتجارية اتجاه افريقيا :

شهدت العلاقات الصينية– الإفريقية في العقد الأخير من القرن العشرين قفزة كبيرة ، يُغذيها الانفتاح المتزايد للصين المصحوبِ بدعم تنموي واجتماعي للقارة السمراء ، كمايُغذيها من جهة أخرى تطلع الجانب الإفريقي للبحث عن شراكة مربحة بعيداً عن الدول الأوروبية ذات الطابع الاستعمارى القديم . حيث تعد العلاقات الصينية الإفريقية من العلاقات المتميزة ويتَّضح ذلك من أوجه التعاون المختلفة بين الصين والقارة الإفريقية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة..إلخ . وهو ما كان أساس نمو فكرة تأسيس المنتدى الصيني الأفريقي للتعاون عام 2000 . واستمر التعاون الصيني الأفريقي خلال أكثر من 60 عامًا يلبى النداءات السياسية للتعاون الشامل ،كما تم تعميق الصداقة بين الصين وأفريقيا لتصل الى مرحلة "الشراكة الاستراتيجية الشاملة". بحيث أصبح التعاون بين الصين وأفريقيا نموذجًا للنهوض الآسيوي والأفريقي والتعاون بين الجنوب والجنوب.

وقد تعززت العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والدول الإفريقية ، فعلى الجانب التجارى ، أصبحت الصين أكبرشريک تجاري مع إفريقيا ، حيث سجلت التجارة الصينية مع أفريقيا نمواً سريعاً منذ عام 2000 ، وارتفعت تجارة الصين مع

الأول من عام2018، حيث قفز حجم التجارة بنسبة 16% إلى ما يقرب من 100 مليار دولار ، وفى عام 2020 بلغ حجم التبدل التجارى بين الجانبين نحو 187 مليار دولار رغم جائحة كورونا . كذلك الحال بالنسبة لمجال الاستثمار ، حيث بلغ الاستثمار الصيني السنوي المباشر في أفريقيا نحو 4.2 مليار دولار في عام 2020 ، والتي شملت مجالات مثل التصنيع، والمجال الزراعي، والبنية التحتية، والخدمات المالية، والتنمية الخضراء، وتيسير التجارة والاستثمار، والحد من الفقر، والرفاهية العامة، والصحة العامة.

وفي الوقت الذي تنتشر فيه جائحة " كوفيد-19 " في جميع أنحاء العالم، دعمت الصين وأفريقيا بعضهما البعض في مواجهة الوباء، ووصلت إمدادات طبية هائلة تبرعت بها الحكومة الصينية وشركات صينية على حوالي 50 دولة ومنطقة أفريقية. وقد ساعدت تلك التبرعات التي وصلت في الوقت المناسب، في التخفيف من حدة نقص الإمدادات الطبية في القارة لمواجهة الوباء.

كما تدفق من الصين مساعدات بقيمة 280 مليون دولار لدعم دول من القارة الأفريقية في ظل جائحة كورونا، وجاء كثير من هذه الأموال من القطاع الخاص ومن رجال أعمال صينيين.

-اشكالية الدراسة : على الرغم من تعدد اوجه التعاون الاقتصادى بين الصين والدول الأفريقية ، بدأت المخاوف بشأن سيطرة الصين وبسط نفوذها على افريقيا بالقوى الناعمة وهى القوة الاقتصادية وليس قوة السلاح . ومن ناحية أخرى أشار البعض الى طبيعة المكاسب الاقتصادية التى تحظى بها الدول الافريقية من الصين سواء فشكل استثمارات او معونات ومساعدات أو تبادل تجارى مما يساعد دول القارة فى تخطى أزماتها ورفع معدلات النمو الاقتصادبها . وان كانتمشكلةكثافة

القروض الصينية الى افريقيا تمثل تخوف محل اهتمام ؛ لأنه قد يودى بالعلاقات الصينية الافريقية الى مأزق ومواقف تفاوضية لصالح الصين ولو على حساب الدول الافريقية المتعثرة بالديون . ومن هذا المنطلق أصبح جدير بالدراسة تحليل طبيعة تلك العلاقات وأوجه الفرص والتحديات التى تنتج عنها.

-تساؤلات الدراسة : انطلاقاً من الإشكالية السابق عرضها ، تسعى الدراسة الى محاولة الاجابة عن التساؤلات الاتية-:

1-كيف تطورت العلاقات الصينية الأفريقية ،وماهى طبيعة الأهداف الاقتصادية التى تسعى الصين الى تحقيقها فى افريقيا ؟

2-الى أى مدى تطورت التجارة بين الصين وافريقيا ،وماهوهيكل هذا التبادل التجارى ؟

3-ما هى طبيعة العلاقات الاستثمارية الصينية فىأفريقيا ،وأى القطاعات الاقتصادية محل التمركزالصينى ؟

4-كيف تدفقت المساعدات المالية والقروض الصينية الى القارة الأفريقية ،وماهى أوجه استخدامات تلك التدفقات ؟

-هدف الدراسة : تسعى الدراسة الى القاء الضوء على طبيعة تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا ، من حيث التبادل التجاري ، العلاقات الاستثمارية ، والتدفقات المالية والقروض بين الجانبين . مع تركيز الضوء على فرص التعاون الاقتصادي المتوقعة خلال الفترة المقبلة ، والتحديات التى قد تؤثر على قوة العلاقات الصينية الافريقية.

-منهجية الدراسة : تستخدم الدراسة المنهج الوصفيالتحليلي بالاعتماد على استخدام المؤشرات الاقتصادية لتحليل هيكل التجارة والاستثمار والمساعدات الاقتصادية والقروض بين الصين وافريقيا مثل : هيكل وحجم الصادرات والواردات ونسبتها الى تجارة الصين وافريقيا ، وقيمة الاستثمارات الصينية فى افريقيا وتوزيعها على القطاعات المختلفة ونسبتها الى إجمالي الاستثمارات ، وقيمة المساعدات والمنح والقروض ومدى مساهمتها فى الاقتصاد الأفريقي ....الخ.

-فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيتين رئيسيتين مفاداهما الاتى: :

-أن انشاء منتدى التعاون الاقتصاديالأفريقيفى عام 2000 قد ساهم فى تحسن العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية بشكلكبير..

-أن العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا تسير فى الاتجاه التكاملى وليس التنافسى وفقا لمبدأ الربح للطرفين

تعرضت هذه الدراسة فى بدايتها الى السياق العام للعلاقات الصينية الافريقية من حيث تطور أداء الاقتصاد الصينى منذ عام 1990، كذلك تطور التوجهات التنموية للقارة الأفريقية منذ حصولها على الاستقلال وحتى الوقت الراهن . ثم ركزت الدراسة الى الاهداف السياسية للصين فى أفريقيا كذلك الاقتصادية والتىتتركزفى فتح الاسواق الافريقية للسلع الصينية ، والبحث عن الثروات الطبيعية ،وخلصت الدراسة الى أن التجربة التنموية الصينية والاصلاحات الاقتصادية التى قامت بها عاملين مهمين فى تعاظم دورها على الساحة الدولية ، جعلتها قادرة على منافسة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبىفي

افريقيا ، وخلق فرص تعاون اقتصاديكبيرة مع العديد من الدول الأفريقية خاصة فى ظل تميز العلاقات بينهما بعدم المشروطية والتدخل فى الشأن السياسىالداخلى.

تتناول هذه الدراسة التوسع الاقتصاديالصينىفى نيجيريا باعتبارها أحد أكبر الاقتصادات فىأفريقيا ،والتى حظيت باهتمام من قبل الصين منذ عام 1971. حيث تعرضت الدراسة فى البداية الى تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بالتركيز على الاستثمارات الصينية فى قطاع النفط النيجيرى، حيث تملك الصين أكثر من 30 شركة عاملة فى نيجيريا بقطاع الطاقة ،كذلك قطاع البناء والاتصالات .كما تطور حجم التجارة بينهما بشكل سريع . ثم عرضت الدراسة تأثير الصين على مستوى التنمية فىنيجيريا . وتوصلت الدراسة الى أن العلاقات الصينية النيجيرية لا تفيد نيجيريا بقدر ما تفيد الصين ،فكانت الفوائد الاقتصادية المحققة للصين أكبر من حالة نيجيريا ، خاصة فى ظل تنامى القروض الصينية للحكومة النيجيرية . وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم نيجيريا بوضع السياسات التنموية فى قطاعها الصناعى لحمايته وتحفيزه ضد الواردات الصينية ، ومحاولة استغلال ثروات البلاد للحد من القروض وما تفرضه من املاءات

تتناول هذه الدراسة تحليل للعلاقات الصينية الافريقية من عدة اتجاهات ، حيث تعرض فى البداية الى التجارة البينية للجانبين وتطورها وطبيعة السلع والخدمات محل التبادل ، كذلك أهم الوجهات الأفريقية للتجارة الصينية وكان على رأسها : جنوب أفريقيا ونيجيريا وأنجولا والكونغو . ثم تم تحليل العلاقات الاستثمارية بين الصين وافريقيا من حيث تطور عدد الشركات الصينية العاملة فىأفريقيا ، وطبيعة المجالات محل الاستثمار . وتوصلت الدراسة الى وجود تطور ايجابىفى العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية ، خاصة مع اتباع الصين منهج تحقيق الربح للطرفين ، حيث تركزت الاستثمارات الصينية فى مجالات تنموية هامة للقارة منها التعدين والنفط والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات ، كذلككانت العلاقات التجارية قائمة على مبدأ الميزة النسبية ، اذ تصدر افريقيا سلع ومواد خام وتمد الصين الدول الافريقية بالسلع الصناعية التى تفتقدها . وانتهت الدراسة الى

عدة توصيات أهمها ضرورة أن تساعد الصين أفريقيا فى النهوض بالصناعة بها ، ورفع مستوى التدريب والتأهيل للقوة العاملة فى افريقيا ، فضلاً عن حاجة أفريقيا الى توظيف الاستثمارات الصينية فى مجالات أوسع تواكب وتتلاءم مع الخطة التنموية لأفريقيا.

تتعرض هذه الدراسة الى مجالات التعاون الاقتصادى بين الصين وأفريقيا . حيث تناولت التجارب التاريخية المتشابهة بين الصين وأفريقيا من حيث الاستغلال الاستعماربوحركات التحرر الوطنى حتى التحول نحو أهداف تنموية مشتركة . فخلال ستة عقود من التعاون الاقتصادي والتجاري تحققت مؤشرات ايجابية بين الجانبين ،كان أهمها انشاء منتدى التعاون الصينىالافريقى عام 2000 ، وارتفاع حجم التبادل التجارى من 6.484 مليار دولار عام 1999 الى 221.88 مليار دولار في عام 2014. كما ارتفع مستوى التعاون الاستثماري الصيني مع إفريقيا ، وان كانت قد تركزت في البداية في الصناعات التقليدية مثل البناء والزراعة. ثم انتقل الاستثمار إلى صناعات أخرى مثل صناعة الملابس والمنسوجات والأدوية وتصنيع الأغذية ،كما زاد الاستثمار في الخدمات مثل قطاع التمويل والاتصالات بسرعة. كماركزت الدراسة على المساعدات التنموية الصينية الموجهة الى افريقيا والتى تتسم بأنها غير

مشروطة ،والتى وجهت بشكل أساسي لمشروعات البنية التحتية ، والتعاون الزراعي ، وتدريب الموارد البشرية ، والرعاية الطبية للسكان..

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهما تحسن وتطور العلاقات الصينية الافريقية فمجالى التجارة والاستثمار ،وبشكل عام، يعتبر التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا له مستقبل مشرق للغاية وان كان لا يخلو من بعض التحديات منها على الجانب التجارى مثل مستويات الانتاج غير المتكافئة وانخفاض القدرة التنافسية للسلع الافريقية . وعلى جانب الاستثمارات ، تواجه الاستثمارات الصينية منافسة شرسة من شركات من أوروبا والولايات المتحدة والهند واليابان داخل أفريقيا

أشارت هذه الدراسة الى تحسن بيئة الأعمال فىأفريقيا ،فى ظل ارتفاع متوسط معدلات النمو الاقتصادى ليبلغ متوسطها نحو 5% سنويًا على مدار العقد الماضي ، مما أدى إلى تحسين مستويات المعيشة وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية في جميع أنحاء القارة. قد ساعد ذلك إلى حد كبير فرص الدول للمشاركة في الأسواق العالمية. في السنوات الأخيرة ، واستفاد العديد من بلدان المنطقة من البيئة الخارجية المواتية بشكل متزايد والطلب القوي بشكل خاص على الموارد الطبيعية من جانب الاقتصادات الناشئة ، ولا سيما الصين. على المدى الطويل ، وتدفقت الاستثمارات الصينية فى أفريقيا وتوصلت الدراسة الى أنه لم يتمكن سوى عدد قليل من البلدان الأفريقية من الاستفادة من الاستثمار الصيني الواسع النطاق خارج قطاع الموارد. حيث أصبح على أفريقيا خلق فرص الاستفادة الامكانات التي تتيحها العلاقات التجارية والاستثمارية الصينية المكثفة تدريجياً مع أفريقيا جنوب الصحراء.

أشادت هذه الدراسة بطبيعة العلاقات الصينية الافريقية التى لم تشهد لم يعرف أي خلافات جوهرية وليس للصين تاريخ استعماري في أفريقيا، ومن ثم فإن علاقات الطرفين تخلو من الحساسية والمخاوف والشكوك. رابعا، أن هناكتكاملا مثاليا لاقتصادات الطرفين، حيث تتوفر تقريبا لدى كل منهما احتياجات الآخر، فالصين لديها رأس المال والتقنيات وتمر بمرحلة نمو اقتصادي في حاجة إلى موارد عديدة، وأفريقيا أرض بكر للاستثمارات ومتعطشة لتقنيات

تناسب ظروفها وتحتاج إلى شريك دولي يستثمر وينمي ويطور مواردها دون أن تكون له مطامع أبعد من الاستفادة الاقتصادية المشتركة. ثم تعرضت الدراسة الى أشكال

التفاعل الاقتصادى بين الصين وأفريقيا كز على ثلاث قنوات رئيسية : تدفقات التجارة ، تدفقات الاستثمار الأجنبى ، وتدفقات المساعدات المالية والقروض . وفي كلقناة ، قد تكون العلاقات بين الصين وأفريقيا جنوب الصحراء إما متكاملة أو تنافسية . ففي

التجارة ، على سبيل المثال ، قد تزود الصين دول جنوب الصحراء الكبرى بالسلع الاستهلاكية الرخيصة ، بينما تزود أفريقيا الصين بالسلع والمواد الخام التى تحتاج اليها فى الصناعة فالعلاقة هنا تكاملية ، وعلى العكستكون العلاقة تنافسية فى مجال الاستثمار . ويبقى على اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء ، القدرة على التغيير واغتنام الفرص وتقليل التهديدات ، وفتح مجالات أوسع للتعاون الاقتصادى مثل السياحة الصينية فى افريقيا ، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الصينية كيفة العمالة الأفريقية لتحسين معدلات التشغيل فى أفريقيا[1].

-تقسيم الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تحليل النقاط الرئيسية التالية:

1-تطور العلاقات الصينية الافريقية.

2-الأهداف الاقتصادية من التواجد الصينفى أفريقيا

3-تحليل العلاقات التجارية بين الصين وافريقيا

4-الاستثمارات الصينية فى افريقيا

5-المساعدات والمنح والقروض بين الصين وأفريقيا

تعد القارة الإفريقية مستودعاً للموارد الأولية التي يحتاجها الغرب في التصنيع، ونسبةً لما تمتلكه القارة من مقومات طبيعية نادرة أهّلها ذلك بأن تكون مجال للتنافس الدولي بين القوى

[1] – رضا محمد هلال، " العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد " ، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، يوليو ..2008.(

الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي ، بالإضافة إلى اللاعبين الدوليين الجُدد مثل الصين. وبدأ التنافس منذ الاستعمار الأوروبي الذي اجتاح القارة مع انطلاق مؤتمر برلين في العام 1884م حيث استعمرت مساحة تقدر بـ 93 % من جملة الأراضي الإفريقية ، وخلال ذلك مارست هذه القوى جملةً من السياسات الاستعمارية التي امتدت آثارها ، ومن ضمنها: سياسة السلب والنهب والاستعباد والتجويع والاستنزاف، وسياسات أخرى مرتبطة بالدين والقوانين والثقافة كالتبشيرالكنسي وسياسة المناطق المقفولة وفرض الثقافة الغربية وغيرها. وبعد ظهور النظام العالمي الجديد وانهيار الاتحاد السوفيتي؛ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية بعض

السياسات المتمثلة في برامج الاصلاح والتحرير الاقتصادى ، والتي ألقت ظلالاً أثرت في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية..وقد شهدت العلاقات الصينية– الإفريقية تاريخ طويل من التواصل يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية . وزاد من قوة العلاقات الصينية الإفريقية ما تقدمت به الصين من دعم لحركات تقويض الاستعمار والاستقلال السياسي في الدول النامية، بما فيها إفريقيا. أضف إلى ذلك الأهداف المشتركة التي جمعت الصين مع العديد من الدول الإفريقية تحت مظلة حركة عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة . وما زالت العلاقات الصينية الإفريقية المعاصرة مميزة ؛ بسبب اتساعها

وعمقها وتعدد قطاعات التعاون ومستويات العلاقة التي تتسم بهيكلية متينة، ولذلك فمن الطبيعي الإشارة إلى تلك العلاقات بأنها « شراكة استراتيجية». وتستمر أنساق العلاقات الصينية الإفريقية في التقدم بدافع من التيارات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، وخاصة طموحات الصين وصعودها في السياسة الدولية.

المطلب الثاني :عوامل الوجود الصيني في افريقيا

تسلط هذه الدراسة الضوء على استراتيجية الصين الرامية إلى تعزيز وجودها في القارةٍ الأفريقية الغنية بالثروات التي تحتاج إليها قوى متقدمة وصاعدة على حد سواء، كالقوةالصينية وتعمل على متابعة التوجهات والأسس التي تنتهجها الاستراتيجية الصينية في أفريقيا، إضافة إلى الأشكالالتي يتخذها الوجود الصيني في القارة؛ كالوجود الديموغرافي الذي تنامى تناميً ا مثيرا. تحاول الدراسةً أيضا أن تقف على تقييم الثأر والتأثيرات التي يمكن ريقية ن تتركها استراتيجية الوجود الصيني في القارة الأفريقية كما تحاول إلقاء نظرة مستقبلية على آفاق تطور استراتيجية الصين الأفريقية وأبعادها.

لا تزال الكعكة الأفريقية تمثل مطمعاً للكثير من الدول العظمى التي استعمر معظمها القارة لعقود كثيرة، ويأخذ هذه المطمع شكل الحرب الخفية المستترة، وبخاصة بعد أن تكالبت على الطاولة السمراء قوى أخرى جديدة.

في إطار هذا التكالب اهتمت دوائر النشر الفرنسية برصد التحرك الدولي صوب القارة الأفريقية، وبخاصة جمهورية الصين الشعبية عبر صفحات كتاب «الصين وأفريقيا... هل يتعلق الأمر بحلم صيني أم كابوس أفريقي؟» للصحافي الفرنسي جوليان ونر، الصادر حديثاً عن دار النشر الفرنسية إيرول، مؤكداً عبر صفحاته البالغة 128 صفحة من القطع المتوسط على مساعي الصين الحثيثة منذ 20 عاماً نحو السيطرة على القارة الأفريقية وغزوها اقتصادياً، تارة باستغلال ما تتمتع به القارة السمراء من موارد طبيعية تفتقر إليها الصين، وتارة أخرى بأن تجعل منها سوقاً رائجة لبيع منتجاتها وبضائعها بثمن بخس، إضافة إلى الإشكالية الكبرى التي تكمن في تطويق القارة الأفريقية بالقروض الصينية الممولة من كبريات الشركات التابعة للدولة الصينية؛ الأمر الذي يقدم لنا نموذجاً استعمارياً في ثوب جديد يبدو أن بكين عازمة على تنفيذه حتى النهاية من خلال محاور كثيرة، منها: السيطرة على

الموارد الطبيعية الأفريقية، وإقامة فروع لشركاتها في أفريقيا، والحفاظ على معدلات الفساد في القارة بما يخدم المصالح الصينية، كذلك السيطرة على وسائل الإعلام الأفريقية بما يحافظ من شأنه على الصورة الذهنية الإيجابية للصين في القارة.

المطلب الثالث أهمية الطاقة الافريقية في الاستراتيجية الصينية: :

تبرز مكانة القارة الإفريقية في توجهات الصين الخارجية من خلال العامل الطاقوي كأحد أهم محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول الإفريقية. ففي نهاية الحرب الباردة ظهرت الصين كفاعل صاعد في المنطقة وفق منطق جديد قائم على فلسفة براغماتية، هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ارتبط باعتبارات عديدة، كما طرح تحديات ورهانات جدية، وعليه تتناول هذه الدراسة عرض واقع وتحديات السياسة الطاقوية الصينية في إفريقيا من خلال تحديد منطلقات ومحددات السياسة الطاقويةالصينية تجاه إفريقيا، وكذا تقصي الآليات والأدوات والوسائل التي اعتمدتها الصين تجاه المنطقة لتحقيق الأمن الطاقوي، ومعرفة المعوقات التي تواجهها، كما تحاول هذه الدراسة الوصول إلى استشراف مستقبل التواجد والدور الصيني في المنطقة في ظل عودة بروز إفريقيا على الساحة العالمية كحلبة تنافس بين مختلف القوى الكبرى، الكلمات المفتاحية: إفريقيا، الصين، الاستراتيجيةالطاقوية، الطاقة، السياسة الطاقوية تحولت مسألة الطاقة بالنسبة للصين إلى مسألة حيوية مرتبطة بالسياسة العليا للدولة وهدف متعلق بالأمن القومي في أجندتها الاقتصادية والسياسة للقرن الواحد والعشرين، لما تكفله مصادر الطاقة من استمرار النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه الدولة. وسعيا منها لتحقيق أمنها الطاقوي رسمت الحكومة الصينية سياسة طاقوية متعددة الأبعاد تتراوح بين ضمان وتعزيز إمدادات الطاقات الأحفورية وخاصة النفط من خلال تنويع مصادر التمويل ومناطق الاستثمار من جهة وحماية المضايق والممرات البحرية لضمان عدم انقطاع هذه الإمدادات من جهة أخرى. وبين تدعيم التوجه إلى الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة بتشجيع استيراد تكنولوجياتها وبتحفيز الاستثمار فيها وخاصة طاقة الرياح

والطاقة الشمسية. فالصين تدرك جيدا أن أمنها الطاقوي لا يتحقق إلا بالاعتماد بالدرجة الأولى على الطاقات المتجددة التي تكفل لها في نفس الوقت التقليل من
تبعيتها للخارج في مجال الطاقة وإيجاد بدائل من الطاقة النظيفة استجابة للظروف البيئية في الصين وفي كل أنحاء العالم.

تهتم هذه الدراسة بمحاولة فهم كيفية تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، لمعرفة ما إذا كانت النشاطات الاقتصادية–الطاقوية الصينية تعتبر عاملا مكرسا لزيادة الفرص التنموية في إفريقيا، أم أنها تؤدي إلى تغليب منطق المصلحة الذاتية الصينية وتكريس الهيمنة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على دول القارة. وتكمن أهمية الموضوع أنه يعنى بدراسة الموارد الطاقوية ومسألة الأمن الطاقوي كعامل مفسر للسلوك الصيني في إفريقيا، مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات على دول القارة، وكيفية تعامل صناع القرار الأفارقة مع هذا التغلغل لتوسيع فرص الاستفادة منه. ركزت هذه الدراسة على تطور العلاقات الصينية–الإفريقية منذ القديم إلى غاية فترة ما بعد الحرب الباردة، من أجل تتبع الإستراتيجية الصينية في القارة من منظور الأمن الطاقوي، علاوة على محاولة فهم التغلغل الصيني في قطاع
الموارد الإفريقية من خلال المبادلات التجارية الطاقوية والاستثمارات الطاقوية الصينية فيها، مع الإشارة إلى دبلوماسية الموارد الطاقوية الصينية في إفريقيا، وأهم التحديات التي تواجهها في تأمين موارد الطاقة فيها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الآثار الإيجابية والسلبية للنشاطات الطاقوية الصينية على القارة الإفريقية. أظهرت الدراسة أن عامل الموارد كان عاملا بارزا وحاسما في تفسير السلوك الصيني في إفريقيا، من خلال تأثيره على طبيعة الدور الصيني في القارة. فالسعي الصيني لتأمين موارد الطاقة الإفريقية أدى في بعض الحالات إلى دعم ومساعدة الدول الإفريقية في مسارها التنموي خصوصا الدول الغنية بالموارد الطاقوية. ومع ذلك، لا يمكن تجاوز الآثار السلبية المتزايدة (سياسيا، اقتصاديا، أمنيا، بيئيا)، والناتجة أساسا

عن النفوذ الطاقوي الصيني في القارة، مؤدية إلى تنامي الدور الاستغلالي الصيني لإفريقيا وتكريس منطق المصلحة القائمة

المطلب الرابع :

التنافس الصيني على افريقيا اقتصاديا :

يعتبر وصول الصين إلى إفريقيا أهم تطور في القارة بعد الحرب الباردة؛ حيث أصبح حضورها المتنامي يعكس أولوياتها من الناحية الاقتصادية والسياسية، ومن الواضح أن الأمر يتعلق أولًا بضمان التفوق التجاري والتنمية الاقتصادية للصين، ويتطلب هذا التطور داخليًّا وخارجيًّا تأمين المواد الأولية الاستراتيجية.

اجتذب الوجود الاقتصادي المتنامي للصين في إفريقيا (تحديدًا إفريقيا جنوب الصحراء) على مدى العقدين الماضيين قدرًا كبيرًا من الاهتمام؛ حيث إن الزيادة السريعة في مشاركة الصين الاقتصادية وحضورها السياسي في إفريقيا يعتبران أهم تطور في قارة إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة. ويشار إلى الصين على أنها "إمبريالية جديدة"، وطرف فاعل حديث، واقتصاد عملاق، وقوة ناشئة. كما يُلاحَظ أن هناك ميلًا قويًّا إلى إطلاق الأحكام الأخلاقية خلال تقييم حضورها في القارة؛ فأنشطة الصين في إفريقيا كثيرًا ما تعتبر "شريرة" عندما يُنظر إليها على أنها تمثل سعي الصين للحصول على الموارد الطبيعية والإضرار بجهود الأفارقة لتحسين الاقتصاد وبناء مستقبل مستدام، في حين أنها توصف بأنها "حميدة" عندما ينظر إليها على أنها تسهم في إرساء أسس للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال مشاريع البنيات الأساسيةوتهيمن سرديتان على دوافع مشاركة الصين في إفريقيا: الأولى ترى في الدور المتنامي للصين في إفريقيا جزءًا من التدافع الجديد على الفرص الاقتصادية والموارد الاستراتيجية، وخاصة النفط وبعض المعادن، وتشدِّد الثانية على أن طموحات الصين السياسية في إفريقيا جاءت لكي تتحدى النفوذ الغربي في المنطقة[1].

[1] Rhys Jenkins, How China isReshaping the Global Economy:Development Impacts inAfrica and Latin America, Oxford, Oxford University Press,113,114.

عرفت العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وإفريقيا تاريخيًّا تغيرًا كبيرًا، من سياسية صريحة إلى تركيز أكبر بكثير على العلاقات الاقتصادية.

في الخمسينات من القرن العشرين، احتاجت الصين لحركات التحرير في جميع أنحاء إفريقيا في نضالاتها المناهضة للاستعمار. وبعد الاستقلال توددت الحكومة الصينية إلى الحكومات الإفريقية الجديدة للحصول على اعتراف دبلوماسي ودعم لمطالبة بيجين بتمثيل الصين في الأمم المتحدة بدلًا من حكومة الصين القومية "تايوان" التي كانت ولا تزال تعترف بها الدول الغربية. في الستينات، كانت إفريقيا أيضًا منطقة تنافس بين الصين والاتحاد السوفيتي. لذلك، قدمت الحكومة الصينية مساعدات إلى إفريقيا، وكان أبرز مثال على ذلك هو خط السكك الحديدية الذي بُني في السبعينات لحصول زامبيا على منفذ بحري كبديل للطريق التقليدي عبر زيمبابوي، والتي كانت آنذاك تحت حكم الأقلية البيضاء.

لاكانت المعونات التي قدمتها الصين إلى إفريقيا في تلك الفترة كبيرة بالنسبة لبلد فقير نسبيًّا كالصين، لذلك ظلت التجارة مع إفريقيا محدودة، وظل الاستثمار الأجنبي غير موجود، ومن الواضح أن المساعدات كانت مدفوعة بأهداف سياسية وليس اقتصادية، وكان خطاب التزام الصين فقط من باب التضامن ومعاداة الإمبريالية[1].

بعد وفاة الزعيم الصيني، ماو تسي تونغ، 1976، ونتيجة التغيرات الاقتصادية الجذرية التي اعتمدتها الصين منذ أواخر السبعينات، انخفضت المساعدات الصينية للخارج بشكل كبير، كما انخفض وجودها في إفريقيا، ولكن بعد الانتقادات الغربية للقمع في ميدان تيانانمين، في عام 1989، أعادت الصين التأكيد على علاقاتها مع البلدان النامية وخاصة إفريقيا. وفى أواخر التسعينات، وعقب جولة للرئيس الصيني الأسبق، جيانغ زيمين، قادته إلى ست دول إفريقية، عام 1996، بدأت المنطقة مرة أخرى تستحوذ على اهتمام الصين. وفى عام 2000، عُقد

[1] –Yun sun, Africa in China'sForeign Policy, Brookings, April 2014, "accessed July 20, 2021", 3-5,

URL:https://brook.gs/3eSV8tH

المنتدى الأول للتعاون الصيني–الإفريقي في بيجين، وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي المحيط بهذه الاجتماعات لم يتغير إلى حدٍّ كبير عن الحقبة الماوية، فقد تحول المحتوى إلى التأكيد على توسيع العلاقات الاقتصادية، والمبادلات التجارية، والاستثمار الصيني بين الجيواقتصادية والجيوسياسية:

على النقيض من التصور التقليدي بأن الصين لا تهتم إلا بالموارد الطبيعية في إفريقيا، فإن مصالح الصين في إفريقيا تشمل عدة أبعاد: سياسية واقتصادية وتجارية. وقد تختلف أهمية هذه الأهداف بالنسبة للصين بحسب الظرفية ووفقًا لطبيعة مشاركتها في المنطقة. ومن المفيد في هذا الباب التمييز بين صنفين رئيسين من المصالح التي دفعت الصين إلى الانخراط بكل ثقلها في المنطقة:

أولًا: أهداف جيوسياسية دبلوماسية: وتشمل عزل تايوان، وكسب حلفاء للحصول على الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، وزيادة القوة الناعمة للصين في المنطقة، وتقديمها كبديل للغرب.

منذ الأيام الأولى لنشأة جمهورية الصين الشعبية، كانت المصالح السياسية هي المرتكز في علاقة بيجين بإفريقيا، وفي سعيها وراء الأصدقاء في النظام الدولي الثنائي القطب بعد الحرب الباردة ، حددت بيجين الدول المستقلة حديثًا في إفريقيا كمجموعة رئيسية يمكن التعاطي معها، لقد رأت الصين أرضية مشتركة وشعورًا بالتعاطف مع إفريقيا نتيجة لتجاربهما التاريخية المشتركة، فإفريقيا والصين كانتا ضحيتين "للاستعمار من قبل الرأسماليين والإمبرياليين" وواجهتا نفس السعي إلى الاستقلال الوطني والتحرير بعد الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذه المبادئ، وخلال أول لقاء رسمي للصين مع إفريقيا في مؤتمر باندونغ، عام 1955، شارك رئيس الوزراء، تشو إن لاي، وبنشاط إلى جانب قادة ست دول إفريقية، هي: مصر وإثيوبيا وغانا وليبيريا وليبيا والسودان.

وفي ستينات القرن العشرين، وبسبب الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لإشراك إفريقيا، فضلًا عن الصراع المتصاعد بين الصين والسوفيت، وسط تلك المنافسة ازداد

التركيز على إفريقيا في أجندة السياسة الخارجية الصينية. وخلال الفترة من 1963 إلى 1964، زار رئيس الوزراء، تشو إن لاي، عشر دول إفريقية وأصدرت الصين "المبادئ الثماني للمساعدة الاقتصادية والتكنولوجية الأجنبية". وقد صُمِّمت مبادئ المعونة هذه للتنافس في نفس الوقت مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للحصول على دعم إفريقيا؛ حيث استخدمت الصين مساعداتها الخارجية لإفريقيا كأداة لتعزيز مصالحها السياسية.وخلال الثورة الثقافية، وتحت تأثير الأيديولوجية الثورية، قدَّمت الصين كميات كبيرة من المساعدات الأجنبية لإفريقيا، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الداخلية التي كانت تواجهها. فقد قدمت الصين قرضًا بدون فوائد بقيمة 988 مليون يوان، وقد أسهمت مشاريع المعونة الخارجية هذه في إقامة علاقات دبلوماسية في تلك الفترة شملت 19 دولة إفريقية

وبحلول منتصف الثمانينات، كانتجهود بيجين السياسية والمعونات قد أكسبتها علاقات دبلوماسية مع 44 دولة إفريقية. ومن حيث الأهمية السياسية لإفريقيا، كان الهدف الرئيسي للصين تاريخيًّا هو الاعتراف الدبلوماسي وإقامة علاقات رسمية تعزز

الشرعية السياسية للنظام الشيوعي طوال ستينات القرن العشرين؛ حيث أسهم دعم الدول الإفريقية بشكل كبير إلى خفض الضغوط على الصين، تلك الضغوط الناجمة عن العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومنذ ذلك الحين ظل تقارب الصين تجاه إفريقيا ثابتًا.

من ناحية أخرى، تعتمد الصين اعتمادًا كبيرًا على الدعم الدبلوماسي والتعاون مع البلدان الإفريقية بشأن القضايا الرئيسية على الساحة الدولية وفي المحافل متعددة الأطراف؛ حيث تمثِّل الدول الإفريقية الـ54 أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي عام 1972، اقتنعت الصين بالأهمية والقيمة السياسية الحقيقية لإفريقيا عندما صوَّت 26 بلدًا إفريقيًّا لصالح استئناف جمهورية الصين الشعبية مقعدها في الأمم المتحدة.

وفي أعقاب أحداث ميدان تيانانمين، في عام 1989، واجهت بيجين عزلة دولية خطيرة وعقوبات غربية، ومرة أخرى، فإن ستة بلدان إفريقية هي من أنقذت الصين بدعوة وزير

الخارجية الصيني إلى زيارتها، وكان أول رئيس دولة ووزير خارجية الذي زار الصين بعدها من إفريقيا أيضًا.

في عام 2008، وقبل أولمبياد بيجين، أصبحت قضية "التبت" نقطة مؤلمة بالنسبة للصين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ حيث اعتمدت الصين على البلدان الإفريقية في التزام الصمت وعدم إصدار بيانات تدعم سياسة التبت من أجل نزع فتيل المناقشات أو الأعمال العدائية واستباقها

اليوم، وفيما يتعلق بقضايا تتراوح بين حقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة والأمن الإقليمي وبين المصالح الوطنية الأساسية للصين، تتطلع الصين إلى أن تكون إفريقيا دائمًا إلى جانبهومن بين التطلعات السياسية الرئيسية للصين في علاقتها مع إفريقيا كذلك إنهاء الوجود الدبلوماسي لتايوان في القارة، فبالنسبة لبيجين، فإن تبني إفريقيا لسياسة "الصين الواحدة" وقبول بيجين

بدلًا من تايبيه باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للصين أمر يتعلق بشرعية النظام السياسي.تاريخيًّا، خلال الحرب الباردة وقبل سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية، كانت الأيديولوجية عاملًا رئيسيًّا في تحديد سياسة الصين تجاه البلدان الإفريقية؛ حيث كانت الصين ترى نفسها المرشح الأول في العالم النامي ضد الاستعمار والإمبريالية. إن التركيز على الأيديولوجية نشأ بسبب البيئة

الخارجية العدائية التي أجبرت الصين على البحث عن حيز دبلوماسي ودي لضمان بقائها، وبعد التخلي عنها تدريجيًّا منذ 1979، طورت علاقات واسعة مع جميع البلدان الإفريقية التي تتبنى سياسة الصين الواحدةإذا كانت علاقة الصين مع البلدان الإفريقية

مدفوعة في المقام الأول بالمصالح الاقتصادية والاعتبارات السياسية، مثل حشد المؤيدين الدوليين ودعم شرعية الحكومة الصينية، فإن مصلحة الصين الأيديولوجية في إفريقيا لم تختف نتيجة.لتحويل البلاد أولوياتها إلى الميدان الاقتصادي، وبدلًا من ذلك، اتخذت شكلًا مختلفًا وأكثر دهاء، شكلًا يدعم شرعية بيجين من خلال نشر وتعميم نموذجها في التنمية؛ حيث كلما

زاد عدد البلدان التي تتبنى نهج بيجين وتعتمده، شعرت الصين بأنها أقل عزلة. كما تود بيجين أن ترى الحكومات غير الغربية وغير الديمقراطية تنمو وتزدهر، وذلك ببساطة لأنها تزيد من شرعية نظامها السياسي دوليًّا من خلال إظهار أن الديمقراطية الغربية ليست قيمة عالمية. لذلك، فإن أي نجاح للحكومات غير الديمقراطية في إفريقيا، يُنظر إليه في حدِّ ذاته على أنه يشكِّل دعمًا لشرعية الحزب الشيوعي الصيني

ورغم أن الصين لا تزعم سعيها إلى فرض نموذجها الخاص على بلدان إفريقيا، إلا أن الإعجاب بالنموذج الصيني في إفريقيا يُنظر إليه باعتباره يمنح الشرعية للحزب الشيوعي الصيني أيضًا في الداخل

ثانيًا: أهداف جيواقتصادية(5): وتشمل أمن إمدادات الطاقة والموارد المعدنية والزراعية من جهة، والأهداف التجارية المتعلقة

بالسوق الاستهلاكية التي توفرها لمصنِّعيها وشركاتها في القطاعين الخاص والعام، بهدف تعزيز الصادرات ودعم التوسع الدولي للشركات الصينية والحد من الاعتماد على التجارة مع الغرب من ناحية ثانية[1].

وهناك جدل داخل الصين حول ما إذا كانت المصالح السياسية أو المصالح الاقتصادية يجب أن تمثل الأولوية القصوى للصين في علاقتها مع إفريقيا. وعلى الرغم من الأهمية السياسية لإفريقيا، فقد رفعت الصين الاعتبارات الاقتصادية إلى مستوى أعلى بكثير في جدول أعمالها المحلي والخارجي منذ بداية الإصلاح والانفتاح في عام 1979، وهذه هي النتيجة المباشرة لاستراتيجية بيجين لتنويع وتعزيز شرعيتها من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية لعامة السكان.

ووفقًا للمحلِّلين الصينيين، فإن العقود الست من العلاقات الاقتصادية الصينية–الإفريقية يمكن تقسيمها بشكل تقريبي إلى ثلاث مراحل ;

[1] –Jenkins, How China isReshaping the Global Economy, 129-131

أولًا: من عام 1949 إلى عام 1979: كانت الأنشطة الاقتصادية للصين في إفريقيا مدفوعة أساسًا بجدول أعمال الصين السياسي، وركزت على تقديم مساعدات اقتصادية للدول الإفريقية المستقلة حديثًا من أجل بناء علاقات دبلوماسية، ودعم "مناهضة الإمبريالية" ومكافحة الاستعمار في إفريقيا، والحصول على دعمهم لجمهورية الصين الشعبية على الصعيد الدولي..

ثانيًا: منذ بداية الاصلاح والانفتاح وحتى منتصف التسعينات: تحول تركيز السياسة الخارجية للصين إلى دعم التنمية الاقتصادية المحلية، وقد أدى هذا التحول بشكل مباشر إلى التعديل التدريجي لأولويات الصين في سياستها في إفريقيا من الخدمات السياسية إلى "التعاون الاقتصادي المفيد للطرفين"، ومن تقديم المساعدة إلى تعزيز "عقود الخدمات والاستثمار والتجارة

ثالثًا: ابتداءً من منتصف التسعينات: بدأت نظرية "استخدام الأسواق والموارد المحلية والدولية على حدٍّ سواء" تسود العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين. لقد أدى هذا التغيير إلى ازدهار التعاون الاقتصادي الدولي للصين مع إطلاق استراتيجية "الذهاب إلى الخارج(Going Out) "، في عام 1996، من جانب الرئيس جيانغ زيمين بعد زيارته لست دول إفريقية وتم اعتمادها في عام 2000 بوصفها استراتيجية وطنية وظلت سارية المفعول منذ ذلك الحين.

المواد الأولية: إن احتياطيات الطاقة الغنية في إفريقيا والمعادن والمواد الخام تغذِّي بشكل مباشر سعي الصين للحصول على الموارد الطبيعية لتعزيز نموها الاقتصادي المحلي. وإفريقيا هي ثاني أكبر قارة في العالم بمساحة 30 مليون كيلومتر مربع و1.2 مليار نسمة وتحتوي على كمية هائلة من الموارد الطبيعية، وقد جعلت هذه السمة، إلى جانب الكثافة السكانية المنخفضة نسبيًّا وقطاع الصناعات التحويلية الصغيرة، إفريقيا هدفًا رئيسيًّا للواردات الصينية. كما تحتل إفريقيا المرتبة الأولى أو الثانية من حيث الوفرة على مستوى العالم، بالنسبة لمعادن كالبوكسيت والكوبالت والماس وصخور الفوسفات والمعادن البلاتينية

والكولتان والفيرميكوليت والزركونيوم، كما أن العديد من المعادن الأخرى موجودة بكميات كبيرة، مثل الذهب والنحاس والفحم والنفط وما إلى ذلك.

بالتالي، فإن النفط والمعادن هي في صميم العلاقة الاقتصادية بين الصين وإفريقيا وينعكس ذلك في تكوين وارداتها والقطاعات الرئيسية التي تستثمر فيها شركاتها. وعلى الرغم من أن المصادر تختلف اختلافًا كبيرًا في تقديراتها لحجم استثمارات الشركات الصينية في النفط والتعدين في إفريقيا، فإنها تتفق جميعها على أن هذه القطاعات هي الأهم من حيث الاستثمار الصيني فيالمنطقة.

وعلى الرغم من أن المشاريع والقروض الصينية لا تتركز فقط في الصناعات الاستخراجية، فإنها ترتبط ارتباطًا غير مباشر بالقطاع من خلال الاستخدام واسع النطاق للقروض المعروفة باسم "الموارد مقابل البنيات التحتية"، والتي غالبًا ما تُستخدم لتمويل مشاريع البنية التحتية في المنطقة.

وقد جعل اعتماد الصين المتزايد على النفط والمعادن المستوردة منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين ضمان إمدادات المواد الأولية هدفًا استراتيجيًّا؛ حيث اعتمدت استراتيجيات مختلفة لزيادة أمن تلك الموارد، بما في ذلك تنويع مصادر الواردات، واقتناء الشركات الصينية للموارد في الخارج، والعقود طويلة الأجل مع المورِّدين الأجانب من جهة..

من جهة ثانية، عملت الصين على تشجيع شركات النفط والتعدين على الاستثمار في الموارد الأساسية في الخارج، ومن ثم أصبحت المنطقة هدفًا مهمًّا للاستثمار الصيني. في عام 2013، قدَّرت الوكالة الدولية للطاقة أن أكثر من ربع النفط الذي تنتجه الشركات الصينية في الخارج يأتي من إفريقيا، وقد استثمرت الشركات الصينية في التعدين والمعادن في إفريقيا أكثر مما استثمرت في قطاع الطاقة. وللأسف، لا توجد معلومات عن إنتاج الشركات الصينية في المنطقة للمعادن أو عن حصة الواردات الصينية التي تمثلها تلك المعادن. الاستراتيجية الثالثة لزيادة أمن الموارد هي العقود طويلة الأجل المبرمة مع الموردين، وهنا، فإن الدور الذي تلعبه القروض المعروفة باسم "مبادلة الموارد مقابل البنيات التحتية" كبير جدًا؛ حيث تشمل العقود التزام الحكومة المقترضة بتوريد المواد الأولية على مدى عدد من السنوات من أجل سداد

القرض، طالما أن المقترض لا يتراجع عن القرض، وهذا يضمن إمدادات آمنة على المدى الطويل.

كما أن إفريقيا أصبحت مهمة لأسباب تتعلق بالأمن الغذائي الصيني؛ حيث تتجه بيجين إلى إفريقيا لشراء أراض زراعية شاسعة بهدف استثمارها لإطعام سكانها الذين سيتجاوزون 1.5 مليار شخص بحلول عام 2025.

وقد زادت الواردات الصينية من المنتجات الزراعية الإفريقية في 2020 بنسبة 14 في المئة في المتوسط سنويًا، مما جعل الصين ثانيَ أكبر مستورد في هذه الفئة؛ وتعد جنوب إفريقيا ونيجيريا وأنغولا ومصر والكونغو الشركاء الرئيسيين الخمس للصين من حيث واردات المنتجات الزراعية

التجارة: لقد أبرزت عدة دراسات استقصائية أهمية الاعتبارات التجارية مثل الوصول إلى السوق المحلية، والاستفادة من الاتفاقات التجارية الإفريقية، وانخفاض تكاليف الإنتاج، والتوفر على المواد الخام فيالقرارات الاستثمارية للشركات الصينية في القارة. ظلت الصين تراقب إفريقيا لإمكاناتها السوقية؛ حيث تتميز الصناعات التحويلية الصينية بإنتاج المنسوجات والإلكترونيات والمنتجات الأخرى بسعر منخفض نسبيًا، وهو ما يناسب السوق الإفريقية الأقل تقدمًا. وقد تعززت أهمية إفريقيا كسوق للصين بشكل كبير نتيجة للأزمة المالية الدولية في عام 2008 وتأثيرها الرهيب على صناعات التصدير، عندما انكمش

الطلب على السلع الصينية من الاقتصادات الغربية الراكدة، فاضطرت صناعات التصدير في الصين إلى اللجوء إلى أسواق بديلة لملء الفراغ. علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى الارتقاء باقتصادها الصناعي والارتقاء في سلسلة التوريد العالمية، فإن إفريقيا، بمواردها العمالية الهائلة وغير المستغلة، تعتبر الموقع المثالي للصناعات الصينية كثيفة العمالة، ومن

خلال نقل تلك الصناعات والوظائف ذات المهارات المنخفضة إلى إفريقيا؛ حيث تسعى الصين إلى المزيد من الصناعات في التكنولوجيا الفائقة لتحسين نموذجها التنموي وجودته.

ومن المبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز التجارة والاستثمار الصينيين في إفريقيا إنشاء مناطق اقتصادية خاصة؛ حيث أُنشئت خمس مناطق تقريبًا، اثنتان منها في نيجيريا ومنطقة واحدة في كل من إثيوبيا وزامبيا وموريشيوس، وأخرى يجري إنشاؤها تهدف أساسًا إلى تزويد السوق المحلية وربما الإقليمية بدلًا من أن تكون منصة للصادرات إلى السوق العالمية(11). وتشير دراسة أجرتها "وكالة ماكنزي الأميركية" إلى أكثر من ألف شركة صينية تعمل حاليًّا في إفريقيا، مصادر أخرى تتحدث عن ألفين وخمسمئة شركة، 90% منها شركات خاصة، فيما توقعت أن تصل قيمة الأرباح المالية التي تجنيها الصين من إفريقيا في حلول 2025 إلى 440 مليار دولار.)12.(

وبالمقارنة بعام 1950، عندما بلغ إجمالي التجارة الصينية الإفريقية 121 مليون دولار فقط، تجاوزت التجارة الصينية–الإفريقية بحلول عام 2000 عتبة 10 مليارات دولار. وفي عام 2020، وصلت قيمة التجارة بين الصين وإفريقيا إلى 187 مليار دولار، وبلغت

قيمة الواردات 72.7 مليار دولار والصادرات 114.2 مليار دولار أميركي. وبحسب وزارة التجارة الصينية، فإن الصين حافظت على مكانتها كأكبر شريك تجاري مع إفريقيا لـ12 عامًا متتالية، في الوقت الذي عززت فتح سوقها على إفريقيا، وشملت استثمارات الشركات الصينية الجديدة 47 دولة إفريقية في عام 2020، كما وصلت القيمة التعاقدية لمشاريع المقاولات الصينية في إفريقيا إلى 67.9 مليار دولار أميركي ما يشير إلى الثقة المتنامية للشركات الصينية في السوق الإفريقية.

إن التمييز بين الدوافع الجيواقتصادية والجيوسياسية ليس منفصلًا في أغلب الأحيان؛ حيث يمكن النظر إلى الأهداف الجيواقتصادية التي تم التطرق اليها على أنها تخدم أغراضًا جيوسياسية على المدى البعيد من حيث ضمان استمرار النمو الاقتصادي الذي يشكِّل مصدر الشرعية للحزب الشيوعي،وخارجيًّا من خلال المساهمة في الصعود السياسي للصين على الصعيدين، الإقليمي والعالمي.

المبحث الثاني : مظاهر وتحديات أمريكا وتنافسها على افريقيا :

بحسب تقرير البيت الأبيض الصادر العام الماضي كانت نظرة الولايات المتحدة لأفريقيا كالتالي " أفريقيا ذات أهمية بالغة للنهوض بأولوياتنا العالمية، تتميز بأنها أسرع المناطق نموًا في العالم، وأكبر مناطق التجارة الحرة، وأكثر النظم البيئية تنوعًا، وواحدة من أكبر مجموعات التصويت الإقليمية في الأمم المتحدة"، وفي المقابل تظهر الصين كفاعل اقتصادي وسياسي مهيمن على الساحة الأفريقية وإن كانت بعض الأنشطة تظهر توسع بكين في تحديث البنية التحتية الأفريقية إلا أن لأفريقيا أهمية سياسة واقتصادية من خلال دعمها داخل الأمم المتحدة وفي قضايا مثل تايوان وهونغ كونغ سياسياً وتوسع الشركات الصينية في جميع الأسواق الأفريقية تقريبًا كما أنها واحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في القارة، وبين هذا وذاك تتنافس القوتان في الاستفادة مما تتمتع به القارة الأفريقية من مقومات من جهة والسعي لاستقطاب دول القارة من ناحية أخرى من خلال ضخ استثمارات وتوفير القروض والتوسع في العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول الأفريقية لكسب المزيد منتأييد

التجارة والاستثمارات الأمريكية في أفريقيا.

قامت الولايات المتحدة بإقرار قانون "أغوا" عام 2000 وهو ما حفز الشركات الأمريكية للتوسع في أفريقيا، وفي عام 2015 قامت بمده عشر سنوات أخرى، ويدور القانون حول الأفضلية التجارية ويلزم الرئيس بتقديم تقريرًا إلى الكونغرس حول العلاقات

التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا في موعد لا يتجاوز عام واحد بعد سن القانون وكل سنتين بعد ذلك، ويقدم التقرير وصفًا لحالة التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وإفريقيا جنوب الصحراء، والتغيرات في أهلية البلدان للحصول على مزايا قانون "أغوا"، وملخصًا لجهود بناء القدرات التجارية الأمريكية الأفريقية، فضلاً عن ذلك تتوسع مشاركة القطاع الخاص الأمريكي في إفريقيا في صناعات أخرى مثل الخدمات العلمية والتقنية الأخرى، وخدمات الحوسبة السحابية وتخزين البيانات، وغيرها من الصناعات.وبحسب بيانات صادرة عن البيت الأبيض فقد أبرمت الولايات المتحدة أكثر من 800 صفقة تجارية واستثمارية ثنائية

الاتجاه مع 47 دولة أفريقية عام 2021، وبلغ إجمالي السلع والخدمات الأمريكية المتداولة مع إفريقيا 83.6 مليار دولار في عام 2021، وشملت مجالات الاستثمارات الأمريكية قطاعات الطاقة المستدامة والأنظمة الصحية والأعمال الزراعية والاتصال الرقمي والبنية التحتية والتمويل ووفقًا لأحدث بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء الأمريكي، فقد بلغ إجمالي تجارة السلع ثنائية الاتجاه مع إفريقيا جنوب الصحراء فقط 44.8 مليار دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 21.8% من 36.7 مليار دولار في عام 2019، وبلغت صادرات السلع الأمريكية

لأفريقيا 16.5 مليار دولار في عام 2021، بزيادة من 15.8 مليار دولار في عام 2019 (يرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع مبيعات الغاز الطبيعي والمركبات وقطع الغيار)، وبلغت واردات السلع الأمريكية من أفريقيا 28.2 مليار دولار في عام 2021، ارتفاعًا من 21 مليار دولار في عام 2019 (ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادات الحادة في مشتريات المعادن الثمينة)

المطلب الأول :الاهتمام الأمريكي بافريقيا :

تعد الزيارات رفيعة المستوى التي قام بها كبار المسؤولين الأمريكيين إلى إفريقيا في إدارة بايدن في الفترة الأخيرة جزءًا من جهود الإدارة لزيادة مشاركة الولايات المتحدة مع القارة. حيث تعكس هذه الزيارات خروجا عن مقاربات الإدارات السابقة تجاه إفريقيا. شكل دور الصين في إفريقيا محورا رئيسيا لهذه الزيارات، حيث أصبحت الصين أكبر شريك تجاري ثنائي لأفريقيا واستثمرت بكثافة في مشاريع البنية التحتية من خلال مبادرة الحزام والطريق(BRI) ، ومن جهة أخرى تفاقم النفوذ الروسي في القارة وخاصة عبر ذراع موسكو العسكري المتمثل في قوات فاغنر الخاصة. وتندرج هذه الزيارات الأمريكية ضمن هذا السياق المتحور حول صراع القوى الدولية في إفريقيا، يتناول هذا التقرير أهم محاور هذه الزيارات ومخرجاتها وسياقات الرؤية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا.

خلال رحلتها التي استغرقت أسبوعا إلى إفريقيا والتي بدأت في يوم 26 مارس 2023، زارت نائبة الرئيس كامالا هاريس زامبيا وغانا وتنزانيا. في زامبيا، أعلنت عن استثمارات للقطاع

الخاص بقيمة 7 مليارات دولار لتعزيز إنتاج الغذاء والتصدي لتغير المناخ. في غانا، قادت هاريس مناقشة حول رائدات الأعمال وأعلنت عن مبادرة عالمية بقيمة مليار دولار لدعم رائدات الأعمال في إفريقيا. في تنزانيا، التقت بالرئيسة سامية صلوحو حسن وأشادت بجهودها في تمكين القيادات النسائيةأطلقت هاريس مبادرات جديدة لتعزيز العلاقات التجارية ودعم الديمقراطية والحكم الرشيد في اجتماعات مع رؤساء غانا وتنزانيا وزامبيا. وسلطت الضوء على رغبة القادة الأفارقة ورجال الأعمال الشباب في زيادة الاستثمارات في القارة

كما تناولت نائبة الرئيس الفوارق الرقمية في جميع أنحاء إفريقيا، معترفةً بأن بعض المجالات تقود الحلول الرقمية بينما يتخلف البعض الآخر عن الركب. وتعهدت بدعم الولايات المتحدة لسد هذه الفجوات وتعزيز الشراكات الرقمية.

كما شددت يلين على أن التزامات الولايات المتحدة في إفريقيا تأخذ في الاعتبار مخاطر الديون وتعطي الأولوية للمساءلة والشفافية. وأشارت إلى أهمية الحكم الرشيد والمسؤولية البيئية في الحكومات والمؤسسات الأفريقية، واقترحت نهجا مختلفا مقارنة ببعض البلدان الأخرى، بما في ذلك الصين.

والتقت يلين في السنغال بالرئيس السنغالي ورئيس الاتحاد الافريقي ما كي سال في العاصمة داكار، حيث كان فحوى اللقاء حسب بيان رسمي منشور على موقع وزارة الخزانة الأمريكية، مشاريع البنية التحتية، والتأهب للأوبئة، وتعزيز الديمقراطية، وشراكات مكافحة الفساد. كما تناولت يلين تأثير الحرب الروسية في أوكرانيا على إفريقيا، لا سيما في تفاقم انعدام الأمن الغذائي وإعاقة اقتصاد القارة. وأقرت بضعف إفريقيا أمام أزمة المناخ وأعلنت عن خطط لتعزيز الشراكات مع القارة في الحفاظ على البيئة والتكيف مع المناخ والحصول على الطاقة النظيفة. تهدف زيارة يلين إلى تقوية العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا، وتعزيز النمو الاقتصاديلمستدام، ومواجهة نفوذ الصين المتنامي في المنطقة.

يشارك المسؤولون الأمريكيون، بمن فيهم مدير وكالة الاستخبارات المركزية وليام بيرنز ووزيرة الخزانة جانيت يلين ، بنشاط مع الدول الأفريقية كجزء من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

لتعزيز العلاقات مع القارة. شملت النقاط الرئيسية على جدول أعمال هذه الزيارات والبيانات ما يلي

1.**التعاون الأمني:** ركزت المناقشات على تعزيز التعاون الأمني، لا سيما في مكافحة الإرهاب والتصدي للتحديات الأمنية الإقليمية. وهذا يشمل مراقبة ومعالجة التهديدات من المنظمات الإرهابية، كما هو الحال في منطقة الساحل والصحراء.

2.**تعزيز الشراكات:**أكد المسؤولون الأمريكيون على أهمية الشراكات القوية مع الدول الأفريقية، وتقديم التزام طويل الأجل للقارة. وسلطوا الضوء على مجالات التعاون في التنمية والاستثمار والتجارة والمناخ والصحة والأمن، معترفين بإمكانيات أفريقيا للنمو الاقتصادي بسبب عدد سكانها من الشباب وتوسع الطبقة الوسطى.

3.مخاوف بشأن الإجراءات الروسية: أعرب مسؤولون أميركيون عن مخاوفهم من توسع الروس في المنطقة عبر قوات فاغنر، محذرين من التبعات السلبية لاحتضان مثل هؤلاء الفاعلين. وسلطوا الضوء على تورط روسيا في النزاعات، كما هو الحال في أوكرانيا، وتأثيرها على تفاقم الفقر والجوع في إفريقيا

4.**معالجة الديون الصينية:** كان التركيز الآخر على المديونية المفرطة للدول الأفريقية تجاه الصين. دعا المسؤولون الأمريكيون المجتمع الدولي، بما في ذلك الصين، إلى إعفاء كبير من الديون لمساعدة الدول الأفريقية على التعافي من التحديات الاقتصاديةإ**عطاء الأولوية للمساءلة والشفافية:** سلطت الولايات المتحدة الضوء على التزامها بمعايير عالية من المساءلة والشفافية، لا سيما على النقيض من الاتهامات بوجود أوجه قصور اجتماعية أو بيئية ضد الشركات العاملة في إفريقيا ، بما في ذلك الشركات الصينيةبشكل عام، تعكس هذه الزيارات والبيانات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لتعزيز العلاقات مع إفريقيا،

مع التركيز على التعاون الأمني، والشراكات طويلة الأجل ، والتنمية الاقتصادية ، ومعالجة المخاوف الجيوسياسية ، وتعزيز الحكم الرشيد. تهدف إدارة بايدن إلى استعادة النفوذ في القارة والتعاون مع الدول الأفريقية حول الأولويات المشتركة.

المطلب الثاني لتنافس الأمريكي على الطاقة بافريقيا

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دوله صناعية والمستهلك الاكبر للطاقة في العالم لما تمتلكه من بنى تحتية

صناعية لتوليد الكهرباء و صناعة الطائرات والسفن والسيارات وغير ذلك، ويكتسب النفط الأفريقي أهمية

استراتيجية كبيرة بالنسبة لأمريكا، حيث بدأت باستيراده منذ خمسينيات القرن الماضي، وقد صدرت العديد

من التقارير الرسمية والتحليلات غير الرسمية التي تؤكد هذه الأهمية..

فقد أصدر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني تقريراً في العام 2001حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة إلى الطاقة أكد فيه أن «أفريقيا ستكون أحد أهم المصادر المتنامية بسرعة من النفط والغاز» كما أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية في أن «النفط الأفريقي أصبح مصلحة استراتيجية قومية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لأمريكا» مما يجعلها في سباق البحث عن مصادر جديدة من الطاقة وافريقيا هي احد المناطق الغنية بثروة النفطية المهمة لها والتي تعد في جوانب معينه منها امتداد لمنطقه الخليج العربي ذاتالأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتسعى سياسة الولايات المتحدة الامريكية في مجال الطاقة الى عدم السماح للمنافسين من الدول الاخرى وروسيا وغيرها للوصول الى مناطق الطاقة.[1]

وبالتالي ان اهمية الطاقة الأفريقية قد اصبحت من اولويات الاقتصاد الامريكي فهي ترسل الشركات الصغيرةلا والكبيرة والاستثمارات فضلا عن سن التشريعات المناسبة التي يضعها الكونغرس الامريكي لتحديد الاطر

[1] – محمد مصطفى جامع، إفريقيا والنفط. احتياطات ضخمة وصراعات تحرّكها مطامع دولية

https://www.noonpost.com/content/34964

القانونية، فضلا عن تهيئة الخطط الرسمية الدوليةمن خلال مؤسسات الامم المتحدة، كذلك تستفيد الولايات المتحدة من الدول الأفريقية في مجال الطاقة من خلال انها تستورد النفط بأسعار متدنية لتغطيه احتياجاتها من استهلاك الطاقة اعاده تصدير المشتقات النفطية على الدول الأفريقية مره اخرى بعد تكبير النفط بما تمتلكه الولايات المتحدة من بنىةتحتية .

المطلب الثالث : الوجود الاقتصادي لأمريكا بأفريقيا :

يمثّل اندماج إفريقيا في الأسواق العالمية وازدهارها الديموغرافي وتنامي روح المبادرة والابتكار على مستوى القارة فرصة غير عادية للولايات المتحدة للاستثمار في مستقبل القارة الأفريقية. ولذلك، ستدعم الولايات المتحدة وتسهّل تعبئة رأس المال الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، بحيث تشارك الولايات المتحدة في مستقبل إفريقيا بشكل أكبر. سيعمل قادة الأعمال والحكومات سوية على تعزيز البيئة التي تمكّن الأعمال والاستثمار، بما في ذلك تعزيز تطوير وتنفيذ سياسات وممارسات فعالة في جميع القطاعات، وتحديد الفرص الجديدة للأفارقة والأمريكيين وتعزيزها. وستقدم الولايات المتحدة الدعم المنسق في الوقت المناسب الذي يلبي احتياجات الشركات والمستثمرين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشتات والشركات المملوكة من قبل النساء، للنهوض بأولويات البنية التحتية وتعزيز التجارة والاستثمار في اتجاهين. وسيكون هذا الدعم من خلال مبادرات مثل الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار. (PGII) وازدهار أفريقيا.

أعلنت رئيسة الوفد الأمريكي المشارك في قمة الأعمال الأمريكية–الإفريقية التي انطلقت أشغالها في مراكش الأربعاء لوكالة الصحافة الفرنسية، أنّ الولايات المتّحدة ستستثمر في إفريقيا، بالتعاون مع القطاع الخاص، "مليارات الدولارات" لتنمية القارة اقتصادياً.

وقالت آليس أولبرايت، رئيسة "هيئة تحدّي الألفية" (وكالة تنمية حكومية أمريكية)، إنّ "الولايات المتحدة تسعى لضخّ مليارات الدولارات في التجارة والاستثمارات لخلق فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وازدهار في سائر أنحاء القارة الإفريقية."

وأضافت "يجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نستفيد من الطاقات الكاملة لأدوات الحكومة الأمريكية وأن نسخّر قوة القطاع الخاص الأمريكي وأن نعزّز شراكاتنا مع قادة الأعمال والمستثمرين من خلال الشتات الأفريقي."

ومنذ 2004 استثمرت هذه الوكالة الحكومية الأمريكية نحو تسعة مليارات دولار في 25 بلداً إفريقيا.

وتشارك أولبرايت في مراكش في أشغال قمة الأعمال الأمريكية–الإفريقية التي تختتم الجمعة وهذه القمّة التي تعقد للمرة الأولى في شمال أفريقيا ينظّمها سنوياً "مجلس الشركات في إفريقيا" وهو هيئة خاصة.

وإلى جانب الوفد الحكومي الأمريكي، يشارك في الاجتماع قادة سيا[1].

سيون وممثلون عن مجتمع الأعمال الإفريقي وصناع قرار ومستثمرون من القطاع الخاص الأمريكي، وفقاً للمنظّمين

وخلال افتتاحه أشغال القمة قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة: "حان الوقت لأن تؤدّي إفريقيا (...) دورها المركزي والطبيعي على الساحة الدولية."

ومن بين القضايا التي تتناولها هذه القمة: مكافحة التغيّر المناخي، والتحوّل في مجال الطاقة، والأمن الغذائي، والصحّة، والزراعة، والبنية التحتية، والتقنيات الجديدة والفجوة الرقمية.

وفي واشنطن أعلن البيت الأبيض الأربعاء أنّ الرئيس جو بايدن سيستضيف بين 13 و15 ديسمبر/كانون الأول قادة أفارقة في قمة "ستسلّط الضوء على أهمية العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا

[1] – أندريه .أ.اوزادوفسكي, الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا: قضايا الاستعمار الجديد, ترجمة : د. عماد حاتم, القاهرة, مركز البحوث والدراسات الأفريقية,

المبحث الثالث : التنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي على شمال افريقيا :

تعدّ القارة الإفريقية سوق المستقبل، وقد سبق أن ترك الأمريكيون الأسواق الإفريقية لزمن طويل للمنافسين القادمين من أوروبا وآسيا. أما الصين فقد اتبعت سياسة تقوم على مبدأ الصداقة والمساواة مع الدول الإفريقية لخدمة أهدافها الاقتصادية حتى أصبحت الشريك الأكبر للقارة. وهناك قلق أمريكي من ظهور دور سياسي/عسكري صيني يعوق أدوار الجيش الأمريكي في القارة السوداء بسبب مشاركة الجيش الشعبي الصيني في عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية. وقد بات واضحًا أن الولايات المتحدة تسعى من خلال المنتديات الاقتصادية المشتركة مع الدولة الإفريقية القائمة إلى استحداث آليات لكي تلحق بالقوى الصناعية الأخرى التي ضاعفت حجم تجارتها واستثماراتها في القارة الإفريقية، وعلى رأسها الصين. وتعتقد الولايات المتحدة أن تشجيع القطاع الخاص الأمريكي للاستثمار في إفريقيا يحفز الصين على الالتزام بقيم الشفافية والحكم الرشيد في إفريقيا، وخدمة العلاقات الاقتصادية المشتركة بين الولايات المتحدة والصين في القارة.

مع نهايات تسعينيات القرن العشرين أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين بدأت تتمدد في الفراغ الذي تركته في القارة الإفريقية جنوب الصحراء، وقال وزير التجارة الأمريكي عقب جولة إفريقية في أواسط عام 1998: "إن إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدّرين والمستثمرين الأمريكيين، وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة، وقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الإفريقية لزمن طويل للمنافسين القادمين من أوربا وآسيا"، وتعدّ المقاربة الصينية للقارة الإفريقية وأسواقها البكر مقاربة مباينة للمقاربات الأوربية والأمريكية في التعاطي مع الشأن الاقتصادي والسياسي الإفريقي، مما مكّن الصين من أن تكون صاحبة أكبر حجم للتبادل التجاري مع القارة الإفريقية، يليها الاتحاد الأوربي ثم الولايات المتحدة.

ي ـَتّهم بعض الدول الصين بأنها تمارس نوعًا من "الاستعمار الجديد" للقارة الإفريقية، مما استدعى رئيس مجلس الدولة الصيني أن يقول نافيًا الاتهام الموجه للعلاقة الصينية الإفريقية: إن ذلك "لا يخصّ الصين إطلاقًا، وابتداء من حرب الأفيون عام 1840، عانت الصين الحكم

الاستعماري لمدة (110) سنوات؛ لذلك تعرف الأمة الصينية جيدًا العذاب الذي يسببه الحكم الاستعماري للشعوب، كما تعرف جيدًا ضرورة النضال ضد الاستعمار، وهذا هو السبب الرئيس الذي دفعنا لتأييد التحرر الوطني الإفريقي ونهضة إفريقية منذ مدة طويلة"، أما بخصوص رغبتها في النفط الإفريقي والسوق الإفريقية، فقد أعلنت بكين بصراحة على لسان (تشانغ يوتشينغ) نائب مدير مكتب الطاقة باللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، قبيل عقد منتدى التعاون الصيني– الإفريقي الأول أنه: "إذا لم يُسمح لنا بالذهاب هنا أو هناك، فأين يتعين علينا أن نذهب

في المقابل، فإن الإدارة الأمريكية تنظر بقلق بالغ إلى التمدد الصيني في إفريقيا، وقد سلّط تقرير صدر التقرير اتجاهات القلق الأمريكي من ظهور دور سياسي/عسكري صيني يعوق أدوار الجيش الأمريكي في القارة بأثرٍ من التمدد الاقتصادي والتجاري الصيني في القارة السوداء، وبسبب مشاركة الجيش الشعبي الصيني (PLA) في عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية، وتوافد مليون مواطن صيني إلى إفريقيا؛ وربما تفسر "الجملة الحكيمة" لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مبعث التوجس الأمريكي، حيث تقول مادلين أولبرايت: "إن التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وإن التجمعات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية للقرن القادم"، وهي حكمة تعلمتها بعد زيارة ماراثونية لعدد من الدول الإفريقية في الفترة من 17 إلى 23 أكتوبر 1999م. وكانت تلك الفترة هي البدايات الأولى للنفوذ الاقتصادي الصيني في إفريقيا، فقد تضاعف التبادل التجاري بين القارة السمراء والصين منذ انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000م وحتى اليوم أضعافًا كثيرة، إذ ارتفع حجم التبادل خلال هذه السنوات الـ«15»، من 10 مليارات دولار إلى 220 مليار دولار، وارتفعت نسبة حجم التبادل التجاري الصيني الإفريقي في الحجم الكلي للتجارة الخارجية الإفريقية من 3.82% إلى 20.5%، وزاد إجمالي حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا من 500 مليون دولار إلى 30 مليار دولار.

في المقابل، في 6 فبراير/شباط 2007 أعلنت الإدارة الأمريكية في عهد بوش (الابن) عن إنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة هي «قيادة إفريقيا» ، أو كما تُسمَّى اختصارًا (أفريكوم)، لدعم الأهداف الأمنية الأمريكية في إفريقيا والمياه المحيطة بها قبل أن تستدرك إدارة الرئيس أوباما في أواخر عام 2014م بإنشاء قمة أمريكية إفريقية تُعنى بالشأن الاقتصادي في إفريقيا على غرار منتدى التعاون الصيني الإفريقي والمنتدى الهندي الإفريقي.

بمقارنة الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا بالاستثمارات الصينية نجد أن الشركات الأمريكية ستستثمر في مشروعات إفريقية حوالي 14 مليار دولار، بحسب تصريحات الرئيس باراك أوباما في قمة واشنطن الإفريقية في أغسطس 2014م، وهذا مبلغ بسيط جدًّا حتى بالمقارنة مع المساعدات التي منحتها الصين لإفريقيا، والتي تقدر بحوالي 75 مليار دولار

فالدور الاستثماري والاقتصادي والتجاري الذي أدّته الصين خلال العقد الأخير في إفريقيا يعدّ دورًا كبيرًا، مقارنة بالدور الأمريكي، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن الدور الأمريكي آخذ في الازدياد، وقد بات واضحًا أن الولايات المتحدة تسعى من خلال استحداث آلية القمة أن تلحق بالقوى الصناعية الأخرى التي ضاعفت حجم تجارتها واستثماراتها في القارة الإفريقية، وعلى رأسها الصين[1].

وهذا يفتح التساؤل حول المسار الذي سيؤول إليه التسابق الأمريكي الصيني على إفريقيا وأسواقها ومواقعها الجيوبولتيكية، والمسارات الإستراتيجية التي يمكن أن تحفظ حالة التوازن في القارة الإفريقية.

[1] – -عوض عثمان التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي شمال ووسط افريقيا (د.م) معهد الانماء العربي 1989 ، ص

المطلب الأول : التنافس الأمريكي الصيني اقتصاديا على المغرب العربي :

لم يكن حدثا عاديا حلول وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر في كل من تونس والجزائر والرباط، في 30 سبتمبر إلى غاية 2 أكتوبر، قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، لوضع سكة السياسة الخارجية في المنطقة المغاربية، قبل أن تحل إدارة جديدة تحتاج الوقت لدراسة الملفات ووضع الأوليات، بعد فترة من غياب الإدارة الأمريكية عن المنطقة، بالنظر إلى توجه ترامب الذي لم يكن يولي أهمية للحضور الدبلوماسي الأمريكي.

لم يتسرب شيء كثير عن الزيارة، عدا المحاور الكبرى للتعاون ضد الإرهاب، والتنسيق الأمني في منطقة الساحل، وضمان الأمن والاستقرار وحرية الملاحة في حوض البحر الأبيض المتوسط، والتعاون العسكري، في ما رشح في الإعلام الرسمي.. لكن المطلعين يعرفون أن الغاية من الزيارة هي الصين، والسعي لاحتواء تغلغلها الاقتصادي والمالي والثقافي. فعلى خلاف الاتحاد السوفييتي زمن الحرب الباردة، تتوفر الصين على قوة ناعمة مؤثرة واقتصاد قوي. والرهان بالنسبة للولايات المتحدة ليس اجتياح الصين للأسواق المغاربية، فحجم المبادلات بين البلدان المغاربية مجتمعة يظل متواضعا، مقارنة مع دول الخليج، لكن المهم هو موقع الدول المغاربية واعتبارها حلقة بين افريقيا وأوروبا.

طبعا تبقى، من منظور أمريكا، الاعتبارات الأمنية في الساحل وفي ليبيا قائمة، ولكن الزيارة في حد ذاتها دعوة للدول المغاربية لتموقع استراتيجي جديد، في ظل الحرب الباردة الجديدة. للصين حضور لافت في البلدان المغاربية، فهي أول زبون للجزائر، وفاقت مبادلاتها التجارية مع الصين تلك التي لها مع فرنسا، وتنشط في البنيات التحتية من موانئ وطرق وسكن، ولها قاعدة صناعية في تونس، من خلال شركة هاي . مغربHaï Maghreb موجهة نحو افريقيا، وعرفت العلاقات الصينية مع المغرب زخما في غضون العشر السنوات الأخيرة، في شتى المجالات، من بنيات تحتية وتحويل الصناعات في المنطقة الصناعية لطنجة موجهة للتصدير نحو أوروبا، فضلا عن ارتفاع طلب الصين للفوسفات، مع أدوات بنكية نافذة. السياق الجديد

المترتب عن ظهور الحرب الباردة بين الصين والولايات المتحدة من شأنه أن يعصف بهذا الرصيد.

اللافت في الزيارة أن الدول الثلاث دخلت خانة الحرب الباردة، تونس والرباط لتؤكدا عمق العلاقات الاستراتيجية بينهما وبين الولايات المتحدة، والجزائر التي حرصت على أن تبعث رسالة من خلال استقبال رئيس أركان الجيش الوطني سعيد شنقريحة لمسؤول روسيا ديمتري شوفايف مدير المصلحة الفيدرالية للتعاون العسكري والتقني للفيدرالية الروسية، في الوقت الذي استقبل فيه الرئيس الجزائري المسؤول الأمريكي. الرسالة واضحة، تنخرط الجزائر مع الولايات المتحدة في الملفات التي تتهدد الأمن والاستقرار في الساحل، وتُبقي علاقاتها متميزة مع روسيا مزودها العسكري الأول

الحرب الباردة بدأت، وسيكون على الدول المغاربية أن تلتئم مع هذا المعطى الجديد. ويبدو من تحرك وزير الدفاع، وقبله حلول وزير الخارجية مايك بومبيو في نوفمبر 2019، في الرباط، أن الولايات المتحدة، على خلاف بدايات إدارة ترامب، تسعى إلى إعادة الانتشار والحضور في منطقة استراتيجية، أو تسترجع المنطقة بُعدها الاستراتيجي، بالنظر إلى التنافس القائم بين الصين والولايات المتحدة. تنظر الولايات المتحدة بتوجس لطريق الحرير الصيني، مثلما لا تتورع عن انتقاد الخط الرقمي الكبير 5، أو تهديد أي تعامل مع شركة هواي، وتنتقد سياسة القروض التي تنهجها الصين حيال البلدان الافريقية..

وتنظر الولايات المتحدة بتوجس كذلك إلى أدوات الصين الناعمة، كما معاهد كونفوشيوس في المغرب، والمنح للطلبة للدراسة في الصين، والانفتاح على المجتمع المدني. وتعمد الإدارة الأمريكية لتسليط الضوء على ما يعانيه مسلمو الإيغور من مضايقات، باسم حقوق الإنسان. من المتوقع أن تنصاع كل من تونس والرباط إلى التوجه الاستراتيجي الجديد في ركاب الولايات المتحدة، وتنأى عن الصين، بالنظر لعلاقاتها التاريخية مع واشنطن، ومصالحها معها. اتسمت سياسة الرباط بتنويع الشركاء، ولكن لا يبدو في ظل الحرب الباردة الجديدة، إمكانية استمرارية

ذلك، فما يطبع المرحلة الحالية هو منطق لعبة المجموع صفر، أي أن أي أمر إيجابي للخصم يعتبر سلبيا للطرف الآخر، والعكس صحيح، على خلاف منطق رابح رابح..

التطور الجديد سوف ينعكس على طبيعة العلاقات العامة في داخل كل دولة من دول المغرب، التي سيؤول تدبيرها إلى تكنوقراطيين، وسيتوارى دور السياسيين، وستستفحل الرِّدة الديمقراطية، وسيؤثر كذلك على العلاقات البينية بين الدول المغاربية، إذ من المستبعد، في ظل الانشطار الأيديولوجي على مستوى العالم، أن يبرز انفراج بين الرباط والجزائر، ومن الوارد أن يقوم محور الرباط تونس. ومن المرجح وفق التوجه الجديد أن تمارس الولايات المتحدة على كل من الرباط وتونس [1].

ضغوطا، في ما يخص ملف الشرق الأوسط، في شكل من أشكال ربط علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ترفض الولايات المتحدة مصطلح التطبيع، وتتبني عوضه مصطلح ربط علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وستكون الدول المغاربية بعد دول الخليج والسودان، الحلقة التي ستشتغل عليها الإدارة الأمريكية في أفق التطبيع مع إسرائيل، على كل من تونس والرباط ونواكشط. وقد سبق للرباط في بيان للخارجية أن نوهت بصفقة القرن، وما تضمنته، حسب البيان، من «عناصر إيجابية». النتيجة هي احتدام التوتر بين الأنظمة الحاكمة في البلدان المغاربية وشعوبها، وانتكاسة لكل المسار الديمقراطي الذي انبني في الدول المغاربية، في غضون العشر السنوات الأخيرة، مع تضييق مجال الحرية والرأي

[1] –U.S. Mission Egypt | 29 يناير, 2023 | الفئات: الأخبار, الولايات المتحدة ومصر, بيانات الحقائق

المطلب الثاني : التنافس الأمريكي الصيني اقتصاديا على مصر :

بينما تحتفل الولايات المتحدة ومصر بأكثر من قرن من التعاون الدبلوماسي والصداقة، تقف الولايات المتحدة إلى جانب مصر وشعبها لتعزيز الأمن الإقليمي، وتشجيع المرونة الاقتصادية، وتقوية العلاقات بين الشعبين، ومعالجة أزمة المناخ، وتعزيز شراكة دفاعية حاسمة، ودعم المصريين في سعيهم لمستقبل مزدهر يحمي الحريات الأساسية للجميع.

تتعاون الولايات المتحدة ومصر بشكل وثيق لتهدئة النزاعات وتعزيز السلام المستدام، بما في ذلك من خلال دعم الوساطة التي تقدمها الأمم المتحدة للمساعدة على إجراء الانتخابات في ليبيا في أقرب وقت ممكن، واستعادة الانتقال السياسي في السودان بقيادة مدنية من خلال الاتفاق السياسي الإطاري. وتشترك الولايات المتحدة ومصر في التزام لا يتزعزع بحل الدولتين المتفاوض عليه باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع تدابير متساوية للأمن، والازدهار، والكرامة للإسرائيليين والفلسطينيين. بناءً على السلام المؤثّر بين مصر وإسرائيل، تتشارك الولايات المتحدة ومصر من أجل تعزيز المزيد من التعاون الإقليمي بوسائط متعددة، بما فيها عملية منتدى النقب. كما أن الولايات المتحدة منخرطة مع مصر والسودان وإثيوبيا، للتوصل إلى حل دبلوماسي سريع بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي يحمي مصالح الأطراف الثلاثة.

الولايات المتحدة ومصر ملتزمتان سوية في العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي من أجل المنفعة المتبادلة للشعبين الأمريكي والمصري، بما في ذلك من خلال توسيع التجارة، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، والتعاون في الطاقة النظيفة وتكنولوجيا المناخ. استثمرت الولايات المتحدة 600 مليون دولار لرقمنة قطاع الاتصالات في مصر، واستوردت مصر 5.9 مليار دولار من الولايات المتحدة لبناء وتوسيع وتحديث البنية التحتية المصرية لتلبية احتياجات السكان المتزايدين. ومع استمرار ما تتعرض له من التداعيات العالمية للعدوان الروسي على أوكرانيا وما نتج عنه من انعدام الأمن الغذائي، تثني الولايات المتحدة على مصر لإبرامها اتفاقا مع صندوق النقد الدولي في 16 ديسمبر/كانون الأول 2022 الذ يُعد أمرًا حاسمًا لتحقيق

الاستقرار في اقتصادها وتمكين الإصلاحات الحيوية. التزمت الولايات المتحدة ومصر بإنشاء لجنة اقتصادية مشتركة هدفها تعزيز التعاون في جميع القضايا الاقتصادية والتجارية

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية، تُعد الولايات المتحدة شريكًا اقتصادياً حيويًا حيث تشترك في علاقات تجارية واقتصادية قوية مع مصر، بجانب التزامها بتقديم المساعدات الاقتصادية السنوية لها. كما تسعى الدولتان إلى توفير الفرص والآليات الحقيقية التي تسمح بزيادة التجارة البينية والاستثمارات وتنمية مهارات الثروة البشرية وزيادة عدد السائحين.

وانطلاقا من أهمية العلاقات المصرية الأمريكية، أصدر المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية "دراية" ورقة سياسات ترصد بالأرقام حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأبرز المحطات فى مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك.

المطلب الثالث : التنافس الأمريكي الصيني اقتصاديا على السودان

العلاقات الثنائية بين الحكومة الأمريكية والحكومة السودانية. العلاقات السودانية الأمريكية متوترة من حين لآخر في نواحيها السياسية والاقتصادية، الولايات المتحدة تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان في السودان لذلك أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قوات لحفظ السلام لمنطقة دارفور، انتقد مسؤولين في الحكومة السودانية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب في منطقة دارفور كجزء من مخطط لتقويض الاقتصاد الوطني.

عد اندلاع حرب 1967، أعلن السودان الحرب على إسرائيل وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبعد يوليو 1971، تحسنت العلاقات عندما حاول الحزب الشيوعي السوداني الإطاحة بالرئيس النميري، واشتبه النميري في تورط السوفييت، كما تحسنت العلاقات أكثر بعد أن قدمت الولايات المتحدة المساعدة لإعادة توطين اللاجئين في أعقاب تسوية السلام عام 1972 التي جلبت الحرب الأهلية السودانية الأولى مع الجنوب. في 1 مارس 1973، قتل فلسطينيون من منظمة أيلول

الأسود السفير الأمريكي كليو أ. نويل ونائب رئيس البعثة كورتيس جي مور في الخرطوم. واعتقل مسؤولون سودانيون منفذي العملية، وحاكموهم بتهمة القتل العمد. لكن في يونيو

1974، أطلق سراحهم إلى عهدة الحكومة المصرية. وسحب السفير الأمريكي لدى السودان احتجاجا على ذلك. وعلى الرغم من عودة السفير الأمريكي إلى الخرطوم في نوفمبر، إلا أن العلاقات مع السودان ظلت ثابتة حتى أوائل عام 1976، عندما توسط الرئيس نميري في إطلاق سراح 10 رهائن أمريكيين محتجزين من قبل المتمردين الإريتريين في معاقل المتمردين في شمال إثيوبيا. في عام 1976، استأنفت الولايات المتحدة المساعدة الاقتصادية للسودان. في أواخر عام 1985، حدث انخفاض في عدد العاملين في السفارة الأمريكية في الخرطوم بسبب وجود مجموعة كبيرة من الإرهابيين الليبيين. في أبريل 1986، تدهورت العلاقات مع السودان عندما قصفت الولايات المتحدة طرابلس، ليبيا. وفي 16 أبريل 1986، حدث إطلاق نار على موظف في السفارة الأمريكية، وبعد هذا الحادث مباشرة، غادر جميع الأفراد غير الأساسيين وجميع المعالين لمدة ستة أشهر. وفي ذلك الوقت، كان السودان أكبر متلقٍ للمساعدات الأمريكية التنموية والعسكرية في إفريقيا.

على الرغم من الخلافات السياسية، كانت الولايات المتحدة مانحًا رئيسيًا للمساعدات الإنسانية للسودان طوال ربع القرن الماضي. قدمت الولايات المتحدة المساعدة لإعادة توطين اللاجئين في أعقاب تسوية السلام عام 1972 التي أنهت الحرب الأهلية السودانية الأولى مع الجنوب. كانت الولايات المتحدة أيضًا مصدرًا مهمًا للمساعدات في «عملية شريان الحياة للسودان» في مارس 1989، والتي قدمت 100 ألف طن متري من الغذاء إلى كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان في السودان، مما أدى إلى تجنب المجاعة على نطاق واسع. في عام 1991، قدمت الولايات المتحدة تبرعات كبيرة [1].

للتخفيف من نقص الغذاء الناجم عن الجفاف لمدة عامين. في أكتوبر 1997، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية شاملة على السودان. ومع ذلك، خلال فترة جفاف

[1] – ."afrol News - SudannowAfrica'sthirdlargestoilproducer"مؤرشف من الأصل في 30-03-2020. اطلع عليه بتاريخ 0817-2020.

أخرى في 2000–2001، استجابت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع لتجنب المجاعة الجماعية في السودان. في عام 2001، عينت إدارة بوش مبعوثًا رئاسيًا للسلام في السودان لاستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة في إنهاء الحرب الأهلية في السودان وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية. للسنوات المالية 2005–2006، خصصت الولايات المتحدة ما يقرب من 2.6 مليار دولار للسودان للمساعدات الإنسانية وحفظ السلام في دارفور بالإضافة إلى دعم تنفيذ اتفاقية السلام وإعادة الإعمار والتنمية في جنوب السودان. رداً على تواطؤ السودان المستمر في أعمال العنف المستمرة في دارفور، فرض الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش

عقوبات اقتصادية جديدة على السودان في مايو 2007. ومع ذلك، فإن العلاقات بين البلدين لديها، على الأقل، فرصة للتحسن منذ أن أرسل الرئيس باراك أوباما المبعوث الخاص سكوت غريشن إلى السودان لتحسين الأوضاع الدبلوماسية، ومناقشة سبل تجنب الصراع الحالي في دارفور. في 9 سبتمبر 2009، نشرت الولايات المتحدة قانونًا جديدًا لتخفيف العقوبات على أجزاء من السودان. عين أوباما دونالد إي بوث مبعوثًا خاصًا له إلى السودان وجنوب السودان في 28 أغسطس 2013. في 13 يناير 2017، رفعت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية والتجارية عن السودان بسبب التعاون مع الحكومة السودانية في مكافحة الإرهاب، والحد من الصراع، وحرمان متمردي جنوب السودان من الملاذ الآمن وتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. أعلن البيت الأبيض تخفيف العقوبات كجزء من عملية مشاركة من خمسة مسارات. في 16 مارس 2017، أعلنت الولايات المتحدة والسودان استئناف العلاقات العسكرية بعد تبادل الملحقين العسكريين. في أبريل 2017، أُعلن أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(CIA) ، التي كانت «حريصة بشكل خاص على رفع العقوبات»، قررت فتح مكتب كبير في الخرطوم. كما تم حذف السودان من قائمة الدول ذات الأغلبية المسلمة في حظر السفر الأمريكي. في 6 أكتوبر 2017، رفعت الولايات المتحدة بشكل دائم جميع عقوبات عام 1997 بعد أن قطع السودان جميع العلاقات مع نظام كيم جونغ أون في كوريا الشمالية

خاتمة

خاتمة موضوعنا المتعلق بدراسات العلاقات بين الصين وامريكا خلصنا فيها مايلي

1 –يعتبر التدخل الحاصل بين القوة الإقليمية الصاعدة والتي تقصد بها الصين والقوة العالمية ونعني بها الولايات المتحدة الامريكية الذي هو في طريق الى الانحصار ، كما يعتبر التقاطع الجغرافي الحاصل بين الدولتين في عدة مناطق استراتيجية وهذا لاشترتاك مصالحها في هذه المناطق وخاصة في قارة اسيا والتي تعتبر قاعدة مجهزة للواجهة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية .

2–الصعود التدريجي للصين اصبح عائقا امام تقدم الولايات المتحدة الأمريكية وهذا حتى التماثل قوة الصين قوة الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر الأولى عالميا .

3–اصبح امتلاك الصين لعتاد عسكري مصدر تهديدات للولايات المتحدة الامريكية حيث تعتبر قوة الصين عسكرية دليل على انها تريد ان تصبح احدى القوة العالمية وهذا ما يجعل الولايات المتحدة الامريكية في صراع دائم معها حتى لافتقد سيطرتها العالمية .

4–ان كل منم الصين والولايات المتحدة الامريكية لهما عدة مصالح مشتركة فاعتبر كل منها حليف لأخر وهذه المصالح تتقاطع في منطقة اسيا شرقها وهذا التحالف يساعد عي عدم وجود تواجه عسكري بينهما

5–اهم القضايا المشتركة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية هي : قضية حقوق الانسان ، الازمة الكورية ازمة تبث قضية تايوان وهذا الأخيرة ابرزت القضايا التي اشتركت فيها كل من بكين وواشنطن

6-رغم وجود عدة قضايا مشتركة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية هذالا يعني وجود تحالف دائم بينهما بل هناك تنافر بينهما هذا التنافر سبب وجود ثقة استراتيجية بينهما ، وهذا لرغبة الصين في ان تصبح احدى الأقطاب العالمي على عكس الولايات المتحدة الامريكية التي تود ان تبقى المسيطر الوحيد ويكون العالم ذو نظام احادي القطبية وتكون هي المسيطر الوحيد عالميا في المجال الاقتصادي والسياسي .

7-يعتبر المجال الاقتصادي هو ابرز المجالات التي أدت الى وجود تنافس بين الصين والولايات المتحدة الامريكية وهذا المجال يشمل تامين مصادر الطاقة ، طرق الامدادات البحرية التي تساعد على حماية مصالح كل دولة .

قائمة المراجع

الكتب

1- تامر إبراهيم تامر هاشم. كتاب الصراع بين الوليات المتحدة الامريكية والصين وروسيا. المكتب العربي للمعارف .2014. 350

2- إبراهيم الأخرص. كتاب اسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود. إتراك للنشرة و التوزيع.2008. 318

3- محمد خليفة. كتاب النظام الدولي بين المقصود والمنشود محمد خليفة لإبراهيم الإدرسي. مركز دراسات العالم الإسلامي. 1992. 65

4- مارك لام و جون قراهام. كتاب الصين الان. إدارة الأنشطة الاجتماعية. 2017. 101

5 - علي زياد عبد الله فتحي. كتاب القوة الامريكية في النظام الدولي الجديد. المكتب العربي للمعارف. 2015. 389

6- أيان تايلر .كتاب دراسات عالمية دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا. المركز الاماراتي للدراسات الاستراتيجية و البحث.2007. 57

7- عبد حسين عبد محسن سوسة. كتاب مبدأ النظام الدولي الجديد والهيمنة الامريكية في القرن 20.جامعة امام الكاظم. 120

8- جميل مصعب محمود. كتاب السياسة الامريكية اتجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية. دار مجدلاوي للنشر و التوزيع. 2006 . 188

9- وليد سليم عبد الفتحي. كتاب المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي.صناعة التاريخ المستقبلي.2020. 281

10- جمال السويدي. كتاب افاق الصراع الأمريكي. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية . 2014. 858

المجـــلات :

1 امتداد التنافس الصيني الأمريكي الى منظمة الصحة العالمية اثناء جائحة كورونا

.طهراوي لامية ،شرقي محمود

2–التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي الصيني للسيطرة على مناطق االنفوذ في منطقة (اسيا _المحيط الهادئ)

.ص 502–521 لخذاري جلول .غربي محمد

3–التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق اسيا

.ص98–109 رمضاني ابتسام .بوروبي عبد اللطيف

4–من الشراكة الى الحرب التجارية : واقع وافاق التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا

بلعابد دليلة .ناصري لبو بكر

5–الصراع الثقافي الأمريكي _الصيني من خلال الفيلم الوثائقي (المصنع الأمريكي)

.لونيس باديس

6–"التوجة الأمريكي الجديد لتطويق النفوذ الصيني في منطقة المحيط الهادي الاسيوي" مختاري عبد الرزاق

7–النزاع الأمريكي –*الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي كلاع شريفة

8– التنافس الاستراتيجي الصيني –الأمريكي في منطقة جنوب شرق اسيا رمضاني ابتسام .بوروبي عبد اللطيف

9–صراع النفوذ في افريقيا : بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الأمريكي

.نجيةبلخيثر .ص 485–498

10–صراع النفوذ في افريقيا : بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الأمريكي

.نجيةبلخيثر

المواقـــــــع :

1"sudan".u.s .departement of state (الامريكية بالانجليزية).archefedfrom the original on 2012-05-14.retrieved 2012-02-01.

2"afrol news –sudannowafricathidlargestoilproducer مؤرشف من الأصل"
17-08-2020 بتاريخ اطلع عليه 30-03-2020.

3"after u.s. talks،sudanseespath to lifting sanctions soon"reuters
27.(بالانجليزية)sep 2019.archefd from the original on 2019-10-01 retrieved 2019-09-29

4"u.s.to exchange ambassadorwhitsudan .ending 23-year gap "reuters
4.(بالانجليزية) des 2019.archevd from the origenal on 2019-12-06.retrieved 2019-12-05.

1: عادل زقاع ": إعادة صيانة مفهوم الامن برنامج بحث في الامن النجتمعي " نقال عن موقع

Htt://www.geocities.com/adel.zeggagh/link.html

2 2018: سعود بت هاشم ، مبادرة الجزام والطريق الصينية ، الموقع الالكتروني ،21

/http://arabia.com /story/1125057

3 عبد الكريم حمودي الصين تقود الاقتصاد العالمي وتحقق اعلى معدل للنمو ، شبكة الخليج اونلاين الدولية ، لندن 2015

http://alkhaleejoline.net

4 إبراهيم غرابية الهيمنة ام البقاء ، السعي الأمريكي للسيطرة على العالم ، على الموقع

Htt://www.aljazeera.net

5-عادل محمود مظهور ، الاستراتيجي العسكري الأمريكي لمحاربة الرهاب الموقع

http://www.annabaa.org/nbahome/nba78/003htm

http://www.marefa.orgsimplified

http://ar.wikipedia

الفهرس

مقدمة .....
01 .....
الفصل الأول: النظام الدولي على أنواع المشروعية والقوة 05
المبحث الأول: تدهور النظام الدولي 05
المطلب الأول :تدهور النظام الدولي 05
المطلب الثاني :الى اين نحن ذاهبون من هنا ؟ 08
المطلب الثالث :تكنولوجيا المعلومات والنظام الدولي..... 10
المبحث الثاني :الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمى متمردة 14
المطلب الأول :أمريكا على المسرح العالمي.....14
المطلب الثاني :تيودور روزفلت أمريكا قوة عالمية 16
المطلب الثالث :وودرو ويلسن أمريكا ضمير العالم 18
المطلب الرابع :فرانكلن روزفالت والنظام العالمي الجديد 23
المبحث الثالث :نحو نظام دولي اسيوي مجابهة ام شراكة 27
المطلب الأول :نظام اسيا الدولي والصين 28
المطلب الثاني :الصين والنظام الدولي 35
المطلب الثالث :منظور أطول مدى 43
المطلب الرابع :الايدولوجية الثورية لماوسيتونغ.....49
المطلب الخامس :واقعية هو بينتاو 52
المبحث الرابع :القطب الأوحد في مواجهة القوة المنافسين الصين وروسيا 53
المطلب الأول :إدارة بوش لابن وتكريس القيمة الامريكية الأحادية 53
المطلب الثاني :روسيا واستعادة المكانة المفقودة 56
المطلب الثالث :الصين الصاعدة وتحطيم القيمة الامريكية 58
الفصل الثاني :تاثير التنافس على الاستثمارات الاقتصادية في افريقيا 62
المبحث الأول :الوجود الصيني في افريقيا 63

المطلب الأول :تبني استراتجية الاقتصادية والتجارية اتجاه افريقيا 64
المطلب الثاني :عوامل الوجود الصين في افريقيا 72
المطلب الثالث :أهمية الطاقة الاقريقية في الاستراتيجية الصينية 73
المطلب الرابع :التنافس الصيني على افريقيا اقتصاديا 84
المبحث الثاني :مظاهر وتحديات أمريكا وتنافسها على افريقيا 89
المطلب الأول :الاهتمام الأمريكي بأفريقيا 90
المطلب الثاني :التنافس الأمريكي على الطاقة بأفريقيا 91
المطلب الثالث :الوجود الاقتصادي لأمريكا بأفريقيا 93
المبحث الثالث :التنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي على شمال افريقيا 93
المطلب الأول :التنافس الأمريكي الصيني اقتصاديا على المغرب العربي 95
المطلب الثاني :التنافس الأمريكي الصيني اقتصاديا على مصر 98
المطلب الثالث :التنافس الأمريكي الصيني اقتصاديا على السودان 99
الخاتمة..... 103
المراجـــع 106

مـلخص مذكرة الماستر

ومن هنا نستنتج في هذه الموضوع ان العلاقات الصينية الأمريكية بداية من التفرغ للإطار العام والنظري لنشأة العلاقة. الهدف من دراسة العلاقة هو تجسيد مدى أهمية الصراع الصيني الأمريكي إقليميا وعالميا، من خلال طرح نقاط التعاون وكذا التنافس بين البلدين، عينة الدراسة كانت العلاقات الجيوسياسية والاقتصادية وغيرها التي تحدث حول العالم، هناك حدود لهذا البحث العلمي تتمثل في وجود اختلاف وزريا متضاربة حول هيمنة أحد البلدين على الأخر. كما واجهنا صعوبة في ايجاد المراجع باللغة الأجنبية من خلال الفصل الأول، عرضنا البعدين المفاهيم والأخر النظري لدراسة العلاقة الصينية الأمريكية ، تقدم فيه نمط العلاقة من خلال محددات التنافس الصيني الأمريكي، ثانيا نستعرض إمكانية وتوجهات التعاون بين القوتين وفي الأخير، تطرقنا إلى مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية :

1/ العلاقات الصينية الأمريكية 2/. العلاقات الجيوسياسية والاقتصادية 3/ مراحل تطور العلاقات الأمريكية الصينية 4/ مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية. 5/ لعلاقات الصينية لأمريكية بين التعاون والصراع

Abstract of The master thesis

Hence, we conclude in this matter that Sino-American relations begin by devoting themselves to the general and theoretical framework for the emergence of the relationship. The aim of studying the relationship is to embody the importance of the Sino-American conflict regionally and globally, by presenting points of cooperation as well as competition between the two countries. The sample of the study was the geopolitical, economic and other relations that occur around the world. There are limits to this scientific research represented by the existence of a conflicting ministerial disagreement over the dominance of one of them. The two countries are on top of each other. We also faced difficulty in finding references in the foreign language. During the first chapter, we presented the two dimensions, the concepts and the theoretical part, of the study of the Sino-American relationship, in which the pattern of the relationship was presented through the determinants of the Sino-American rivalry. Secondly, we reviewed the possibility and directions of cooperation between the two powers, and finally, we touched on the future of Sino-American relations. .

key words :

1/ Sino-American relations 2/. Geopolitical and economic relations 3/ Stages of development of US-Chinese relations 4/ The future of Chinese-American relations. 5/ Sino-American relations between cooperation and conflict